الجمهـــوريـــة الجزائـــــرية الديمقـــــراطية الشعبيـــــة

وزارة التعليـــم العـــــالي والبحـــــث العلمـــــي

جـــامعة محـــمد خيضـــــر – بسكرة–

كـــــــــلية العلـــوم الاقتصادية والتجـــــارية وعلوم التسييـــر

قسم العلوم التجارية

المـــــــــوضـــــوع

دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار التمويلي

دراسة حالة مؤسسة مطاحن الزيبان – القنطرة –

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية

تخـــــــصص: محاسبـــــــــــة

إعداد الطالب:

- **شاوش اخوان هاني**

الأستاذة المشرفة:

- **د.غضاب رانية**

رقم التسجيل:	/2018.....
تاريخ الإيداع	.....

السنة الجامعية: 2018/2017

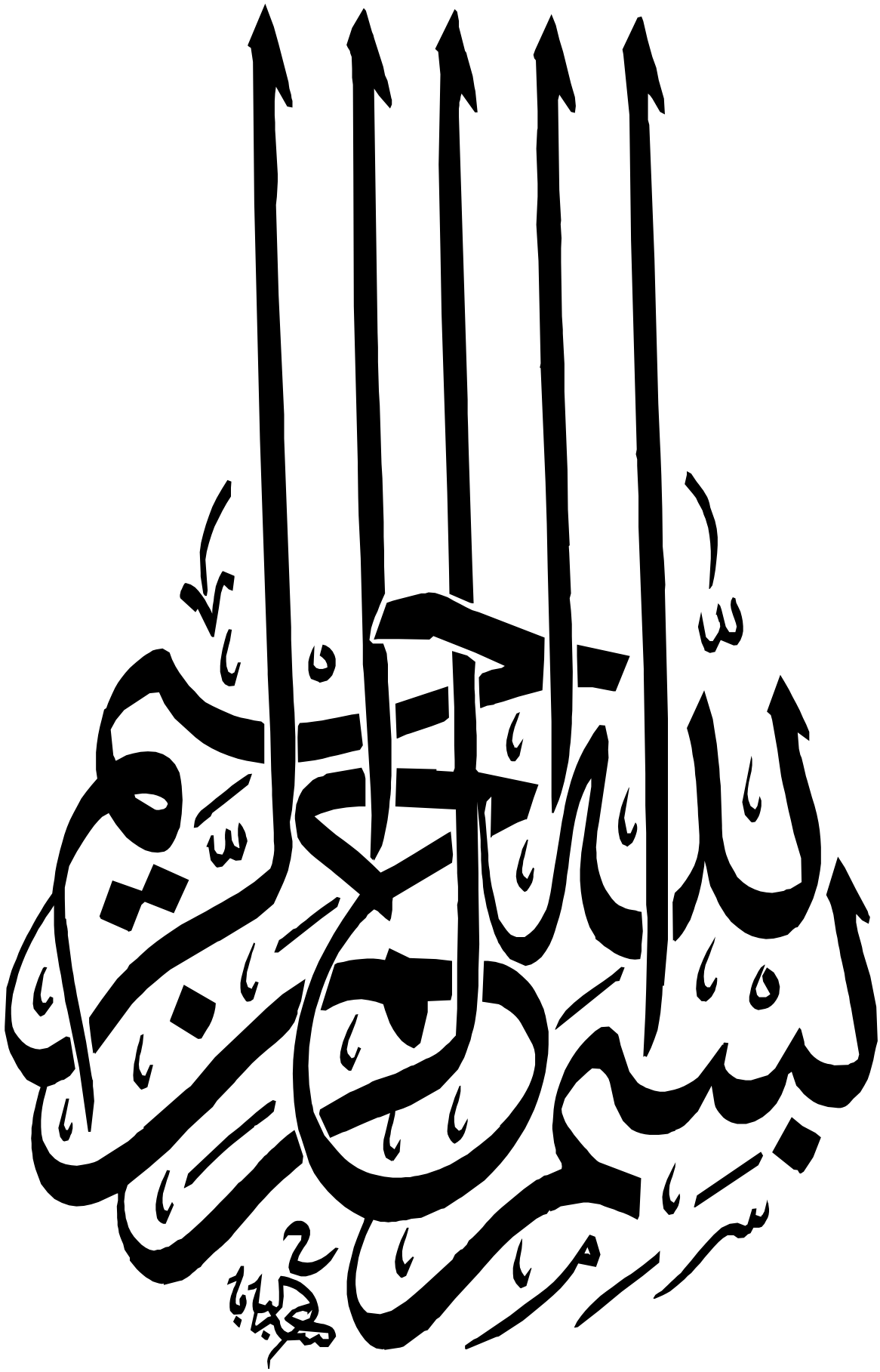
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

قال الله تعالى " لئن شكرتم لأزيدنكم "

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " لا يشكر الله من لا يشكر الناس "

نشكر الله عز وجل ونحمده على منحه لنا القوة والإرادة للقيام بهذا العمل ونسأله التسديد والتثبيت.

بأسمى معاني الشكر والتقدير والاحترام نتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذة المشرفة :

" نخاب رانية "

لمجهوداتها التي بذلتها معي وتوجيهاتها القيمة والتي أمدتني بها في سبيل نجاح هذا العمل والى الأستاذ "علون محمد لمين" الذي لم يبخل علي بتوجيهاته وآرائه السديدة التي سهلت عليا انجاز هذا العمل

و إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد في إتمام هذا العمل

والى كل اللذين غمروني برحابة صدروهم وتابعوني بصدق و يسروا لي الطريق في إعداد هذه المذكرة التي نرجوا أن تكون مرجعا يستفاد منه .

ماني

إهداء

الحمد لله فالق الأنوار، وجاعل الليل والنهار ثم الصلاة والسلام على

سيدنا محمد المختار صلى الله عليه وسلم

أهدي هذا العمل المتواضع إلى من ربتني وأنارت دربي وأعانتني

بالصلوات والدعوات

إلى أغلى إنسان في الوجود أمي الحبيبة أطال الله في عمرها

إلى روح أبي الطاهرة الذي زرع فيا الحياة الحب وملازمة الصدق والصدق

والوفاء والأمانة

إلى من ترعرعت معهم ونما غصني بينهم، إخوتي وعائلاتهم

دون أن أنسى أخواتي البنات حفظهم الله و رعاهم

إلى رفقاء الدرب الذين كانوا بمثابة إخوة، زملائي وأصدقائي الأعزاء

إلى كل من وسعه قلبي ولم تسعه ورقتي

إلى كل هؤلاء وبأسمى معاني الوفاء والامتنان أهدي هذا العمل

هاني

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الدور الأساسي الذي تلعبه المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار التمويلي وذلك نظرا للتزايد المستمر لحاجة المؤسسات الاقتصادية إليها للتماشي مع الواقع الاقتصادي. إذ تعتبر مفتاح أساسي من مفاتيح نجاح الأنشطة التي تمارسها المؤسسات وذلك من خلال مساهمتها في دعم العمليات الإدارية على جميع المستويات كما تساعد الإدارة على القيام بأهم وظائفها والمتمثلة أساسا في التخطيط والرقابة، وتتزايد فائدة وأهمية المعلومات المحاسبية كلما توفرت فيها مجموعة من الخصائص من أهمهما: الملائمة، الوضوح، الحيادية، المساعدة على التنبؤ، القابلية للمقارنة، الموثوقية التي تستخدمها المؤسسات في اتخاذ القرارات الصحيحة التي تحقق الأهداف المرجوة منها.

وتعتبر عملية اتخاذ القرارات إحدى أهم الوظائف الرئيسية لإدارة وتسيير المؤسسات، إذ يعد القرار التمويلي واحدا من أهم القرارات المالية الذي يعتمد في اتخاذه على المعلومات المحاسبية ذات جودة لبلوغ غايتها وتسمح بترشيد عمليات الاختيار بين الطرق المتاحة للتمويل، كما أن استخدام المعلومات المحاسبية في المؤسسات من شأنها تحقيق الهدف الرئيسي للوظيفة المالية والرفع من قيمتها السوقية.

الكلمات المفتاحية: المعلومات المحاسبية، اتخاذ القرار، قرار التمويل، القوائم المالية، مؤشرات التوازن المالي، النسب المالية.

Abstract

This study aims to identify the basic role that accounting information plays in taking the supplying decision, this is due to the contunious increase that the economical institutions need to be familiar with the real economical situation. It is considered as a key to the success of the activities carried out by the institutions through their contribution in supporting administrative processes on all levels, and also help the administration to carry out the most important functions which are mainly in the planning and control and increasingly useful and the importance of accounting information whenever it has a set of characteristics such as: relevance, clarity, neutrality, assistance for predict ability, comparability, realiability that can be used by institutions in making the right decisions which achieve the desired objectives .

The decision making process is one of the most significant functions for controlling and managing the institutions when the supplying descision is one of the most important financial decisions that rely on accounting information to achieve its goals. It facilitates the rationalization of the selection process between the methods available for supplying. the use of those information may achieve the main objective of the financial function and raise its market value .

Key Words: accounting information, decision making, supplying decision, financial statements, financial balance indicators, financial rates .

الفهارس

الموضوع	الصفحة
البسملة	
شكر وتقدير	
الإهداء	
الملخص باللغة العربية	
الملخص باللغة الانجليزية	
فهرس المحتويات	**IV**
قائمة الجداول	**VI**
قائمة الأشكال	**VII**
قائمة الملاحق	**VIII**
مقدمة	**ا-هـ**
الفصل الأول: الإطار النظـــري للمعلومـــات المحـــاسبية	
تمهيد	**02**
المبحث الأول: الإطار النظري للمعلومات المحاسبية	**03**
المطلب الأول: ماهية المعلومات المحاسبية	**03**
المطلب الثاني: معالجة البيانات والمعلومات المحاسبية	**08**
المطلب الثالث: تصنيفات المعلومات المحاسبية ومستخدميها	**18**
المبحث الثاني: اتخاذ القرارات المالية	**23**
المطلب الأول: مفاهيم حول القرارات	**23**
المطلب الثاني: سيرورة اتخاذ القرار التمويلي	**30**
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار والمشاكل التي تعيقه	**34**

المبحث الثالث: مساهمة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار التمويلي	**37**
المطلب الاول: تحليل البيانات والمعلومات كأساس لترشيد القرارات	**37**
المطلب الثاني: المعلومات المحاسبية أساس لترشيد القرار المالي	**39**
المطلب الثالث: مقاييس التحليل المالي باستخدام النسب المالية	**44**
خلاصة الفصل الأول	**50**
الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسسة مطاحن الزيبان – القنطرة –	
تمهيد:	**52**
المبحث الأول: عرض عام حول مؤسسة مطاحن الزيبان –القنطرة –	**53**
المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة الأم الرياض سطيف	**53**
المطلب الثاني: التعريف بمؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة وخصائصها وأهدافها	**55**
المطلب الثالث: تقديم الهيكل التنظيمي	**57**
المبحث الثاني: استخدام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار التمويلي في مؤسسة مطاحن الزيبان.	**74**
المطلب الأول: عرض الميزانية المحاسبية والمالية للمؤسسة	**74**
المطلب الثاني: تحليل هيكل التمويل باستخدام مؤشرات التوازن المالي	**78**
المطلب الثالث: تحليل هيكل التمويل باستخدام النسب المالية	**80**
خلاصة الفصل الثاني	**84**
الخاتمة	**86**
قائمة المراجع	**91**
الملاحق	**97**

رقم	الجداول	الصفحة
01	المقارنة بين عوامل الأداء لطرق تشغيل البيانات	10
02	يمثل توزيع أفراد العينة حسب فئات المؤسسة	72
03	يمثل توزيع العمال على مصالح المنشأة	73
04	أصول المؤسسة للفترة من 2013-2015	74
05	خصوم المؤسسة للفترة من 2013-2015	75
06	جدول حسابات نتائج المؤسسة للفترة من 2013-2015	76
07	الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة (جانب الأصول) خلال الفترة 2013-2015	77
08	الميزانية المالية المختصرة (جانب الخصوم) خلال الفترة 2013-2015	77
09	قيمة رأس المال العامل للمؤسسة خلال الفترة 2013-2015	78
10	قيمة احتياجات رأس المال العامل للمؤسسة خلال الفترة 2013-2014	79
11	الخزينة الصافية للمؤسسة خلال السنوات المالية 2013-2014-2015	79
12	نسب الهيكل المالي الخاص بالمؤسسة خلال السنوات 2013-2014-2015	80
13	نسب السيولة بالمؤسسة خلال السنوات 2013-2014-2015	81
14	نسب المردودية خلال السنوات 2013-2014-2015	83

الرقم	الأشكال	الصفحة
01	البيانات – المعلومات – المعرفة	12
02	التداخل بين نظام المعلومات الإداري و نظام المعلومات المحاسبي	17
03	عناصر اتخاذ القرار	26
04	مراحل وخطوات اتخاذ القرار	29
05	الهيكل التنظيمي لمؤسسة مطاحن الزيبان	58
06	هيكلة مصلحة النظافة والأمن	60
07	هيكلة دائرة الاستغلال	63
08	مراحل عملية الإنتاج	64
09	مراحل عملية الشراء	65
10	هيكل مصلحة تسيير المخزون	66
11	هيكلة مصلحة الموارد البشرية	69
12	هيكلة مصلحة المحاسبة والمالية	70

قائمة الملاحق

الرقم	الملاحق	الصفحة
01	اصول ميزانية مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة 2013	97
02	خصوم ميزانية مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة 2014	98
03	جدول حسابات النتائج لمؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة 2015	99
04	اصول ميزانية مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة 2013	100
05	خصوم ميزانية مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة 2014	101
06	جدول حسابات النتائج لمؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة 2015	102
07	اصول ميزانية مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة 2013	103
08	خصوم ميزانية مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة 2014	104
09	جدول حسابات النتائج لمؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة 2015	105

مقدمة

إن تنوع وكثرة المعلومات المحاسبية هي ميزة للمؤسسات الاقتصادية في الوقت الحاضر مما يجعل أهم وحدة أساسية لإنشاء وتكوين أي اقتصاد، بحيث نجدها تتأثر وتؤثر بالمحيط الذي تستقر به ولا يمكنها المزاولة بمعزل عن التغيرات والتطورات الحاصلة في المحيط مما يؤثر على حياة ونمو المؤسسة.

وإن عملية اتخاذ القرار المالي في المؤسسة من أصعب العمليات وأهمها، لذا نجد أن متخذي القرارات لهم دور كبير في المؤسسة من خلال اتخاذ القرار بشكل جيد لتسيير نشاطات المؤسسة بشكل منتظم وواضح في كل المستويات، حيث تشمل القرارات المالية كل من قرارات الاستثمار والتمويل وتوزيع الأرباح، ويعد القرار التمويلي من أهم هذه القرارات المالية.

وتعتبر المعلومة المحاسبية المقوم والموجه للقرار المالي والتي يتكون منها أساسا لما توفره هذه المعلومات من أمن وضمان كمتطلبات أساسية وضرورية في عالم الأعمال وعليه وجب أن تكون هذه المعلومة المحاسبية ذات جودة عالية مبنية على قاعدة صحيحة وسليمة مما يؤدي إلى توليد معلومات ذات مصداقية تقدم صورة موثوقة فيها عن المركز المالي والوضعية الحقيقية للمؤسسة، ومنه يزود الإدارة بالمعلومات المفيدة والفعالة التي تساعد في القيام بعملية التحليل المالي الذي يساهم ويمكن من اتخاذ القرار التمويلي الرشيد لوضعية المؤسسة.

أولا: إشكالية الدراسة:

يمكن تلخيص الإشكالية المطروحة في السؤال الرئيسي التالي:

ما هو دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار التمويلي ؟

من خلال هذه الإشكالية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالمعلومات المحاسبية؟
- ما المقصود بإتخاذ القرار التمويلي؟
- هل تؤثر المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار التمويلي في المؤسسة محل الدراسة؟

ثانيا: الفرضيات:

وللإجابة على التساؤلات السابقة يتم صياغة الفرضيات التالية:

- إن بتوفر بعض من الخصائص النوعية في المعلومات المحاسبية يستطيع مستخدميها من اتخاذ جميع القرارات المالية بأكثر دقة وفعالية.
- يعبر اتخاذ القرار المالي عن تفضيل حل أو بديل من البدائل المتاحة.

- تهتم المؤسسة محل الدراسة بإنتاج معلومات محاسبية ذات جودة لأنها تعتبرها الركيزة الأساسية لاتخاذ قراراتها المالية خاصة القرارات التمويلية منها.

ثالثا: أسباب اختيار الموضوع:

- الرغبة في دراسة هذا الموضوع نظرا لأهميته في مجال التخصص.
- التأكد من استخدام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات وخاصة القرار التمويلي.
- إلقاء الضوء على مدى دور المعلومات المحاسبية في تسهيل عملية اتخاذ القرار التمويلي على أرض الواقع.

رابعا: أهمية الدراسة:

إن أهمية هذا الموضوع تكمن في إظهار الدور الذي تلعبه المعلومات المحاسبية على تغطية جميع حاجات مستخدميها، وإلقاء الضوء على أهمية دور المعلومات المحاسبية في التصويب على جميع القرارات وخاصة القرار التمويلي، مما يستوجب على الأطراف المعنية جذب مدخلات دقيقة وفعالة لتسهل عملة المعالجة كي تنتج معلومات محاسبية وذلك من خلال نظام معلومات المحاسبي.

خامسا: أهداف الدراسة:

يعتبر القرار التمويلي من بين القرارات المهمة بالنسبة للمؤسسة، حيث تعمل على دراسة طرق ومصادر تمويلها وذلك من خلال الدور الذي تلعبه المعلومات المحاسبية، ومن أهم أهداف هذا البحث ما يلي:

- تحديد ماهية المعلومات المحاسبية ومراحل إنتاجها وخصائصها.
- تحديد أهم أنواع المعلومات المحاسبية والأطراف المستخدمين لها.
- محاولة توضيح ماهية اتخذ القرارات وكيفية ترشيد القرار التمويلي.
- إبراز مصادر تمويل المؤسسة من خلال تحديد الوضعية التي تؤول إليها في تلك الفترة.
- إسقاط موضوع الدراسة على واقع أحد المؤسسات الجزائرية كدراسة حالة المتمثلة في مؤسسة مطاحن الزيبان بولاية بسكرة.

سادسا: المنهج المتبع:

لدراسة هذا الموضوع والإلمام بمختلف جوانبه وتحليل أبعاده، والإجابة على إشكالية البحث واختبار صحة الفرضيات تم الاعتماد على:

- المنهج الوصفي الذي يتماشى مع الدراسة النظرية وذلك بهدف المعرفة الدقيقة للمعلومات المحاسبية واتحاذ القرارات التمويلية كما تم الاستعانة بالمنهج التحليلي لدراسة العلاقة السببية بين المتغيرات وذلك من خلال إبراز أهم مصادرها وتحليل مؤشرات التوازن المالي من أجل تحديد وضعية المؤسسة.
- أما فيما يخص الجانب التطبيقي للدراسة فقد تم الاعتماد على منهج دراسة حالة إحدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وهي مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة قصد إسقاط الجانب النظري بالتطبيقي.

سابعا: حدود المكانية والزمانية للدراسة:

- **الحدود المكانية:** تمثلت في دراسة حالة مؤسسة مطاحن الزيبان بدائرة القنطرة التابعة لولاية بسكرة.
- **الحدود الزمنية:** تم إجراء هذه الدراسة في شهري ماي وجوان 2018 حيث من خلالها تم دراسة وتحليل المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة محل الدراسة للفترة الممتدة في سنوات 2013-2015.

ثامنا: الدراسات السابقة:

لقد كان موضوع دور المعلومات المحاسبية واتخاذ القرار التمويلي من اهتمام العديد من الباحثين حيث تمت دراسة هذا البحث من عدة نواحي، ومن بين هذه الدراسات ما يلي:

- **شباح نعيمة:** بعنوان "**دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة الجزائرية** "، رسالة ماجستير، 2006.

هدفت هذه الدراسة للقيام بعملية تقييم الأداء المالي من أجل الوصول إلى نتائج تمكن من تحديد الصورة الشاملة عن وضعية المؤسسة، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أن الأساليب الحديثة لتقييم الأداء المالي وفق دورها الجديد يتجاوز التقييم المحاسبي للاداء و التحويل نحو التقييم الاقتصادي له من خلال معيارين: القيمة الاقتصادية المضافة، والقيمة السوقية المضافة وذلك لتعظيم ثروت الملاك، لان الأساليب التقليدية لتقييم الاداء المالي لا تعطي صورة دقيقة عن مقدار مساهمة الإدارة والمؤسسة في تحقيق وتعظيم ثروت الملاك بالإضافة إلى أن التقييم من خلال هذين المعيارين يمثل أداة مهمة في اتخاذ القرارات الاستثمارية وقرارات التوسعات الاستثمارية المتوقعة.

في حين تناولنا في هذه الدراسة كيفية القيام بتقييم الأداء المالي بحيث اعتمدنا على مؤشرات التوازن المالي الذي يدرس رأس المال العامل واحتياجاته والخزينة والقيام بتحليلها بشكل مفصل لتقديم صورة متكاملة بجميع الأبعاد المالية للمؤسسة.

- **إيناس شيخ سليمان:** بعنوان "**دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات في ظل ظروف عدم التأكد**" مذكرة ماجستير 2010.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مدى قدرة نظام المعلومات المحاسبي لتوفير المعلومات التي تساعد الإدارة في ظروف عدم التأكد ترشيد قراراتها وبيان الأساس الذي تستند عليه في كافة الأصعدة والمجالات الاقتصادية، ومن أهم النتائج المتوصل اليها وبالرجوع إلى أسعار صرف الدولار خلال عام 2008 نجد أن الأسعار تميل للإنخفاض ثم إلى الارتفاع – فإن المدير المالي الراغب في تعظيم الأرباح وتقليل المكاسب الضائعة في الوقت ذاته فلا يمكنه أن يكون متفائلاً أو متشائماً لحد اليقين . فهو يجد نفسه في مواجهة موقف يتطلب استخدام معيار عدم كفاية التبرير **Insufficient Reasos** الذي يرفع الأرباح لتبلغ 251376.7 ل.س . مما يقودنا إلى نتيجة أن استخدام المعايير يحسن من نوعية القرار المتخذ في ظل ظروف عدم التأكد.

تناولنا في هذه الدراسة أثر استخدام المعلومات المحاسبية اللازمة لتحليل المعطيات والمعلومات الصاحبة لهذه القرارات التمويلية، اما الدراسة المبينة أعلاه ركزت على استخدام التحليل المالي من أجل إتخاذ قرار مالي.

- **بزقراري حياة:** بعنوان "**دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي**"، مذكرة ماجستير، 2013.

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي باستخدام مختلف مؤشراته مما يساعد الادارة على تحسين الاختلالات وإبراز الدور الذي تلعبه المعلومات المحاسبية باعتبارها المصدر الأساسي لتقييم الأداء المالي للمؤسسة، حيث توصلت هذه الدراسة الى أهم النتائج التالية:

- ✓ إن تقييم الأداء المالي بمختلف مؤشراته يعطي صورة واضحة عن وضعية المؤسسة الحالية مما يساعد الإدارة على تحسين الاختلالات واستغلال الفرص.
- ✓ المعلومات المحاسبية أصبحت تلقى اهتمام أكبر باعتبارها من الموارد الهامة حيث أن المؤسسات تتحصل عليها بجهد أقل وتكلفة أقل (مورد داخلي)، والقوائم المالية هي أهم هذه المعلومات باعتبارها المصدر الأساسي لتقييم الأداء المالي لذا يجب أن تتمتع بخصائص نوعية تساعد على اتخاذ القرارات المهمة لتحسين الأداء المالي.

بينما تختلف دراستنا عن هذه دراسة، حيث تم ابراز في دراستنا دور المعلومات المحاسبية وقدرتها في المساهمة في إعطاء مخرجات ذات جودة لتساعد في اتخاذ القرار تمويلي بصفة محددة، اما الدراسة المعروضة أعلاه فتناولت دراسة العلاقة بين المعلومات المحاسبية ودورها في تحسين القرار المالي.

تاسعا: هيكل بحث الدراسة:

لدراسة الإشكالية المطروحة والإجابة عن التساؤلات الفرعية تم تقسيم البحث إلى فصلين:

1- **الفصل الأول:** بعنوان **الإطار النظري للمعلومات المحاسبية،** وتم التطرق من خلاله إلى مفهومها وأساسياتها وكيفية معالجة البيانات وتحويلها لمعلومات محاسبية وتحديد تصنيفاتها، كما تطرقنا كذلك إلى مفاهيم حول القرار وكيفية اتخاذه وسيرورة اتخاذ القرار التمويلي.

2- **الفصل الثاني:** بعنوان **دراسة حالة مطاحن الزيبان القنطرة،** تم التعرض فيه إلى التعريف بالمؤسسة محل الدراسة، وقراءة المعلومات المحاسبية التي تحتويها قوائمها المالية للفترة الممتدة من 2013 الى2015، واستخدام هذه المعلومات لترشيد القرار التمويلي بالاعتماد على دراسة وتحليل مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية.

وفي الأخير تم اختتام هذه الدراسة بخاتمة عامة تضم اختبار صحة الفرضيات وجملة من النتائج الاقتراحات وأفاق للبحث.

الفصل الأول

الإطار النظري
للمعلومات المحاسبية

تمهيد:

إن التطور الاقتصادي وانفتاح الأسواق الحالية واتساع الاستثمارات الاقتصادية، لا سيما حركة المعلومات التي أدت بالمحاسبة إلى إعطاء أهمية كبيرة للمعلومة المحاسبية التي يجب أن تكون دقيقة وتعكس الصورة الحقيقية للحالة المالية للمؤسسة وهذا من أجل تسهيل للمستخدمين في اتخاذ قراراتهم الخاصة الخارجة منها والداخلية.

ومن أهم التطور الحاصل هو ظهور نظام المعلومات، الذي عمل على إعادة هيكلة وتنظيم المعلومات التي تنسب إلى القائمة العلمية، ومن أبرز الأنظمة المعلوماتية التي تعتمدها المؤسسة في إدارة أعمالها نجد نظام المعلومات المحاسبي الذي يختص في جميع العمليات المحاسبية التي تجرى حسب القواعد ومعالجتها للوصول إلى معلومات محاسبية ذات فائدة للإدارة.

ومن خلال الطرح السابق سيتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث أساسية كالآتي:

المبحث الأول: الإطار النظري للمعلومات المحاسبية.

المبحث الثاني: ماهية اتخاذ القرارات المالية.

المبحث الثالث: مساهمة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات التمويلي.

المبحث الأول: الإطار النظري للمعلومات المحاسبية.

تعد المعلومات المحاسبية المخرجات النهائية لنظام المعلومات المحاسبية في شكل تقارير مالية التي تساعد في تسيير عمل الإدارة، وأي تقصير أثناء عملية جمع المعلومات سيؤدي إلى عرقلة مستخدميها في اتخاذ القرار المناسب، لذلك سنحاول التطرق ضمن هذا المبحث إلى المعلومة المحاسبية ونظام المعلومات المحاسبية وأهم الخصائص التي يجب أن تكون فيها.

المطلب الأول: ماهية المعلومات المحاسبية.

أولا: مفهوم المعلومات المحاسبية:

– المعلومات المحاسبية هي "البيانات التي تمت معالجتها للحصول على مؤشرات ذات معنى، تستخدم كأساس في عملية اتخاذ القرارات والتنبؤ بالمستقبل، ويتعين التوازن في إعداد هذه المعلومات من حيث الحاجة إلى التفصيل فيها من جهة، ومدى اختصارها على شكل دلالات رقمية مركزة من جهة أخرى لكي تكون ذات منفعة لمتخذي القرار."[1]

– "تشمل المعلومات المحاسبية كل البيانات والمعلومات الكمية والإحصائية التي تنطبق عليها المبادئ المحاسبية، خاصة بالتسجيل والترحيل وتحديد مختلف النتائج، بصفة عامة التي تنطبق عليها طرق المعالجة في النظام المحاسبي."[2]

– وتعرف المعلومات المحاسبية على أنها: " تشير إلى المعلومات المكتوبة التي قد ترد في التقارير المالية الكاملة أو الجزئية كقائمة المركز المالي، وقائمة الدخل وقائمة تدفق الأموال."[3]

ويمكن القول أن المعلومات المحاسبية هي كل البيانات والمعلومات الكمية وغير الكمية الناتجة عن قيام المؤسسة بوظائفها المختلفة خلال نشاطها الاقتصادي، والتي تعالج بواسطة نظام المعلومات المحاسبية لكي تترجم في شكل قوائم وتقارير مالية.

ثانيا: شروط المعلومات المحاسبية:

فيما يخص شروط المعلومات المحاسبية فانه ليس من الضروري أن تتحول البيانات إلى معلومات بعد إجراء العمليات التشغيلية عليها، حيث أصبح يرتبط ذلك بتحقيق شرطين مهمين (أو أحدهما على الأقل) عند استخدامها من قبل متخذ القرار وهما:[4]

---

[1]– احمد حلمي جمعى، **نظم المعلومات المحاسبية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص8.

[2]– حسين بلعجوز، **نظام المعلومات المحاسبية ودورها في اتخاذ القرارات الإنتاجية**، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص171.

[3]– فياض حمزة الرملي، **نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة مدخل معاصر لأغراض ترشيد القرارات الإدارية**، الأباي للنشر والتوزيع، الخرطوم، 2011، ص 30.

[4] زياد هشام السقا، **نظام المعلومات المحاسبية**، ط 2، دار طارق للنشر والتوزيع، العراق، 2011، ص ص 30–31.

1- إن المعلومات الناتجة يجب أن تقلل من درجة عدم التأكد لدى متخذ القرار، وذلك من خلال تقليل عدد البدائل المتاحة أمام متخذ القرار.

2- إن المعلومات الناتجة يجب أن تزيد من معرفة متخذ القرار، وذلك في حالة عدم تحقيق الشرط الأول، حيث يمكن الاستفادة من المعرفة المضافة في اتخاذ قرارات أخرى في المستقبل.

أما إذا لم يتحقق ذلك، فلا يمكن أن يكون ناتج العمليات التشغيلية على البيانات بمثابة معلومات، أصبحت يمكن اعتبارها "بيانات مرتبة" يمكن خزنها واستخدامها كمدخلات في نظام جديد.

ثالثا: خصائص المعلومات المحاسبية:

يجب أن تتمتع المعلومات المحاسبية بعدة خصائص نوعية، لكي تكون مفيدة لصاحب القرار، والذي في النهاية أعدة من أجله، ومن أفضل النتائج التي تم التوصل إليها كانت من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB الذي قام بتغطية شاملة لآلية الاعتراف و القياس والإفصاح لعناصر القوائم المالية.

أهم هذه الخصائص التي حددها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB هي:[1]

- ملائمة المعلومات (Relevance).
- إمكانية الاعتماد على المعلومات أو درجة الثقة بها (Reliability).

وقبل المضي بشرح جميع الخصائص نجد أن خاصية فائدة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات تأتي على قمة الخصائص وتمثل هذه الخصائص القاعدة العامة التي تعتمد على خاصية الملائمة وخاصية الموثوقية. ولكي تكون المعلومات ملائمة يلزم توافر مجموعة من الخصائص الفرعية:

- وصول المعلومات إلى مستخدميها في الوقت المناسب (التوقيت الملائم).
- أن يكون للمعلومات قدرة التنبؤية.
- أن يكون للمعلومات قدرة على التغذية المرتدة.

ولكي يمكن الاعتماد على المعلومات والوثوق بها يلزم أيضا توفر مجموعة من الخصائص الفرعية هي:

- إعداد المعلومات بحيث تعبر بصدق عن الظواهر التي يفترض أن تعبر عنها.
- إن تكون المعلومات قابلة للإثبات وبالإمكان التحقق من سلامتها.
- أن تكون المعلومات حيادية، وغير متحيزة، وتعرض الحقائق غير منقوصة.

قابلية المعلومات للمقارنة وما يتطلبه ذلك من ثبات في تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية تعتبر خاصية متداخلة مع خاصيتي الملائمة والموثوقية.

[1]- مهدي مأمون الحسن، **نظم المعلومات المحاسبية والإدارية** ، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، 2013، ص ص 205-208.

*** هناك محددان رئيسيان لاستخدام الخصائص السابقة هما:**

– اختبار مستوى الأهمية. – اختبار التكلفة/العائد.

إن الأهمية النسبية لكل خاصية تحددها ظروف الحال وتختلف من شخص إلى آخر، فعادة ما يحدد مستخدم القرار طبيعة وأهمية المعلومات بالنسبة له.

إن قابلية المعلومات للفهم لا تعتمد على الخصائص المتعلقة بذات المعلومات بل تعتمد أيضا على خصائص أخرى تتعلق بمستخدمي المعلومات المحاسبية، هذا ما يفسر لنا خاصية قابلية المعلومات للفهم كحلقة وصل بين خصائص المعلومات وخصائص مستخدميها. لذلك يقع على عاتق معدي التقارير المالية مهمة المواءمة بين الرغبات والصفات المتعددة والمتباينة لمستخدمي هذه التقارير.

1– الخصائص الرئيسية: وهي تتعلق بخاصيتين أساسيتين:

أ– الملائمة:

توصف الملائمة بأنها الخاصية الأساسية الأولى للمعلومات المحاسبية، فالمعلومات تكون ملائمة إذا كانت تلبي احتياجات المستخدمين.[1]

تتميز التضحية بشيء من الدقة الحسابية ودرجة من التأكد لصالح التوقيت المناسب. إذ أن عملية اتخاذ القرارات دائما محددة بفترة زمنية معية، لذلك فان المعلومات الملائمة هي تلك التي تتوفر في الوقت المناسب حتى لو كان ذلك على حساب الدقة في عملية القياس أو مدى التأكد من صحة المقاييس الناتجة.

مما تقدم يمكن أن نستنتج بأن مفهوم أو خاصية الملائمة تتكون من الخصائص الثانوية أو الفرعية التالية: [2]

- **التوقيت الملائم:** أي وصول المعلومات المعدة إلى مستخدميها في الوقت المناسب. إذ انه كلما زادت سرعة توصيل المعلومات المحاسبية إلى مستخدميها كان الاحتمال الكبير في التأثير على قراراتهم المتنوعة. وكلما زاد التأخر في توصيل المعلومات كانت الثقة أكبر بأن المعلومات لا تعتبر ملائمة. ويمكن التضحية بشيء من الدقة لصالح التوقيت الناسب لأن عملية اتخاذ القرار أو القرار نفسه تكون دائما محددة بفترة معينة، لذلك فان المعلومات الملائمة هي تلك التي تتوفر في الوقت المناسب، ولو كان ذلك على حساب الثقة في عملية القياس، أو مدى التأكد من صحة المعلومات المحاسبية الناتجة.
- **القدرة على التنبؤ:** وتعني احتواء المعلومات على قدرة تنبؤية وبالتالي تمكين مستخدمي المعلومات من استشراف أو تقدير المستقبل وتكوين صورة احتمالية عنه. فالمعلومة الجيدة هي التي تمكن المستخدم من تكوين التوقعات عن النتائج المستقبلية وتحسين إمكاناته وقدراته في هذا المجال.

[1]–أحمد زكريا زكي عصمي، **نظم المعلومات المحاسبية**، دار المريخ، الرياض، 2011، ص47

[2]– مهدي مأمون الحسن، مرجع سبق ذكره، ص210.

• **القدرة على إعادة التقييم:** ويقصد بذلك احتواء المعلومات على خاصية تمكن مستخدمها من التقييم الارتدادي أو التغذية العكسية أو المرتدة من خلال المعلومات التي ينتجها نظام المعلومات والتي تساهم في تحسين وتطوير نوعية مخرجات (معلومات) النظام وقدرته على التكيف في الظروف البيئية المتغيرة باستمرار.

لذا يمكن القول إن المعلومات الملائمة هي التي تمكن متخذ القرار من تعزيز التوقعات الحالية أو إحداث تغيير فيها وتقييم نتائج القرارات السابقة.[1]

ب- **الموثوقية:** إن درجة الوثوق بالمعلومات المحاسبية تعد انعكاسا واضحا للأدلة الموضوعية أو طرق أو أسس القياس السليمة التي بنيت عليها تلك المعلومات. ولكي تتصف المعلومات المحاسبية بالموثوقية ينبغي إرسال أسس محاسبية ثابتة فيما يتعلق بالمبادئ والأعراف المحاسبية التي تحكم العمل المحاسبي.

ولكي يمكن الاعتماد على المعلومات و الوثوق بها يلزم أيضا توافر ثلاث خصائص فرعية هي: [2]

• **الصدق في التمثيل:** ويعني وجود درجة عالية من التطابق بين المعلومات والظواهر المراد التقرير عنها. ولكي تكون المعلومات معبرة عنها بصدق ينبغي مراعاة تجنب نوعين من أنواع التحيز وهما:

- تحيز في عملية القياس.

- تحيز القائم بعملية القياس.

• **إمكانية التثبت من المعلومات:** وتعني في المفهوم المحاسبي توفر شرط الموضوعية في أي قياس علمي، وهذه الخاصية تعني أن النتائج التي يتوصل إليها شخص معين باستخدام أساليب معينة للقياس والإفصاح يستطيع أن يتوصل إليها آخر باستخدام نفس الأساليب. أما إمكانية التثبت من المعلومات فهي خاصية تحقق لنا تجنب ذلك النوع من التحيز المتعلق بشخصية القائم بعملية.

• **حيادية المعلومات:** وتعني تقديم حقائق صادقة دون حذف، أو انتقاء للمعلومات لمصلحة فئة أو قرار معين، وتعتبر هذه الخاصية ذات أهمية على مستويين:

- مستوى الأجهزة المسؤولة عن وضع السياسة المحاسبية.

- مستوى المسؤولين عن إعداد التقارير المالية.

وحيادية المعلومات يقصد بها تجنب النوع المقصود من التحيز الذي قد يمارسه القائم بإعداد وعرض المعلومات المحاسبية، بهدف التوصل إلى نتائج مسبقة، أو بهدف التأثير على سلوك مستخدم هذه المعلومات في اتجاه معين.

[1]- مهدي مأمون الحسن، مرجع سبق ذكره، ص 210.

[2]- المرجع نفسه، ص212.

2- الخصائص الثانوية: إضافة إلى الخاصيتين الرئيسيتين هناك خصائص ثانوية لا تقل أهمية عنها يمكن أن تزيد من جودة المعلومات المحاسبية أهمها:[1]

أ- **الثبات:** وهي تعني الثبات على استخدام نفس الطرق والأساليب المعتمدة في قياس وتوصيل المعلومات المحاسبية من فترة لأخرى، وإذا ما دعمت الحاجة إلى أي تغيير فيجب التنويه عن ذلك لكي يتم أخذ ذلك بنظر الاعتبار من قبل المستخدم.

ب- **قابلية المقارنة:** أي أن يكون للمعلومات المحاسبية القدرة على إجراء المقارنات بين فترة مالية وأخرى لنفس الوحدة الاقتصادية أو المقارنة مع وحدات اقتصادية أخرى ضمن نفس النشاط.

ومن الواضح انه كلما كانت الطرق والأساليب المحاسبية متميزة بالثبات كلما كانت فائدة أكبر من المعلومات المحاسبية لأغراض المقارنة.

ج- **قابلية الفهم:** هي أحد أهم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي تسمح للمستخدمين الذين لهم قدرة معقولة من الدراية المحاسبية بادراك مغزى تلك المعلومات. وتحكم قابلية المعلومات للفهم مجموعة من الخصائص الكافية في المعلومات ذاتها، وهي تعمل كحلقة وصل بين متخذ القرار و المعلومات المحاسبية.[2]

رابعا: أهمية المعلومات المحاسبية: نشأت الحاجة إلى المعلومات المحاسبية من نقص المعرفة وحالة عدم التأكد الملائمة للنشاط الاقتصادي، وبذلك فإن الهدف من تقديم وتوفير المعلومات المحاسبية تحدد في تحقيق حالة القلق التي تنتاب مستخدمي تلك المعلومات ولا سيما متخذي القرارات.

ومن هنا تتضح لنا أهمية المعلومات في اتخاذ القرارات، حيث أن نخذ القرار إذا أراد حل مشكلة معينة فانه يلجا إلى تعريفها ثم تطوير بدائل الحلول لها ومن ثم جمع المعلومات لكل بديل، المعلومات التي يجمعها قد يكون في حالة تأكد منها، أو في حالة عدم التأكد من المعلومات.

وعليه فان أهمية المعلومات المحاسبية تكمن في شدة الحاجة إليها، لأنها تساعد الوحدة الاقتصادية في اتخاذ القرارات الصحيحة التي تحقق الأهداف المرجوة، كما أنها تمكن المدراء ومتخذي القرار من أداء واجباتهم ومسؤولياتهم بشكل سليم و دقيق.

ولقد ازدادت الحاجة إلى المعلومات المحاسبية في الوقت الحاضر لوجود عدة عوامل عديدة أدت إلى تلك الزيادة مجملة فيما يلي: [3]

---

[1]- زياد هشام السقى، مرجع سبق ذكره، ص39.

[2]-خالد عريج عايد ابوريشه، **أثر الإفصاح غير المالي على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية**، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، المجلد 06، العدد 03، جامعة الجزائر 3، 2017، ص960.

[3]- هاجر بكاري، **مصداقية المعلومات المحاسبية ودورها في اتخاذ القرارات الإدارية**، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، تخصص: تدقيق محاسبي، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمة لخضر، الوادي، 2014-2015، ص 11.

- **النمو في حجم المؤسسة:** يؤدي إلى ضرورة إنتاج المعلومات بصورة مستمرة.
- **ازدياد قنوات الاتصال في المؤسسة:** مما يتطلب توفير المعلومات بصورة راسية وأفقية.
- **تعدد أهداف الوحدة الاقتصادية:** ويتطلب توفير معلومات تخدم الأهداف المختلفة.
- **التأثير بالبيئة الخارجية:** تتأثر المؤسسة بالبيئة الخارجية وتؤثر بها، ولقد ازدادت هذه العلاقة نتيجة كثرة التغيرات التي تحدث في البيئة، وهذا يتطلب قدرا كبيرا من المعلومات.

المطلب الثاني: معالجة البيانات والمعلومات المحاسبية.

ترتبط المعلومات المحاسبية بمخرجات النظام المحاسبي الذي يرتبط ببعض المفاهيم منها:

أولا: البيانات:

1- **مفهومها:** "هي عبارة عن الأعداد والأحرف والرموز التي تقوم بتمثيل الحقائق والمفاهيم بشكل ملائم يمكن من إيصالها وترجمتها ومعالجتها من قبل الإنسان أو الأجهزة لتتحول إلى نتائج."[1]

كما أنها "عبارة عن مجموعة من الحقائق والرموز والأرقام ذات دلالات معينة غير مبوبة لا يستفيد منها متخذ القرار إلا بعد معالجتها بغرض إنتاج المعلومات."[2]

من خلال ما سبق يستنتج أن البيانات عبارة عن حقائق أولية ورموز وأرقام إحصائية تعالج من قبل إنسان أو بالوسائل الآلية.

2- **أنواع ومصادر البيانات:** يرتبط بتحديد الاحتياجات من المعلومات تحديد طبيعة البيانات ونوعيتها:

ا- **أنواع البيانات:** يمكن تقسيم البيانات اللازمة لتوفير المعلومات إلى:[3]

- **البيانات الأولية:** وهي البيانات التي تجمع خصيصا لغرض اتخاذ القرار، والتي غالبا ما تستهلك وقتا طويلا وجهودا بشرية كبيرة وتكاليف باهظة للحصول عليها، كونها تتصل بالمشكلة مباشرة، مما يوفر على متخذ القرار الوقت والجهد ويطمئنه إلى مصادرها والثقة فيها نتيجة ثقته فيمن يكلفهم بجمعها وتوصيلها إليه.
- **البيانات الكمية:** وهي بيانات رياضية وإحصائية تبرز علاقات محددة بين عدد من العوامل أو المتغيرات، وتتميز بالدقة الثقة.
- **البيانات النوعية:** وهي تتضمن أحكاما أو تقديرات غير محددة بأرقام، ولذا فهي أقل دقة وثقة من سابقتها، لأنها تتضمن التحيز ونقص في الموضوعية.

---

[1]- عبد الرزاق محمد قاسم، **تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية**، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان،2004 ، ص13.

[2]- أحمد حلمي جمعة، مرجع سبق ذكره، ص6.

[3]- هاشم أحمد عطية، **نظم المعلومات المحاسبية**، الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1999، ص 11.

– **آراء الخبراء والمستشارون:** وتتضمن الاقتراحات والتوصيات والاستشارات التي يقدمها هؤلاء لمتخذ القرار حول إيجاد حلول للمشكلة محل القرار، إلا أن سلامة الآراء التي تقدمها الوحدات الاستشارية وفائدتها في تحليل المشكلة يتوقف على ما يتمتع به خبراء هذه الوحدات من قدرات وسلامة النهج والحكمة وحسن تقدير الأمور.

ب– مصادر البيانات: وبعد تحديد نوعية البيانات اللازمة لتوفير المعلومات يكون من الضروري تحديد مصادر الحصول عليها، ويمكن حصر تلك المصادر فيما يلي:[1]

– **المصادر الداخلية:** حيث يمكن الحصول على البيانات من السجلات الداخلية بالمؤسسة والدفاتر والسندات والتقارير، بالإضافة إلى أنه يمكن تجميع البيانات عن طريق مقابلة المديرين والأشخاص المسؤولين بمختلف الإدارات، ودراسة نظم المراقبة الداخلية، وعمل قائمة استقصاء داخلية لاستطلاع رأي العاملين بالمؤسسة.

– **المصادر الخارجية:** حيث يمكن الحصول على البيانات من العملاء والموردين ورجال الأعمال المتعاملين مع المؤسسة وكذلك البنوك والهيئات والأجهزة الحكومية، بالإضافة إلى المطبوعات والنشرات الاقتصادية والجرائد اليومية والمجلات والقوانين واللوائح الصادرة.

3– اختيار طريقة معالجة البيانات: يعد قرار استخدام طريقة من طرق تشغيل البيانات على الاعتمادات الاقتصادية ومتطلبات التشغيل للحصول على المعلومة المطلوبة وعناصر الأداء المتعلقة بكل طريقة من الطرق، ومن الضروري إعداد دراسة جدوى لتحديد عناصر التقييم المتصلة بالموضوع.

وعندما نتعرض لموضوع اختيار الطريقة المناسبة لمعالجة البيانات فلا بد أن نتعرض لنقطتين على درجة عالية من الأهمية هما:[2]

ا– متطلبات تشغيل البيانات: يمكن عرض متطلبات التشغيل في ضوء الاعتبارات التالية:

- **حجم البيانات:** أي عدد وحدات البيانات التي يجب تشغيلها في فترة معينة للحصول على المعلومات.
- **درجة تعقيد عمليات تشغيل البيانات:** وترتبط درجة التعقيد بعدد عمليات البيانات المتشابكة والمعقدة التي يمكن أداؤها لتحقيق المعلومات المستهدفة.
- **القيود الزمنية:** تكون بمقدر الزمن المسموح أو المقبول بين توفير البيانات من اجل تسجيلها وبين وقت طلب الحصول على المعلومات.
- **العمليات الحسابية المطلوبة:** وترتبط العمليات الحسابية المطلوبة بالحجم ودرجة التعقيد معا.

ب– إمكانيات الأداء: إذا ما تم تحديد متطلبات تشغيل البيانات لتحقيق المعلومات المستهدفة فانه من الضروري أن نقوم بعملية تقييم إمكانيات الأداء لطرق تشغيل البيانات المتاحة. وهناك عدد كبير جدا من الأبعاد لكل

[1]– هاشم أحمد عطية، مرجع سبق ذكره، ص 12.

[2]– يحيى مصطفى حلمي، **أساسيات نظم المعلومات**، مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع، القاهرة، 1998 ص ص88–89.

طريقة من طرق التشغيل يجب أن نأخذها بالإضافة إلى ذلك فالتقدم المستمر في التكنولوجيا يسبب مشاكل كبيرة في اختيار الطريقة المناسبة، بحيث نقدم العوامل الأساسية لإمكانيات الأداء ومقارنتها مع طرق تشغيل البيانات وهذه المقارنة موضحة في الجدول التالي:[1]

الجدول رقم (01): المقارنة بين عوامل الأداء لطرق تشغيل البيانات

العوامل/الطريقة	اليدوية	الالكتروميكانيكية	البطاقة المثقبة	الحاسب الالكتروني
الإعداد	قليل	قليل نسبيا	عال نسبيا	عال
التمويل	قليل	متوسط	متوسط	عال
التكلفة المتغيرة	عالية	متوسط	متوسطة	قليلة
المعيارية	عالية	قليلة	قليلة نسبيا	متوسطة
المرونة	عالية	قليلة	متوسطة	قليلة
سرعة المعالجة	قليلة	قليلة نسبيا	متوسطة	عالية
القدرة الحسابية	قليلة	قليلة	متوسطة	عالية
الرقابة على المعالجات	قليلة	قليلة نسبيا	متوسطة	عالية
اتخاذ القرار	قليلة نسبيا	قليل	متوسط	عال
التدهور في النظام	قليل	قليل نسبيا	متوسط	عال

المصدر: يحيى مصطفى حلمي، **أساسيات نظم المعلومات**، مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع، القاهرة، 1998 ص 95.

ثانيا: المعلومات

1- مفهومها: كما تعرف المعلومات علي أنها "مجموعة من البيانات المنظمة والمنسقة بطريقة توليفية مناسبة، بحيث تعطي معني خاصا، وتركيبة متجانسة من الأفكار والمفاهيم، تمكن الإنسان من الاستفادة منها في الوصول إلي المعرفة واكتشافها."[2]

- وتعرف بأنها:" عبارة عن بيانات تم معالجتها بغرض تحقيق هدف معين يقود إلى اتخاذ القرار، وتوصيل الحقائق والمفاهيم إلى الإفراد من اجل زيادة معرفتهم."[3]

مما سبق نستنتج أن المعلومات عبارة عن تحليل البيانات وترجمتها إلى حقائق ومفاهيم بشكل منظم ذات منفعة في تحقيق أهداف المؤسسة.

ويمكن التفرقة بين ثلاث مستويات للمعلومات: [4]

[1]- يحيى مصطفى حلمي، مرجع سبق ذكره، ص ص89-91.

[2]- عامر إبراهيم قندلجي، علاء الدين عبد القادر الجنابي، **نظم المعلومات الإدارية**، دار المسيرة، عمان، 2004، ص30.

[3]- السعيد مبروك إبراهيم، **المعلومات ودورها في دعم واتخاذ القرار الاستراتيجيين**، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، 2012، ص16.

[4]- كمال الدين مصطفى الدهراوي، **نظم المعلومات المحاسبية**، دار الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص23.

ا- **المستوى الفني:** حيث لا يوجد معنى معين للمعلومات ولكن يمكن قياس كمية المعلومات المنقولة خلال قنوات الاتصال.

ب- مستوى المعاني: حيث يقوم مستخدم المعلومات في هذه المرحلة بتفسير وتحليل المعنى الذي تتضمنه المعلومات.

ج- المستوى التأثيري: حيث تؤدي المعلومات في هذا المستوى إلى تحفيز مستخدم المعلومات لاتخاذ قرارات أو القيام بأنشطة معينة بناء على المعرفة المحصلة من هذه المعلومات.

2- أنواع المعلومات: مهما تعددت المعلومات ومهما كان الهدف من استعمالها، إلا انه يمكن تصنيفها إلى ثلاث مجموعات:[1]

أ- **معلومات الاشتغال:** وهي مجموعة المعلومات الضرورية للعمل اليومي للمؤسسة، فهي مرتبطة بالمهام المتكررة وبدون هذه المعلومات لا يمكن تحقيق ولا مراقبة النشاط العادي في المؤسسة، وبصفة أدق يمكن تقسيم هذا النوع من المعلومات إلى صنفين:

- **معلومات القيادة:** أي تلك المتعلقة بالتحكم، بإثارة أو بتنفيذ عملية (أو مهمة) معينة.
- **معلومات الرقابة:** والهدف منها مراقبة النتائج المحققة من خلال العملية (أو المهمة) المنفذة.

ب- **معلومات التأثير:** يهدف هذا النوع من المعلومات إلى التأثير في سلوك الأفراد الذين لهم صلة وثيقة بالمؤسسة سوى الأفراد الداخليين أو الخارجيين. وهذه هي المعلومات التي تجعل من المؤسسة على أنها ليست فقط عبارة عن تجميع للأفراد، بل من خلالها يمكن خلق صلة ترابط بين العامل و المسؤول بهدف التوصل إلى كسر الحواجز السلمية وجعل كل فرد يعتبر المؤسسة ملكا له.

ج- **معلومات التوقع:** هي معلومات تسمح للمؤسسة بالمعرفة المسبقة لبعض التغيرات التي يمكن أن تحدث والمتعلقة بمحيطها وذلك إما بهدف الاستفادة من بعض الفرص أو تجنب بعض المخاطر، فهي إذن معلومات تفيد في قيادة المؤسسة في الاتجاه الصحيح والنظر إلى ما هو أبعد من المهام العادية.

ثالثا: المعرفة

فإنها تمثل "الرصيد المتراكم من الخبرة والمعلومات والدراسات الطويلة في مجال معين ومن الطبيعي انه عند تجميع هذا الرصيد يختفي الكثير من التفاصيل وتتصاعد درجة الجديد والترابط في عناصر المعلومات المكونة لرصيد المعرفة".[2]

---

[1]- حياة بزقراري، **دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية**، مذكرة ماجستير (غير منشورة) ، تخصص: محاسبة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2010-2011، ص 51.

[2]-محمد فخري مكي، **مدخل الى نظم المعلومات المحاسبية**، بدون دار نشر، مصر، 2000، ص 57.

– لذا فإن البيانات تعبر عن حقائق خام أولية بينما تمثل المعلومات بيانات مشكلة بطريقة تصلح للاستخدام في موقف معين أما المعرفة فهي تمثل معلومات عامة ومجردة تصلح للاستخدام بشكل عام.[1]

– هي "حصيلة الامتزاج أو خليط من التجارب والقيم والمعلومات والخبرة والحكمة البشرية، وأنها من أهم الموارد الحيوية للشركات إلا أنها منثورة ومبعثرة هنا وهناك بين أنحاء وزوايا المؤسسة أو في عقول ذوي الخبرة الذين هم عرضة للفقدان والضياع".[2]

مما سبق يمكن أن نقول عن المعرفة بأنها: حلقة وصل بين البيانات والمعلومات والمعرفة، فالبيانات تعتبر مادة أولية بحيث يتم معالجتها لتصبح معلومات صالحة للاستخدام، وتوفر المعلومات التي تكون محكمة بالخبرة المكتسبة نتحصل بما يسمى بالمعرفة.

الشكل رقم (01): البيانات – المعلومات – المعرفة.

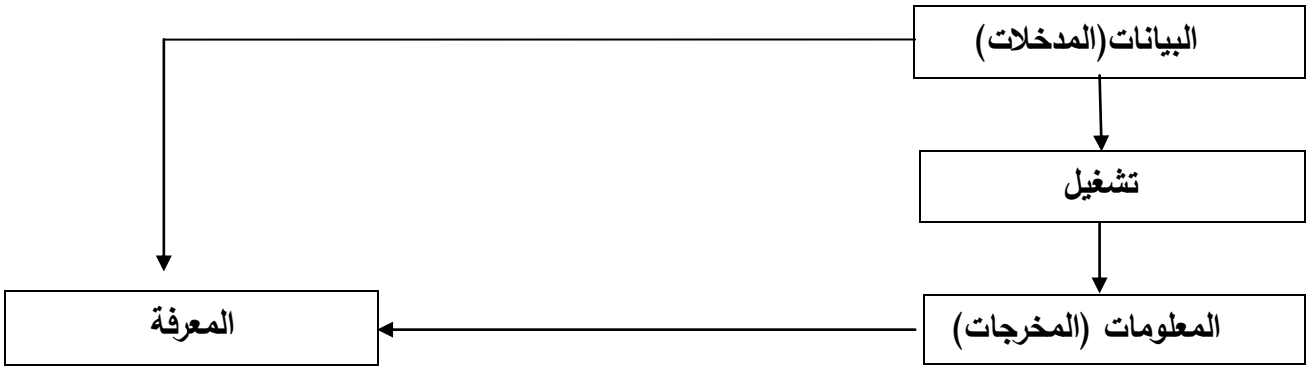

المصدر: محمد فحري مكي، **نظم المعلومات المحاسبية**، بدون دار نشر، مصر، 2000، ص59.

من خلال الشكل رقم(01) نلاحظ أن إدخال البيانات هو أول خطوة للوصول إلى المعرفة وذلك من خلال تجميع مختلف البيانات ومعالجتها لتحويلها إلى مخرجات في كل معلومات وإيصالها إلى مستخدميها، فتراكم جملة المعلومات والبيانات على مدى زمني ينتج لنا ما يطلق عليه بالمعرفة.

رابعا: النظام المعلومات المحاسبية.

1– النظام:

ا– مفهوم:

– "هو إطار متكامل له هدف واحد أو أكثر من هدف وهو يقوم بالتنسيق فيما بين الموارد المطلوبة لتحويل المدخلات إلى مخرجات والموارد قد تكون خامات أو آلات أو طاقات وذلك بالاعتماد على نوع النظام."[3]

[1]– أحمد حلمي جمعة، مرجع سبق ذكره، ص9.

[2]– صباح أنور يعقوب، **أثر مساهمة إدارة المعرفة في التخطيط الإستراتيجي –دراسة استطلاعية–** ، مجلة بحوث مستقبلية، المجلد 3، العدد 40، مركز الدراسات المستقبلية، كلية الحدباء الجامعة، العراق، 2012، ص 9.

[3]– ثناء علي قباني، **نظم المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003–2002، ص9.

– كما يعرف النظام بأنه" مجموعة من الأجزاء المترابطة التي تتفاعل مع البيئة ومع بعضها البعض لتحقيق هدف ما عن طريق قبول المدخلات وإنتاج مخرجات من خلال إجراء تحويلي منظم."[1]

ونستنتج من التعاريف السابقة أن النظام عبارة عن عناصر ذات علاقات متداخلة مع بعضها لتحقيق هدف معين.

ب– مكونات النظام: يمكن النظر إلى أي نظام على أنه يتكون من العناصر الآتية: [2]

- **المدخلات:** وهي نقطة بداية عمل النظام، وتتمثل بالاحتياجات الأساسية (الأولية) اللازمة لعمل النظام، وقد تأخذ شكل أرقام مجردة أو أشكال ورسوم تعبر عن حالة أو حالات معينة، وقد تكون بصيغة وصفية (كالأوامر الإدارية مثلا)، ومن الممكن أن تكون مدخلات نظام معين بمثابة مخرجات لنظام آخر أو عدة نظم أخرى عندما تستخدم كمدخلات جديدة في التشغيل من خلال التغذية العكسية أو من خلال علاقات الترابط والتكامل والتنسيق التي تكون بين تلك النظم.

ويمكن تقسيم المدخلات إلى ثلاثة أنواع وهي: [3]

– **المدخلات المتسلسلة:** في حالة ما كانت مدخلات نظام معين هي مخرجات نظام أخر أو نظم أخري سابقة علي النظام وتربطها به علاقة تتابعية مباشرة فانه يطلق علي ذلك النمط من المدخلات، المدخلات التتابعية.

– **المدخلات العشوائية:** توصف المدخلات بأنها عشوائية إذا ما توافرت للنظام عدة بدائل للمدخلات تلك البدائل تخضع للتوزيع الاحتمالي، أي أن النظام في حالة عدم تأكد بشأن أي من المدخلات سوف يستخدمها وبالتالي يجب علي النظام اتخاذ قرار بشأن تحديد أي من تلك البدائل سوف يتم استخدامها وذلك في ضوء كل من التوزيع الاحتمالي ومعيار القرار إذا ما كان تعظيم أو تدنية.

– **المدخلات عن طريق التغذية العكسية:** ينتج هذا النوع من المدخلات في حالة وجود انحرافات في المخرجات الفعلية عن المخرجات المتوقعة أو المستهدفة، في هذه الحالة يعيد النظام تشغيل تلك المخرجات مرة أخري. لذلك فان تلك المدخلات تمثل نسبة ضئيلة من مخرجات النظام.

- **العمليات التشغيلية:** وهي مجموعة العمليات التي تجرى بواسطة الأجهزة أو القوى التي تقوم بتحويل المدخلات إلى مخرجات من خلال توجيه مسارات تفاعل هذه المدخلات وضبطها باستخدام قوى بشرية ومادية وإجراءات أخرى معينة.

---

[1]– عماد الصباغ، **نظم المعلومات**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص13.

[2]– زياد هاشم السقا، مرجع سبق ذكره، ص ص18–19.

[3]– إبراهيم سلطان، **نظم المعلومات الإدارية(مدخل النظم)**، الدار الجامعية،الإسكندرية، مصر، 2005، ص21.

- **المخرجات:** يتم إيصال المعلومات إلى المستفيدين وفق أشكال متعددة كالتقارير، والجداول، والقوائم، والأشكال البيانية وهذه المعلومات يطلق عليها مخرجات نظام المعلومات حيث أن الهدف الرئيسي لأي نظام معلومات هو إنتاج المعلومات المناسبة للمستفيدين.
- **التغذية الراجعة:** هي "عملية قياس رد فعل المستفيدين على عمل النظام". أو كما تعرف على أنها "المخرجات التي ترسل إلى النظام ثانية كمصادر للمعلومات ويمكن أن تكون التغذية الراجعة داخلية (من داخل الوحدة الاقتصادية) أو أن تكون خارجية (من خارج الوحدة الاقتصادية) وتستخدم للبدء أو لتغيير العمليات". ويُرى بأن التغذية الراجعة هي نظام تحكم أي أنه ينظم معدل إدخال المدخلات إلى النظام، ومعدل إخراج المخرجات من النظام، وكذلك معدل إجراء العمليات داخل النظام، حيث تستخدم المدخلات بعض أو كل المخرجات القادمة عبر جهاز التحكم ويسمى الجزء العائد من المخرجات إلى المدخلات بهذه الطريقة بالتغذية الراجعة.

وقد عرفت التغذية الراجعة بأنها " فحص الإدارة لأدائها الماضي ثم البحث عن طرق الأداء البديلة بطريقة نظامية بهدف تحسين هذا الأداء في المستقبل. والتغذية الراجعة الذي يبدأ من الرقابة ويعود للتخطيط."[1]

2- نظام المعلومات:

ا- مفهوم:

- يعرف نظام المعلومات بأنه "مجموعة من العاملين والإجراءات والموارد التي تقوم بتجميع البيانات ونقلها لتتحول إلى معلومات مفيدة، وإيصالها إلى المستخدمين بالشكل الملائم والتوقيت المناسب، من اجل مساعدتهم في أداء الوظائف المسندة إليهم."[2]

- نظام المعلومات هو "ذلك النظام المكون من معدات وبرامج وأفراد ومعطيات وعمليات والتي توظف في جمع ومعالجة وتخزين المعلومات."[3]

من خلال ما تقدم يمكن القول أن نظام المعلومات يقوم بجمع ومعالجة وتخزين المعلومات من خلال مدخلات(البيانات) ومعالجتها بالبرامج والموارد من أجل إنتاج المعلومات التي تساعد المستخدمون للوصول إلى الأهداف المسطرة مسبقا.

ب- أنواع نظام المعلومات: ينقسم نظم المعلومات إلى ثلاثة أنواع هي: [4]

---

[1]- إبراهيم الجزراوي، عامر الجنابي، **أساسيات نظم المعلومات المحاسبية**، دار اليازوري العلمية، عمان، 2009، ص21.

[2]- عبد الرزاق محمد قاسم، **تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص15.

[3] - Marie Hélène Delmond, Michel Gautier, **Management des systèmes d'information**, Édition Dunod, Paris, 2003, p110.

[4]-إيمان فاضل السامرائي، هيثم محمد الزعبي، **نظم المعلومات الإدارية**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان،2004، ص34.

– **نظم المعلومات اليدوية:** وهي النظم التي تجري جميع عملياتها من إدخال وإخراج بشكل يدوي، دون استخدام أي أداة تكنولوجية، وتستخدم هذه النظم الأدوات التقليدية في تشغيل بياناتها.

– **نظم المعلومات المحوسبة:** وهي النظم التي تعتمد على الأجهزة الالكترونية في عمليات الإدخال والإخراج ومعالجة بياناتها، ويتميز الحاسب بقدرة هائلة لمعالجة البيانات على معالجة كمية ضخمة من البيانات بسرعة ودقة عاليتين.

– **نظم المعلومات المتكاملة:** وهو تطبيق لمجموعة كبيرة من النظم بنفس الوقت داخل مؤسسة واحدة أو عدة منظمات، لتجنب تكرار استخدام المعلومات عدة مرات في كل نظام، وذلك بهدف زيادة الفعالية وخفض التكاليف.

3– نظام المعلومات المحاسبية:

ا– **مفهوم:** هو" مجموعة الموارد البشرية والمادية التي تهدف إلى جمع البيانات الاقتصادية المتعلقة بجميع أنشطة المؤسسة، ومعالجتها وتوفيرها بشكل معلومات إلى مستخدميها لتمكينهم من إصدار الأحكام واتخاذ القرارات المختلفة."[1]

– ويعتبر نظام المعلومات المحاسبية " أحد مكونات الأساسية لنظام المعلومات الإدارية، وينحصر الفرق بينهما في أن الأول يختص بالبيانات والمعلومات المحاسبية بينما يختص الثاني بكافة البيانات والمعلومات التي تؤثر على نشاط المؤسسة".[2]

نستنتج مما سبق أن نظام المعلومات المحاسبية نظام أساسي وهام لنظام المعلومات الإداري في المؤسسة التي تشغل البيانات وتحويلها إلى معلومات مفيدة ولازمة لاتخاذ القرارات.

ب– مكونات نظام المعلومات المحاسبية:

يتكون نظام المعلومات المحاسبية من مجموعة من المكونات الأساسية أهمها: [3]

– **العنصر البشري:** ويشمل المجموعتين هما:

– **معدو المعلومات المحاسبية:** وتشمل هذه المجموعة على محللي نظم، مبرمجي النظم، تخصصات مختلفة أهمها المحاسب.

– **مستخدمو المعلومات المحاسبية:** وتنقسم هذه المجموعة إلى: مستفيدين داخليين (الإدارة، الموظفين) ومستفيدين خارجيين (الملاك، المستثمرين، البنوك...).

---

[1]– إبراهيم ميدة، **العوامل المؤثرة في نظام المعلومات المحاسبي ودوره في اتخاذ القرارات الإستراتيجية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25. العدد 01، جامعة دمشق، سوريا، 2009، ص534.

[2]– سلطان المحمد السلطان، **نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات**، دار المريخ للنشر، الرياض، 2002–2005، ص25.

[3]– أحمد زكريا زكي عصيمي، مرجع سبق ذكره، ص45.

– **العنصر الآلي:** ويتمثل في الأجهزة المستخدمة في النظام (حاسبات آلية، طابعات...) ويعتمد نوع النظام (يدوي، محوسب آلي، متكامل) على مكونات هذا العنصر.

– **البرامج اللازمة للنظام:** وهذا العنصر يرتبط بالنظم الآلية أكثر من النظم اليدوية، ويتمثل في البرامج اللازمة لتشغيل النظام سواء كانت برامج واردة بجهاز الحاسب أو مشتراة خصيصا لغرض معين أو معدة داخل الوحدة الاقتصادية لغرض ما.

– **الإجراءات:** وهي تشمل الإجراءات المختلفة والتي تتم لتحويل البيانات إلى معلومات مفيدة لعملية اتخاذ القرارات.

ج– نطاق نظام المعلومات المحاسبية: هناك رأيان بشأن نطاق نظام المعلومات المحاسبية وعلاقته بنظام المعلومات الإدارية: [1]

– **الرأي الأول:** يرى أن نظام المعلومات المحاسبي جزء من نظام المعلومات الإداري ويقتصر دور نطاق المعلومات المحاسبي طبقا لهذا الرأي على قياس المعلومات المحاسبية التاريخية بغرض إعداد التقارير للأطراف الخارجية.

– **الرأي الثاني:** يقترح أن دور نظام المعلومات المحاسبي ليس مجرد إعداد القوائم المالية للأطراف خارج المشروع بل يشمل أيضا تقديم المعلومات اللازمة للتخطيط والرقابة واتخاذ القرارات الإدارية وقد اعتبر أنصار هذا الرأي أن نظام المعلومات المحاسبي هو النظام الأساسي في حين أن نظام المعلومات الإداري جزء من نظام المعلومات المحاسبي.

وللتوفيق بين الرأيين أعدت رابطة المحاسبة الأمريكية تقريرا اعتبرت فيه أن نظام المعلومات المحاسبي ونظام المعلومات الإداري نظامين مستقلين لكل منهما وظائفه غير أنهما يتداخلان في عدة أجزاء كما هو مبين في الشكل أدناه.

[1]– كمال الدين مصطفى الدهراوي ، **نظم المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعية، الإسكندرية 2005، ص 44.

الشكل رقم (02): التداخل بين نظام المعلومات الإداري ونظام المعلومات المحاسبي

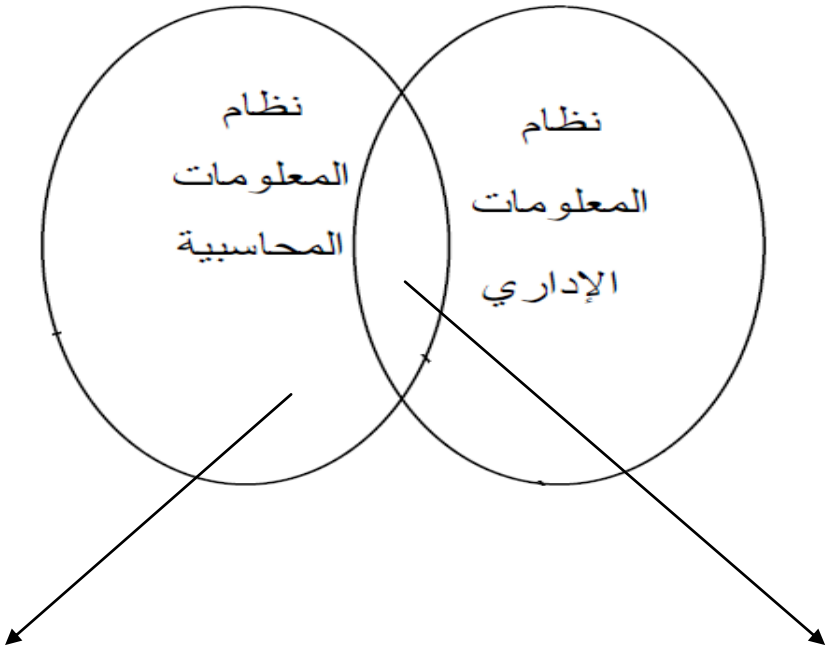

محاسبة العمليات:

- التخطيط الاستراتيجي (الميزانية الرأسمالية)
- التخطيط الأمثل للإنتاج (قرار الشراء أو الصنع)
- مساعدة المستثمرين في اتخاذ القرارات الخاصة باستثماراتهم بالمؤسسة.

محاسبة الحقول:

- تحديد العائد على الاستثمار.
- تقييم الأداء الداخلي.
- تحديد الحوافز والمكافئات.

المصدر: كمال الدين مصطفى الدهراوي، **نظم المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 44.

تسمى منطقة التداخل بين النظامين بمنطقة العمليات وتهتم بتقديم البيانات اللازمة لاتخاذ القرارات الإدارية داخل المؤسسة أي أنها بيانات تقدم للإدارة لغرض التخطيط أو بيانات تقدم للمستثمرين لاتخاذ القرارات المتعلقة باستثماراتهم، وتمثل محاسبة العمليات منطقة التداخل بين النظامين لأن المحاسب يحتاج إلى بيانات غير محاسبية من أنظمة المعلومات الأخرى والممثلة في نظام المعلومات الإداري عند إمداد الإدارة بالمعلومات اللازمة للتخطيط واتخاذ القرار.[1]

أما في ما يتعلق بمحاسبة الحقوق فهي تختص بتحديد الحقوق الخاصة بالأطراف الخارجية مثل العائد على الاستثمارات (كالأرباح مثلا) وكذا حقوق الأطراف المختلفة التي تنسب إلى المستويات الإدارية عن طريق تقييم الأداء وتحديد الحوافز لهم.

[1]- كمال الدين مصطفى الدهراوي، مرجع سابق، ص 44.

المطلب الثالث : أساسيات المعلومات المحاسبية ومستخدميها.

أولا: أنواع المعلومات المحاسبية:

تصنف المعلومات المحاسبية إلى عدة أنواع وذلك تبعا لمعايير مختلفة منها: [1]

1- **أنواع المعلومات المحاسبية حسب معيار الإفصاح:** حسب هذا المعيار تصنف المعلومات المحاسبية إلى نوعين:

ا- **معلومات محاسبية إجبارية:** هي تلك المعلومات الواجب إنتاجها والإفصاح عنها قانونا من طرف المؤسسة الاقتصادية كدفتر اليومية والمعلومات المتضمنة في القوائم المالية.

ب- معلومات محاسبية اختيارية: هي تلك المعلومات غير الإلزامية مثل خطاب مجلس الإدارة إلى المساهمين، التقارير الخاصة للإدارة الداخلية.

2- **أنواع المعلومات المحاسبية حسب معيار الغرض من الاستخدام:**

حسب هذا المعيار تصنف المعلومات المحاسبية إلى ثلاثة أنواع:

أ- **معلومات مالية:** هي معلومات تختص بتوفير سجل للأحداث الاقتصادية التي تحدث نتيجة العمليات الاقتصادية التي تقوم بها المؤسسة الاقتصادية، لتحديد وقياس نتيجة النشاط (من ربح أو خسارة) عن فترة مالية معينة وعرض المركز المالي في تاريخ معين لبيان سيولة المؤسسة ومدى الوفاء بالتزاماتها.

ب- معلومات عن التخطيط والرقابة: وهي معلومات تختص بتوجيه اهتمام الإدارة إلى مجالات وفرص تحسين الأداء وتحديد مجالات أوجه انخفاض الكفاءة لتشخيصها واتخاذ القرارات المناسبة لمعالجتها في الوقت المناسب، ويتم ذلك من خلال وضع التقديرات اللازمة لإعداد برامج الموازنات في الوقت الناسب أما التكاليف المعيارية فتهتم بالتحديد المسبق لمستويات النشاط بغرض تسهيل عملية المحاسبية لكل مستوى من المستويات الموجودة في المؤسسة، كما يلاحظ أن هذه تتعلق بالأنشطة الدورية المتكررة في مجالات التخطيط والرقابة حيث أنها تهتم بالأداء الجاري والمستقبلي من خلال مساعدتها في تجهيز التوقعات للمستقبل ومقارنة النشاط الجاري بأرقام الخطة لتحديد الانحرافات وتحليلها والبحث في أسبابها واتخاذ القرارات التصحيحية بشأنها.

ج- معلومات لحل المشاكل: تتعلق بتقييم بدائل القرارات والاختيار بينها، وتعتبر ضرورية للأمور غير الروتينية وعادة ما تستخدم هذه المعلومات في التخطيط طويل الأجل وبذلك فهي تتسم بعدم الدورية، ويمكن أن يقوم بتقديم هذا النوع من المعلومات نظام معلومات المحاسبية الإدارية بالدرجة الأولى.

---

[1]-علي حامدي، **أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية" -دراسة حالة- مؤسسة مطاحن الأوراس باتنة، الوحدة الإنتاجية التجارية -أريس-**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، تخصص: محاسبة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2010-2011، ص86-90.

3- **أنواع المعلومات المحاسبية من حيث دلالتها:** وتنقسم إلى:

أ- **معلومات تاريخية:** وهي معلومات تتعلق بقياس الأحداث والعمليات التي تمت في الزمن الماضي كالقوائم المالية وتستخدم هذه التقارير في تقييم كفاءة المؤسسة في تحقيق أهدافها وبيان حقيقة المركز المالي للمؤسسة وكذلك تستخدم لأغراض أخرى(أغراض ضريبية وغيرها).

ب- **معلومات حالية:** وهي معلومات يتم إعدادها لأغراض الرقابة الداخلية وتتعلق بالأنظمة التشغيلية للمؤسسة.

ج- **معلومات مستقبلية:** وهي معلومات تقديرية يتم إعدادها لأغراض التخطيط و التنبؤ بالمستقبل ومساعدة الإدارة في اتخاذ القرارات السليمة، واختيار أفضل البدائل المتاحة بحيث تصبح هذه المعلومات معيارا وأساسا للحكم على الأداء في المستقبل.

4- **أنواع المعلومات المحاسبية من حيث مصدرها:**

أ- **معلومات داخلية:** هي معلومات يتم الحصول عليها من داخل المؤسسة نفسها، تتمثل في تقارير الأداء والموازنات، القوائم المالية الدورية، أو السنوية وغيرها.

ب- **معلومات خارجية:** هي معلومات يتم الحصول عليها من أطراف خارجية عن المؤسسة، على سبيل المثال في القوائم لمؤسسات أخرى يتم التعامل معها كالموردين و الزبائن.

5- **أنواع المعلومات المحاسبية حسب قابليتها للقياس:**

أ- **معلومات كمية:** هي تلك المعلومات المعبرة عنها سواء بالوحدات النقدية أو بوحدات قياس أخرى والتي تكون معبرة عن أحداث الماضي، الحاضر والمستقبل، كقيمة المبيعات المحققة، عدد الوحدات المنتجة...الخ.

ب- **معلومات وصفية:** فهي تلك المعلومات التي تعبر عن عناصر معنوية أو انطباعات وغيرها والتي لا يمكن التعبير عنها بصورة كمية أو عددية، كنوع المادة، نوع وأهمية المنتج، آراء وانطباعات المستهلكين لمنتجات المؤسسة.

ثانيا: مصادر المعلومات المحاسبية:

يوفر نظام المعلومات المحاسبي عدادا كبيرا من المخرجات أو التقارير لتلبية احتياجات مجموعة من المستخدمين من خارج المؤسسة ومن داخلها، حيث تعتبر القوائم المالية من أهم المعلومات التي تعتمد عليها الأطراف المهتمة بأمر المؤسسة في عملية اتخاذ القرارات لأنها تمثل المصدر الرئيسي للمعلومات عن نتيجة نشاط المؤسسة خلال فترة مالية سابقة وتتمثل مكونات القوائم المالية في ما يلي: [1]

[1]- فوزية هلالي، خديجة عمران، **جودة المعلومات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي scf**، مذكرة ماستر (غير منشورة)، تخصص: محاسبة وجباية، قسم علوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مولاي طاهر، سعيدة، 2015-2016، ص ص17-18.

1- الميزانية: تصف بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم.

2- جدول حسابات النتائج: هو بيان ملخص للأعباء والمنتجات المنجزة من المؤسسات خلال السنة المالية. ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية الربح أو الخسارة.

3- جدول سيولة الخزينة: هو مدى قدرة المؤسسة على توليد الأموال ونظائرها وكذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة المالية .

4-جدول تغير الأموال الخاصة: يشكل تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة خلال السنة المالية.

5- ملحق القوائم المالية: يشمل الملحق على معلومات تخص النقاط الآتية، متى كانت هذه المعلومات تكتسي طابعا هاما أو كانت مفيدة لفهم العمليات الواردة في القوائم المالية:

- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد القوائم المالية.
- مكملات الإعلام الضرورية لحسن فهم القوائم.
- المعلومات تخص المؤسسة والمؤسسات المشتركة وكل ما يتعلق بها.

- أما بالنسبة للمعلومات الواجب توصيلها إلى المستخدمين عن طريق التقارير المالية على غرار القوائم المالية فهي تتخذ أشكال مختلفة وتتعلق بموضوعات عديدة، فقد تكون معلومات محاسبية ومعلومات غير محاسبية ونشرات أو تقارير مجلس الإدارة إضافة إلى التنبؤات المالية والأخبار ذات الصلة بالمؤسسة ووصف للمخطط والتوقعات، وكذلك التأثير البيئي والاجتماعي لمشاريع المؤسسة في نطاق المحيط الذي تنشط فيه.

ثالثا: مستخدمو المعلومات المحاسبية:

إن تحديد الاحتياجات المعلوماتية لمستخدم معين يتعلق بأنواع القرارات التي يأخذها ذلك المستخدم لذلك فإن اختلاف أنواع قرارات المستخدمين أدى إلى تقسيم المستخدمين إلى مجموعتين كبيرتين هما: [1]

1- المستخدمون الداخليون:

تتضمن هذه المجموعة جميع الأطراف التي يتصل عملها بإدارة أنشطة المؤسسة واستخدام مواردها الاقتصادية والبشرية في سبيل تحقيق الأهداف الموضوعية فالمديرون يحتاجون إلى المعلومات للتخطيط والتنظيم وإدارة المؤسسة وتقييم أداء المسؤولين وينطبق ذلك على فئة المديرين بكافة مستوياتهم، المدير العام، أعضاء مجلس الإدارة، مدير التسويق، مشرفو الإنتاج، المدير المالي، العاملون وموظفو المؤسسة.

[1]- رضوان حلوة حنان، نزار فليح البلداوي، **مبادئ المحاسبة المالية**، ط2، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 26.

2- المستخدمون الخارجيون:

توجد عدة أنواع من المستخدمين الخارجيين للمعلومات المحاسبية ويمكن تقسيمهم إلى نوعين: [1]

ا- الفئات ذات المصالح المالية المباشرة: وتتمثل في الأطراف التالية:

- **المستثمرون الحاليون والمرتقبون (ملاك المؤسسة):** وهم يستخدمون المعلومات المالية لاتخاذ القرارات بشراء الأسهم أو استمرارية الاحتفاظ بها أو بيعها وبزيادة رأسمال المؤسسة أو تخفيضه، ويهتم هؤلاء المستثمرين التعرف على مدى تقدم المؤسسة وقياس نتيجة أعمالها من ربح وخسارة وكذلك مقارنة هذه النتائج مع المنشآت الأخرى.

- **المقرضون الحالين والمرتقبون:** وهم يستخدمون المعلومات المالية لتقييم مخاطر منح الائتمان والقروض والتنبؤ بمقدرة المؤسسة على سداد ديونها والفوائد المترتبة عليها بتاريخ استحقاقها.

- **العاملون الحاليون والمرتقبون:** فهم يستخدمون المعلومات المالية لمعرفة المركز المالي للمؤسسة ومدى قدرتها على تحقيق الأرباح بغرض الحكم على استمرارية تلك المؤسسة.

- **النقابات العمالية:** فهي تحتاج إلى المعلومات من الوضع المالي ومستويات الأرباح المحققة في المؤسسة للدفاع عن حقوق العمال وتحسين ظروف العمل.

ب- الفئات ذات المصالح المالية غير مباشرة: تتمثل في الأطراف التالية:

- **الدوائر والسلطات الحكومية ذات العلاقة:** مثل دائرة ضريبة الدخل التي تهتم بالقوائم المالية الصادرة عن المؤسسة لاستخدامها لأغراض تحديد الضريبة المستحقة عن المؤسسة ودائرة ضريبة المبيعات، ودائرة الإحصاءات العامة فهي تهتم بالقوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة لمراعاتها في حسابات الدخل القومي في مختلف القطاعات الاقتصادية.

- **السلطات القضائية:** فهي تحتاج إلى القوائم المالية والمعلومات المحاسبية للفصل في أمور التفليسة والمنازعات القضائية.

- **المحللون الماليون والوسطاء الماليين:** فهم يحتاجون إلى البيانات والقوائم بغرض إجراء التحليلات المالية وتقديم الاستشارات لاتخاذ القرارات الاستثمارية.

- **المستهلكون أو العملاء:** حيث يهتمون بتكوين فكرة عامة عن مدى قدرة المؤسسة على الاستمرار بتزويدهم بالسلع وفق جودة ونوعية معينة وبكميات كافية وبأسعار معقولة، كما يهمهم تقييم مقدرة المؤسسة على الاستمرارية بتقديم خدمات ما بعد البيع وخدمات ضمان المنتج.

[1]- رضوان حلوة حنان، نزار فليح البلداوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 27-28.

– **المخططون الاقتصاديون:** فهم يحتاجون إلى المعلومات المحاسبية لتحليل النشاط الاقتصادي والتنبؤ بتطوره واتجاهاته.

رابعا: طرق تحديد احتياجات المستفيدين من المعلومات المحاسبية:

هناك ثلاث طرق لتحديد احتياجات المستفيدين من المعلومات المحاسبية وهي: [1]

1- **طريقة الاستفسار:** ويقصد بهذه الطريقة سؤال صانعي القرار عن احتياجاتهم من المعلومات المالية والمحاسبية، وذلك من خلال المقابلة الشخصية أو باستخدام قوائم الاستقصاء، إلا أن هذه الطريقة غالبا ما تنقصها الفعالية الخاصة في الواقع العلمي للوصول إلى قرار مالي فعال، نظرا لعدم قدرة صانعي القرار من تحديد احتياجاتهم بالشكل الدقيق، وكذا عدم تمكنهم من معرفة كل جوانب المشكلة المعروضة أمامهم، وهو بطبيعة الحال ما يؤثر سلبا على صانع القرار المالي.

2- **طريقة تحليل المعلومات:** تعتمد هذه الطريقة على تحليل المعلومات الحالية ودراسة سلوك تصرفات صانعي القرار في استخدامهم، ومن ثم تقدير احتياجاتهم وتحديدها، وذلك من خلال الاستعانة بخبرة القائمين على نظام المعلومات المالي والمحاسبي لا سيما المحاسبين إلا أن هذه الطريقة أيضا لا تخلو من بعض الانتقادات خاصة في كون أن النظام قد يستمر في إنتاج نفس المعلومات في حين أن احتياجات صانع القرار في تغير مستمر، وهو أيضا ما يؤثر سلبا على صنع القرار.

3- **طريقة تحليل القرار:** تعتمد هذه الطريقة على ضرورة معرفة أفراد نظام المعلومات المحاسبي بكل متطلبات عملية صنع القرار، وذلك لأجل تحديد المعلومات المطلوبة فعلا، وتتطلب هذه الطريقة ضرورة مسايرة نظام المعلومات المحاسبي للتغيرات المستمرة في متطلبات صانع القرار من المعلومات.

[1]– قاسم محسن ابراهيم الحبيطي، زياد هاشم يحيا السقا، **نظم المعلومات المحاسبية**، وحدة الطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق، 2003، ص 66.

المبحث الثاني: اتخاذ القرارات المالية

تعد عملية اتخاذ القرار من المهام الرئيسية لأي مؤسسة اقتصادية ونجاحها يستند بدرجة كبيرة على معرفة ومهارة وجدارة الإدارة على اتخاذ القرارات المناسبة، والتي تتضمن التوجه الاستراتيجي للإدارة وبوجه الخصوص الإدارة المالية للمؤسسة، إذ سنقوم في هذا المبحث إلى التطرق إلى مفاهيم حول القرارات وسيرورة اتخاذ القرار التمويلي والعوامل المؤثرة في القرار والمشاكل التي تعيقه.

المطلب الأول: مفاهيم حول القرارات المالية.

قبل التطرق إلى مفهوم اتخاذ القرار يجب توضيح مختلف جوانب القرارات بذكر مجموعة من التعاريف الأساسية لمصطلح القرار وأنواعه وشروطه ثم نتعرف على اتخاذ القرار.

أولا: القرار

1- مفهومه: هناك العديد من التعاريف نذكر منها:

- عرف القرار بأنه: " هو ذلك التصرف العقلاني الذي يأتي نتيجة التدابير والحساب والتفكير."[1]
- عرف القرار بأنه: " هو القدرة على التمييز بين البدائل للتعرف على الأفضل."[2]

ومن خلال ما تقدم يستنتج أن القرار يتمثل في عملية اختيار بين بدائل مختلفة للوصول إلى الهدف المرغوب فيه.

2- أنواع القرارات: هناك العديد من التصنيفات للقرار: [3]

ا- أنواع القرارات على أساس الهدف: وتنقسم إلى:

- **القرارات الفعالة** : هي التي يتم على أعلى مستوى من الفهم الفكري بمعنى أنها تتصدى لمفاهيم فكرية عالية مجردة، شاملة ذات تأثير قوي ينفذ و يحقق نتيجة فعالة.
- **القرارات غير الفعالة** : وهي التي تتم على مستوى من الفكر المجرد، مفاهيم جزئية لا يسعى لتحقيق هدف مؤثر فعال.

ب- أنواع القرارات على أساس المستوى الإداري: نذكر منها:

- **القرارات التشغيلية:** تصنع في المستويات الدنيا بالتنظيم وتتعلق بالعملية التشغيلية للمؤسسة مثل اختيار وسيلة الإنتاج.

---

[1]- عبد العال النعيمي، مؤيد الفضل، **الإحصاء المتقدم في دعم القرار (بالتركيز على منظمات الأعمال الإنتاجية)**، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 15.

[2]- أحمد ماهر، **اتخاذ القرار**، دار الجامعة، الإسكندرية، 2007-2008، ص 21.

[3]- منى عطية، خزام خليل، **الإدارة واتخاذ القرار في عصر المعلوماتية**، جامعة حلوان، القاهرة، 2009، ص ص 91-92.

– **القرارات الإدارية:** تصنع عند مستوى الإدارة الوسطى حيث يقوم المديرون بصنع قرارات لحل مشكلات التنظيم والرقابة على الأداء ويتم بمقتضاه التأكد من أن الموارد قد تم الحصول عليها واستخدامها بكفاءة وفعالية في تحقيق أهداف المؤسسة.

– **القرارات الإستراتيجية:** تصنع عند قمة المؤسسة بواسطة الإدارة العليا وهي التي تغطي مدى زمنية طويلة.

ج– أنواع القرارات على أساس توافر نظم البيانات والمعلومات: نذكر منها:

– **القرارات المبرمجة:** هي التي تتصف بأنها متكررة وروتينية ومحددة جيدا، وتوجد إجراءات مسبقة لحلها كما انه من السهل تحديد البدائل منها ومن ثم فهناك تأكد نسبي بأن البديل المختار سوف يحل المشكلة بفعالية.

– **القرارات غير المبرمجة:** هي التي تتصف بأنها غير متكررة وغير روتينية وغير محددة جيدا ولا توجد إجراءات معروفة مسبقا لحلها وعادة ما تظهر الحاجة لصنع هذه القرارات عندما تواجه المؤسسة مشكلة لا توجد خبرات مسبقة بشأن حلها أي لا توجد أنماط محددة لحل المشكلات وبالتالي يسود فيها حالة عدم التأكد.

– **القرارات شبه المبرمجة** : هي التي يمكن تحديد بعض مراحلها بصورة جيدة وتتوفر قدر من المعلومات والبيانات بشأنها أما البغض الآخر يصعب تحديده بصورة جيدة ويتصف بعدم التأكد ويمكن برمجة جزء منها.

أنواع القرارت على أساس القائم باتخاذ القرار: وتنقسم إلى:

– **القرارات الشخصية:** تخص المدير كفرد وليس كعنصر في التنظيم الإداري وبذلك فان القرارات الشخصية لا يمكن تفويضها للآخرين.

– **القرارات التنظيمية:** إن المدير يتخذ القرارات الشخصية التي تعمل على تحقيق الأهداف الشخصية ويتخذ القرارات التنظيمية التي تهدف لتحقيق الأهداف التنظيمية وأحيانا قد يتوافق كل منهما ويسهل تحقيق أهداف أخرى وأحيانا لا يتوافق وتعيق إحداهما الأخرى.

3– شروط القرار الجيد: لكي يحقق القرار هدفه أو أهدافه لا بد أن تتوفر فيه مجموعة من الشروط أهمها: [1]

– أن يكون اتخاذ القرار في الوقت المناسب.

– أن يكون قرار مبرمج على صحته.

– أن يحمل القرار طابعا إرشاديا أو أمريا محددا.

– أن يكون معنويا إلى جهة تنفيذية مجددة.

– أن يكون غير متناقص في مضمونه.

– أن يكون ذو صلاحية تنفيذية.

[1]– حامدي علي، مرجع سبق ذكره، ص14.

ثانيا: اتخاذ القرار

1- **مفهومه:** هناك العديد من التعاريف نذكر منها:

- يعرف اتخاذ القرار على انه "عملية اختيار ما يجب فعله من خلال النظر في النتائج المحتملة للخيارات المختلفة. "[1]

- كما تعرف عملية اتخاذ القرارات بأنها: " اختيار بين أفضل البدائل و أفضل السبل لتحقيق الهدف."[2]

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف اتخاذ القرار على أنها: عملية يقوم بها الإداري لخدمة مصالح المؤسسة بحيث يقوم بالمفاضلة بين البدائل واختيار البديل المناسب وجعله محل تنفيذ وذلك قصد تحقيق الهدف المنشود.

2-الفرق بين مفهومي صنع القرار واتخاذ القرار:

يخلط بعض الباحثين بين مفهومين مرتبطين هما مفهوم صنع القرار ومفهوم أتحاذ القرار ويستخدما بمعنى واحد، بيد أنه في حقيقة الأمر هما مختلفان فاتخاذ القرار يعتبر خطوة من خطوات صنع القرار حيث أن الأخيرة هي عملية تتضمن عدة خطوات ومراحل وتتداخل فيها عوامل متعددة ومتباينة وتؤدي في النهاية إلى اتخاذ قرار معين، ويعتبر القرار عائدا لعمليات صنع القرار وأن صنع القرار هو نشاط إنساني معقد ويعرف مارتين دافيز صنع القرار غلى انه: " عملية اختيار بديل من بديلين أو أكثر كما أن القدرة على صنع القرارات هي لب المكون المهني في الخدمة الاجتماعية "[3]

وبذلك فان مفهوم صنع القرار لا يعني اتخاذ القرار فحسب وإنما هو عملية معقدة للغاية تتداخل فيها عوامل متعددة: نفسية، سياسية، اقتصادية واجتماعية وتتضمن عناصر عديدة، ومنه يجب التفرقة بين مفهومين صنع القرار واتخاذ القرار فالأخير- اتخاذ القرار- يمثل آخر مرحلة في عملية صناعة القرارات، ويمكننا تعريف مهمة اتخاذ القرار بأنها عملية أو أسلوب اختيار بديل واحد فقط من بين بدائل مختلفة لتحقيق هدف معين.

ومن ذلك التعريف يمكن استنتاج النقاط التالية:[4]

- اتخاذ القرار يتم من خلال إتباع عدة خطوات متتابعة تشكل أسلوبا منطقيا في الوصول إلى حل أمثل.
- لأي موقف أو مشكلة عامة حلولا بديلة يجب تحديدها وتحليلها ومقارنتها على عدة قواعد ومقاييس مختلفة.

---

[1]- صابر عباسي، **دور التسيير بالقيمة للضرائب في اتخاذ القرارات المالية**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة،) تخصص: محاسبة وجباية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015-2016، ص 89.

[2]- مؤيد الفضل، **الأساليب الكمية والنوعية في دعم قرارات المنظمة**، مؤسسة الوارق للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص ص 25-26.

[3]- منى عطية، خزام خليل، مرجع سبق ذكره، ص94.

[4]- زينب بن تركي، "**الأساليب الكمية في صناعة القرار -أسلوب شجرة القرار نموذجا-**"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 6، 2009، ص 91.

- طريقة اكتشاف البدائل وتحديد قواعد الاختيار واختيار الحل الأمثل تعتمد كلية على هدف أو مجموعة أهداف يمكن تحقيقها، والمعيار الرئيسي لقياس مدى فعالية القرار.

وكما هو موضح فإن عملية اتخاذ القرار تحتاج إلى نوع من الحكمة والدراسة والدراية، إذ نجد أن أهم عامل في هذه العملية هو معرفة المعلومات الضرورية واللازمة والكاملة، لتأتي بعدها مرحلة التحليل ليتم اتخاذ القرار المناسب حسب الظروف الممكنة والمتوفرة، وبالتالي عملية اتخاذ القرار تشمل مجموعة من العناصر:[1]

- وجود مجموعة من البدائل التي من بينها تتم عملية الاختيار.
- وجود مجموعة من النتائج المتوقعة التي يمكن الحصول عليها من إتباع البدائل المختلفة.
- معرفة درجة عدم التأكد المرتبطة بالنتائج المحتملة.
- وجود المعيار الذي بناءا عليه يتم اختيار إحدى البدائل.

وبذلك إن عملية اتخاذ القرار تدور في إطار معين يشمل ستة عناصر هي:

- الموقف (أو المشكلة) – البدائل – متخذ القرار
- قواعد الاختيار – الهدف – عملية اختيار الحل الأمثل من بين البدائل.

الشكل رقم(03): عناصر اتخاذ القرار

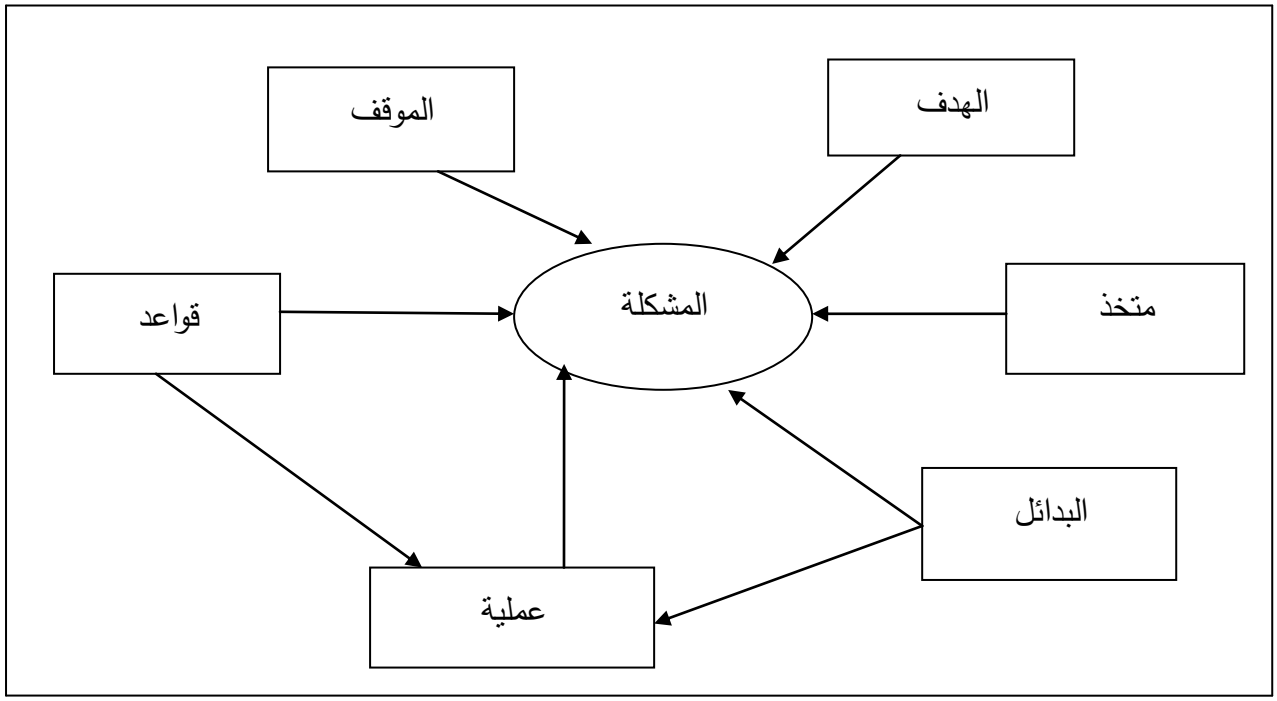

المصدر: زينب بن تركي، "**الأساليب الكمية في صناعة القرار–أسلوب شجرة القرار نموذجا–**"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 6، 2009، ص 91.

[1]– زينب بن تركي، مرجع سبق ذكره، ص 91.

من خلال الشكل أعلاه تعتبر المشكلة محل الدراسة إذ يقوم متخذ القرار بدراسة الموقف محل المشكلة ومن ثم تحديد الهدف المراد بلوغه، من ثم يقوم بالمفاضلة بين البديل المناسب بناءا على قواعد موضوعية ومن ثم تنفيذ عملية اتخاذ القرار.

3-مراحل اتخاذ القرار:

تمر عملية اتخاذ القرار بعدة خطوات تعتبر كل خطوة أساسا لا غنى عنه للانطلاق في الخطوة التالية، ورغم اختلاف هذه الخطوات من حيث صياغة شكلها بين الباحثين والكتاب إلا ان جوهرها هو نفسه وعملية اتخاذها تمر بعدة مراحل نوجزها في ما يلي: [1]

ا- **وضع الأهداف:** تعتبر خطوت وضع الأهداف التي ينبغي تحقيقها من أهم مراحل اتخاذ القرار. فالقرار المتخذ يجب أن يبنى على هدف واضح محدد. وقد يكون هدف المؤسسة إما تعضيم الربح أو تعظيم العائد الاجتماعي أو دعم المركز التسويقي أو غيرها.

ومن الجدير بالذكر أن أهداف المؤسسة ليست ثابتة إلى ما لا نهاية فهي تختلف من مؤسسة إلى أخرى ومن وقت إلى آخر. بمعنى أن تحقيق أكبر ربح ممكن ليس هو الهدف الوحيد للمنشآت في القطاع الخاص بل قد يكون إرضاء المستهلكين و العملاء أو استمرار المؤسسة على المدى الطويل أو زيادة حجمها.

ب- تحديد المشكلة: إن تحديد أو التعرف على الموضوع أو المشكلة التي تحتاج إلى اتخاذ القرار تعد خطوة بالغة الأهمية لاتخاذ قرار سليم. وقد تتمثل المشكلة في مؤسسة ما بكيفية تعظيم الأرباح بينما تتمثل في مؤسسة أخرى في كيفية استثمار رؤوس الأموال وقد تكون بالنسبة للدولة في تحديد أفضل المؤسسات للمجتمع.

ج- تحديد الحلول البديلة للمشكلة: وفي هذه الخطوة يجب البحث عن كافة البدائل التي يمكن إتباعها لحل المشكلة. إن عدم الإلمام بكافة البدائل التي يمكن من خلالها حل المشكلة يؤدي إلى التسرع في اتخاذ القرار وقد ينتج عن ذلك نتائج غير دقيقة. فمثلا إذا كان مستثمر يريد أن يستثمر أمواله فإن لديه البدائل التالية التي تبين له أين يستثمر هذه الأموال: الاستثمار في مؤسسات فردية أو في أسهم أو في سندات الشركات الأخرى أو في ودائع مصرفية أو في حسابات توفير أو في مؤسسات صناعية أو زراعية مختلفة ...الخ.

د- تجميع البيانات اللازمة عن كل بديل: لاتخاذ قرار رشيد يجب تجميع المعلومات الكافية والمناسبة لدراسة كل بديل مقترح لحل المشكلة. ومن الجدير بالذكر أن المعلومات التي تجمع تختلف من مشكلة إلى أخرى ومن وقت لآخر ومن شخص إلى آخر. وفي كل الحالات يجب أن يكون نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة أو

[1]- رحيمة العيفة، **دور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات المالية**، مذكرة ماستر (غير منشورة)، تخصص: فحص محاسبي، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016-2017، ص 37.

في المؤسسة موضوع اتخاذ القرار قادرا على تزويد متخذي القرارات بكمية المعلومات المناسبة التي تمكنهم من اتخاذ القرار المناسب .

ر- **اختيار البديل الأمثل:** بعد تقييم كل بديل وتحديد مزاياه وعيوبه تبدأ الخطوة الخاصة باختيار البديل الأنسب والتي تتمثل في العمل على تفصيل واحد من هذه الحلول على ما عداه واتخاذ قرار بذلك الاختيار. [1]

هـ- **التنفيذ (وضع البديل الأمثل موضع التنفيذ):** إن القيمة الحقيقية لأي حل أو قرار يتخذ في موقف معين إنما يرجع إلى ما لهذا الحل من قيمة فعلية في إزالة المشكلة الماثلة في ذلك الوقت. لذلك فان الحل الحقيقي لفعالية ونجاح الحل البديل المختار يحدد بتقبله وإمكانية تنفيذه ومدى مطابقة نتائج ذلك التنفيذ لما كان متوقعا له، ويتوقف هذا الحل الحقيقي للمشكلة على سلامة الطريقة المتبعة في الخطوات السابقة وعلى المقدرة التنفيذية المتمثلة في تخطيط و تنفيذ الحل المقرر أي استصدار القرارات التنفيذية اللازمة ويهمنا في هذا الصدد أن نؤكد على ضرورة استخدام أسلوب المشاركة حتى نضمن قبول فريق العمل واستعدادهم للمعاونة في التنفيذ.

و- **متابعة التنفيذ (مكتبيا/ميدانيا):** ونشير هنا إلى أن هذه المرحلة لا تلقى الاهتمام المطلوب من جانب الأشخاص القائمين على حل المشكلة واتخاذ القرارات، ولذلك على المسئول أن يتابع دائما تنفيذ القرار (الحل) الذي توصل إليه عن طريق الحصول على تقارير مستمرة عن التنفيذ حتى تستطيع أن يعالج أي انحرافات قد تظهر أثناء التنفيذ قبل استفحال الأمر...

كما أنه قد تطرأ ظروف جديدة تتطلب تغيير معينا في لبديل المختار وهذا لا يمكن تداركه إلا بالاهتمام بمتابعة تنفيذ البديل المختار.

ي- **التقييم:** التقييم هو الخطوة الأخيرة بعد وضع القرار موضع التنفيذ فهو يستهدف تحديد ما إذا كان القرار الذي اتخذه يعد أنسب القرارات أم لا وفيما إذا كان تنفيذه قد تم بالصورة التي تخدم الهدف من إصدارة وما هي التغيرات اللازمة عند التنفيذ لضمان نجاح القرار في تحقيق الهدف المنشود.

[1]- منى عطية، خزام خليل، مرجع سبق ذكره، ص ص 112-113.

الشكل رقم (04): مراحل وخطوات اتخاذ القرار

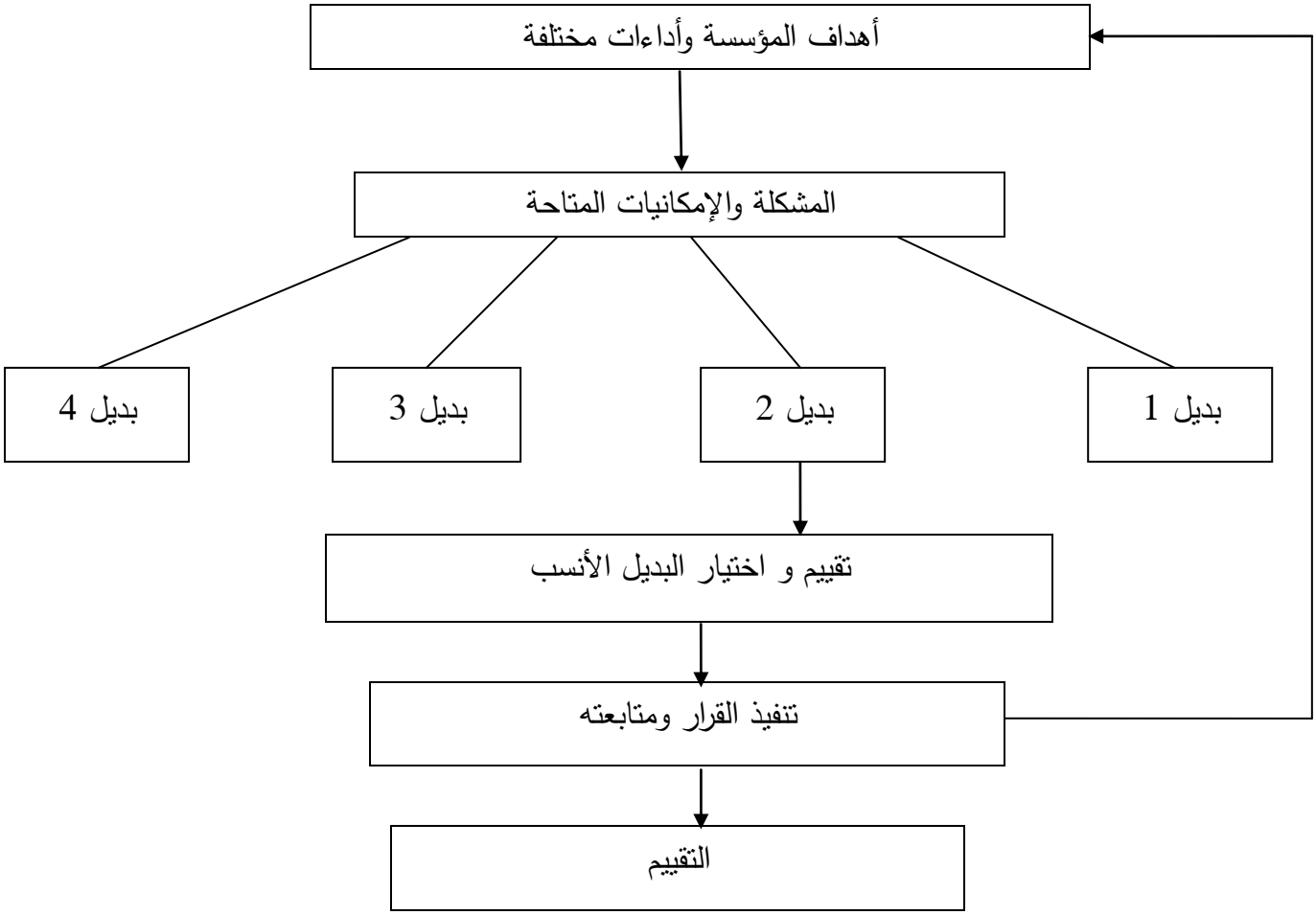

المصدر: منى عطية، خزام خليل، **الإدارة واتخاذ القرار في عصر المعلوماتية**، جامعة حلوان، القاهرة، 2009، ص 114.

من خلال الشكل أعلاه يقوم متخذ القرار بتحديد الأهداف التي ينبغي تحقيقها ومن ثم التعرف على المشكلة ووضع البدائل التي يمكن إتباعها لحل المشكلة، لذلك يجب المفاضلة بين البدائل الموجودة واختيار البديل الأنسب لاتخاذ قرار صائب لذلك وجب لتباعه، ومن ثم تقييم ما إذا كان القرار انسب لضمان بلوغ الهدف.

ثالثا: القرارات المالية:

تعد القرارات المالية من أهم القرارات التي تعتمد عليها المؤسسة في مختلف نشاطاتها لأنها تعتبر بطاقة ضمان لاستمرارها، وتشمل هذه القرارات على كل من قرار التمويل، قرار الاستثمار وقرار توزيع الإرباح.

1- تعريف القرارات المالية:

القرارات المالية هي وسيلة الإدارة المالية لتسيير مواردها وتوجيهها وتحقيق أهدافها على وفق منهجها الذي يتسم بالمنطقية والتحكم في كل عنصر من عنصري الربحية والمخاطرة، وهي التي تؤثر مباشرة على النشاط المالي داخل مؤسسة الأعمال.[1]

[1]- فلاح تاية النعمي، محمد صاحب سلمان، **القيم الأخلاقية وعلاقتها في اتخاذ القرارات المالية في القطاع السياحي**، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد 39، العدد 107، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2016، ص 366.

2- **أنواع القرارات المالية:** تتكون القرارات المالية من النحو التالي:

ا- **قرار الاستثمار:**

الاستثمار "هو عملية خطيرة، وبذلك المؤسسة لا تسمح بعمل استثمار دون تخطيط النتائج، وبذلك سوف تأخذ في الاعتبار عوامل مختلفة التي يعتمد عليها الاستثمار منها: [1]

- تطور الطلب. - التكلفة النسبية لعوامل الإنتاج.

- القيود المالية. - التكلفة".

ب- قرار التمويل: يمكن القول أن قرار التمويل" من أهم القرارات المالية في المؤسسة، والتي يمكن أن يكون له أثر كبير على أداء المؤسسة، وذلك من خلال استخدام مزيج تمويلي من الموارد المالية الداخلية و الخارجية لتمويل استثماراتها."[2]

ج- قرار توزيع الأرباح: ويقصد بقرار توزيع الأرباح " قيام المؤسسة بتوزيع هذه الأرباح على المساهمين وذلك إما في شكل نقدي أو في شكل أسهم."[3]

المطلب الثاني : سيرورة اتخاذ القرار التمويلي

يرتبط القرار التمويلي ارتباط وثيق بمختلف القرارات المالية، لأنه على أساسه تتخذ باقي القرارات مما يجعل الإدارة المالية تسعى عن البحث عن مصادر تمويل استثماراتها المختلفة.

أولا: مفهوم التمويل:

- عرف التمويل على أنه: " القرار الذي يتعلق بأنواع مصادر الأموال وكيفية الحصول عليها، والموازنة بين أنواعها المختلفة في سبيل الوصول إلى هيكل رأس المال الأمثل "[4]

كما يعرف التمويل بأنه " هو البحث عن الطرق المناسبة للحصول على الأموال و الاختيار وتقييم تلك الطرق و الحصول على المزيج الأفضل بينهما بشكل يناسب كمية ونوعية احتياجات والتزامات المؤسسة المالية "[5]. يستنتج مما تقدم أن القرار التمويلي يتأثر بمجموعة من القرارات حول كيفية الحصول على الأموال الضرورية لإنعاش استثمارات المؤسسة، وتكمن منفعته في أوقات الحاجة إليها من أجل تغطية استثماراتها.

من خلال هذه التعاريف يمكن استخلاص أن التمويل:

---

[1] - Roland Portait, et Autres, **Les decisions Financières de l'entreprise Méthodes et applications**, Edition entièrement Refondue, France, 2004, p 470.

[2]- عباسي صابر، مرجع سبق ذكره، ص 98.

[3]- عبد الغفار حنفي، **الإدارة المالية مدخل لاتخاذ القرارات**، دار الجامعة، الإسكندرية، 2006، ص 207.

[4]- محمود جمام، أميرة دباش، "**أثر قائمة التدفقات النقدية على اتخاذ القرارات المالية دراسة حالة البنوك التجارية بولاية جيجل**"، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 04، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، ديسمبر 2015، ص 71.

[5]- هيثم محمد الزغبي، **الإدارة والتحليل المالي**، دار الفكر للطباعة والنشر، الأردن، 2000، ص 77.

- خاص بالأموال وليس بالسلع والخدمات.
- أن يكون قرار اتخاذه في الوقت الملائم والمناسب.
- أن يكون التمويل بقيمة الاحتياج .
- الغرض الأساسي من التمويل هو تطوير المشاريع العامة والخاصة.

ثانيا: مصادر التمويل:

1. **التمويل الداخلي:** [1]

يقصد بالتمويل الداخلي " الأموال المتولدة من العمليات الجارية للمؤسسة أو من مصادر عرضية دون اللجوء إلى مصادر خارجية ومن الأهمية عرض وجهات النظر المتباينة بشأن هذه النقطة لاستخلاص المفهوم الذي يتمشى مع الواقع والأهداف المرجوة.

قد ثار الجدل حول مخصص الاهتلاك كمصدر للنقدية للمؤسسة حيث يرى البعض أن الاهتلاك يعتبر مصدر للنقدية، بينما يرى الآخر أن المبيعات هي مصدر الوحيد للنقدية، ويمثل الاهتلاك تدفقا ماليا لتخفيض الربح وزيادة الفائض المحتجز.

وفي رأي **conso** أن الاهتلاك يمثل تكلفة فعلية مقابل انخفاض رأس المال نتيجة استخدام الأصول، وأن التوزيع الجزئي لرأس المال وهو ما يبرر حجز مقابل الاهتلاك من الربح.

بينما يرى البعض الآخر اعتبار أن الأموال المتولدة من المبيعات تفوق المصروفات التي تستخدم أموالا حاضرة وعلى ذلك فالإهتلاك يحقق ميزة ضريبية وله تأثير على الفائض النقدي بعد الضريبة فهو بمثابة قيد محاسبي لتوزيع تكلفة شراء الأصول الثابتة و التي كانت تدفقا خارجا في ذلك الوقت على الفترات التي تستفيد منها. فالتمويل الداخلي لا يتوقف فقط على الربح المحتجز، و إنما أيضا على الأموال المحتجزة لأسباب أخرى قبل الوصول إلى الربح القابل للتوزيع و التي تشكل في مجموعها الفائض النقدي المحتجز لإعادة الاستثمار.

إن الفائض المحتجز يتكون من عنصرين أساسيين في حالة الشركات الرابحة وهما:

- الربح المحتجز والذي يشمل كل الاحتياطات المكونة لحظة توزيع الأرباح وكذلك المخصصات التي لها طبيعة الاحتياطات.
- والعنصر الثاني هو اهتلاك العام حيث يمثل قيدا محاسبيا أي تدفق مالي لا يترتب عليه تدفق نقدي، ويمثل حجزا للنقدية حيث لا تعطل هذه النقدية وإنما يعاد استثمارها فهي تمثل جزءا هاما من الفائض النقدي المحتجز لأغراض الاستثمار.

[1]-عبد الغفار حنفي، **أساسيات التحليل المالي ودراسات الجدوى**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 353-355.

2- مكونات التمويل الداخلي: إن المقدرة الذاتية للشركة على التمويل من مصادرها الداخلية والتي قد فرقت بين نوعين من التمويل الداخلي:[1]

النوع الأول: التمويل الداخلي الذي يهدف للمحافظة على الطاقة الإنتاجية والايرادية للشركة.

النوع الثاني: التمويل الداخلي الذي يهدف إلى التوسع وتنمية الشركة.

3- مزايا وعيوب التمويل الداخلي: للتمويل الداخلي جملة من المزايا والعيوب أهمها: [2]

أ- مزايا التمويل الداخلي: وتتمثل في:

- التمويل الداخلي يعطي المؤسسة حرية الحركة وشبه استقلال كلي عن المالكين والغير، وقد يؤثر ذلك على الربحية وذلك عن طريق تخفيض الفوائد الواجبة الدفع على الديون الخارجية.
- تدعم الأرباح المحتجزة المقدرة الافتراضية للمؤسسة عن طريق زيادة حقوق الملكية.

ب- عيوب التمويل الداخلي: وتتمثل في:

- يؤدي الاعتماد على التمويل الداخلي فقط إلى إبطاء التوسع مما يؤدي إلى عدم الاستفادة من الفرص الاستثمارية المتاحة.
- قد لا تهتم الإدارة بدراسة مجالات استخدام الأموال الذاتية (الداخلية) في نشاط المؤسسة كاهتمامها بمصادر التمويل الخارجية مما يؤدي إلى إضعاف العائد المتحصل.

2. التمويل الخارجي: [3]

يتضمن التمويل الخارجي كافة الأموال التي يتم الحصول عليها من مصادر خارجية، ففي ظل افتراض استقلال الشركة، فإن الإدارة تحصل على هذه الأموال بشروط وإجراءات لا بد من معرفتها وفقا للأوضاع والشروط التي يحددها سوق المال وعائد الفرصة البديلة والتي تتطلب وقتا يتطلبه استخدام التمويل الداخلي المتولد من العمليات الجارية.

يتوقف حجم التمويل الخارجي على حجم التمويل الداخلي، واحتياجات المؤسسة المالية، أي أنه مكمل التمويل الداخلي لتغطية المتطلبات المالية (سواء الاستثمارية أو الجارية).

وبصفة عامة لا يكفي التمويل الداخلي لتغطية المتطلبات المالية للشركة، مما يحدو بها للجوء إلى مصادر خارجية بزيادة رأس مال الأسهم أو الاقتراض أو هما معا.

يمكن حصر المصادر الخارجية للحصول على الأموال، لتمويل الاستثمارات الرأسمالية فيما يلي:[4]

---

[1]- عبد الغفار حنفي، مرجع سبق ذكره، ص357.

[2]- منير شاكر محمد، وآخرون، **التحليل المالي مدخل صناعة القرارات**، ط2، دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص 291.

[3]- عبد الغفار حنفي، **إستراتيجية الإدارة المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2008، ص451.

[4]- عبد الغفار حنفي، مرجع نفسه، ص 453.

- الحصول على أموال الغير في شكل قروض بإصدار سندات قابلة للتداول ببورصة الأوراق المالية أو باتفاقيات خاصة.
- الحصول على أموال من الملاك بإصدار أسهم جديدة كما في الشركات المساهمة أو إضافة مساهمات حكومية.

ثالثا: العوامل المؤثرة في القرار التمويلي:

تتأثر المؤسسة بمجموعة من العوامل أثناء اتخاذ قرار التمويل أهمها: [1]

1- تكلفة الاقتراض: تعتبر تكلفة الاقتراض من أهم المحددات المعتمدة في اختيار وسيلة التمويل وترتبط بعدة عوامل كطبيعة التمويل وحالة السوق ومدة القرض هذا من جهة، ومن جهة أخرى فان ضعف المقدرة على التفاوض مع الوسطاء الماليين يرفع من تكلفة القروض البنكية، وهذا كلما كانت المؤسسات صغيرة، كما أن زيادة تكلفة القرض عن معدل العائد على الاستثمار يؤدي إلى التقليص من الاقتراض.

2- المردودية: إن المردودية التي تدرس هنا هي مردودية الأصول، والتي تسمى أيضا المردودية الاقتصادية، ويقصد هنا بالعلاقة بين معدل الاستدانة ومردودية الأصول، حيث أن المؤسسات تفضل التمويل الداخلي على الديون أو الأسهم إذا كانت الموارد الداخلية تسمح بذلك (تمويل ذاتي)، اذا أنه كلما كانت المؤسسة ذات مردودية، كلما قل لجوءها إلى الديون، لأنه إذا افترضنا ثبات احتياجات المؤسسة، فإن مردودية مرتفعة لأصولها تعني أيضا قدرة عالية لخلق موارد داخلية وبالتالي لجوء أقل إلى الديون.

3- حجم المؤسسة: حيث أن المؤسسات الكبيرة الحجم التي يتسم نشاطها عادة بقدر من التنويع، تتعرض لمخاطر الإخفاق بدرجة أقل، وسيكون لديها الدافع لزيادة نسبة الأموال المقترضة. وعلى العكس من ذلك، فان المؤسسات ذات الأحجام الصغيرة يرتكز نشاطها في منتج أو منتجين مما يحرمها من عملية الاقتراض خوفا من التعرض إلى مخاطر العجز المالي وخروجها من السوق.

د- نوعية الصناعة: تجد نوعية الصناعة تبريرها في أن المؤسسات التي تقوم بنفس النشاط تواجه نفس المحيط الاقتصادي(المنافسة)، والتكنولوجي(تكاليف، تقادم العتاد...) وعليه، يمكننا القول بأن المؤسسات التي تنتمي لنفس القطاع لها مستويات استدانة مقاربة في حين تختلف هذه المعدلات ما بين القطاعات.

هـ- معدل نمو المؤسسة: تلعب فرص النمو بالمؤسسة دورا هاما عندما تسمح هذه الفرص بتغيير الاستدانة الحالية للمؤسسة والتحكم بها مستقبلا، ويظهر النمو عادة كمتغير يشرح المستوى المرتفع للديون، فكلما كان النمو مرتفعا، كلما كانت احتياجات التمويل كبيرة.

[1]- حياة دايق، **دور التدقيق الخارجي في اتخاذ القرارات المالية**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، تخصص:دراسات محاسبية وجباية معمقة، قسم علوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الصديق بن يحي، جيجل، 2013-2014، ص ص69-70.

و- **الوفرات الضريبية البديلة:** هي المنافع التي تحققها المؤسسة من غير الفوائد حيث أن المؤسسات ذات الوفرات الضريبية المرتفعة مقارنة مع دخلها، تلجأ إلى الاقتراض بشكل قليل مقارنة مع المؤسسات المشابهة، وأن قرار التمويل يعتمد على مقدار الوفرات الضريبية، حيث أن عملية قيام المؤسسة بالاقتراض لتمويل استثماراتها له فوائده الضريبية مقارنة مع قيام المؤسسة بإصدار أسهم جديدة لتمويل هذه الاستثمارات وذلك لطرح الفوائد على القروض من دخل المؤسسة قبل الفوائد.

ويمكن أن نضيف بعض العوامل التي تساهم في الاختيار بين مصادر التمويل المختلفة بالمرونة والتوقيت السليم لاتخاذ قرارات التمويل المناسبة خلال الدورات التجارية.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار والمشاكل التي تعيقه.

رغم وجود عوامل ايجابية تساعد في اتخاذ القرارات السليمة إلا انه هناك مشاكل وصعوبات تعرقل عملية اتخاذ القرار لاسيما إذا لم يتسنى لمتخذ القرار توضيح الأهداف بدقة وشفافية تامة.

أولا : العوامل المؤثرة في اتخاذ القرارات:

هناك عدة عوامل تؤثر على عملية اتخاذ القرارات نوجزها فيما يلي: [1]

1- **عوامل البيئية الخارجية:**

وتتمثل هذه العوامل في الضغوط الخارجية القادمة من البيئة التي تعمل في وسطها المؤسسة والتي لا تخضع لسيطرة المؤسسة بل أن إدارة المؤسسة تخضع لضغوطها، وتتمثل هذه العوامل بما يأتي:

- الظروف الاقتصادية والسياسية والمالية السائدة في المجتمع.
- التطورات التقنية والتكنولوجية والقاعدة التحتية التي تقوم عليها الأنشطة الاقتصادية.
- الظروف الإنتاجية القطاعية مثل المنافسين والموردين والمستهلكين.
- العوامل التنظيمية الاجتماعية والاقتصادية مثل النقابات والتشريعات والقوانين الحكومية.
- درجة المنافسة التي تواجه المؤسسة في السوق.

وهذه العوامل ترتب على إدارة المؤسسة اتخاذ قرارات لا ترغب فيها أو ليست في مصلحتها دائما.

2- **عوامل البيئية الداخلية:**

ترتبط هذه العوامل بخصائص المؤسسة، ومن أهم هذه العوامل:

- عدم وجود نظام للمعلومات داخل المؤسسة يفيد متخذ القرار بشكل جيد.
- عدم وضوح درجة العلاقات التنظيمية بين الأفراد والإدارات والأقسام.
- درجة وضوح الأهداف الأساسية للمؤسسة.

[1]- سليم بطرس جلدة، **أساليب اتخاذ القرارات الادارية الفعالة**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص ص 23-25.

- مدى توافر الموارد المالية والبشرية للمؤسسة.
- القرارات التي تصدر عن مستويات إداريه أخرى.

3- **عوامل شخصية ونفسية :**

وهذه العوامل تشمل كل من له علاقة باتخاذ القرار ابتداء بالإداري وكل من يساهم في صنع القرار وتنقسم إلى نوعين:

ا- عوامل نفسية:

وهذه العوامل تتعدد فمنها ما يتعلق ببواعث داخلية للشخص، ومنها ما يتعلق بالمحيط النفساني المتصل به وأثره في عملية اتخاذ القرار، وخاصة في مرحلة اختيار البدائل من بين مجموعة البدائل المتاحة.

ب- عوامل شخصية:

وهذه العوامل تتعلق بشخصية متخذ القرار وقدراته، وهناك الكثير منها يؤثر في عملية اتخاذ القرارات، فالقرار يعتمد على الكثير من المميزات الفردية والشخصية للفرد التي تطورت معه قبل وصوله للتنظيم، وعليه تشكل عمليات اختيار الأفراد وتدريبهم عوامل مهمة في نوعية القرارات المتخذة في التنظيم، وعليه فالسلوك الشخصي يؤثر تأثيرا مباشرا في كيفية صناعة القرارات، فكل مدير له أسلوبه حتى لو تساوت الكفاءات والمهارات، كما انه يوجد أبعاد أساسية لإتاحة الفرصة للاختلافات الفردية من مدير لآخر وهذه البعاد تتمثل في الإحساس بالمشكلة وتجميع المعلومات واستخدام المعلومات.

4- **عوامل أخرى:** وتتمثل في:[1]

أ- **تأثير عنصر الزمن:**

يشكل عنصر الزمن ضغطا كبيرا على متخذ القرار، فكلما زادت الفترة الزمنية المتاحة أمام متخذ القرار لاتخاذ القرار كلما كانت البدائل المطروحة أكثر والنتائج أقرب إلى الصواب و إمكانية التحليل للمعلومات متاحة أكثر، وكلما قلت الفترة الزمنية كلما تطلب منه السرعة في اتخاذ القرار مما يقلل من البدائل المتاحة أمامه.

ب- **تأثير أهمية القرار:**

فكلما ازدادت أهمية القرار ازدادت ضرورة جمع المعلومات الكافية عنه، وتتعلق الأهمية النسبية لكل قرار بالعوامل الآتية:

- عدد الأفراد الذين يتأثرون بالقرار ودرجة التأثير.
- تكلفة القرار والعائد، حيث تزداد أهمية القرار كلما كانت التكاليف الناجمة عنه أو العائد المتوقع الحصول عليه نتيجة هذا القرار مرتفعا.

[1]- سليم بطرس جلدة، مرجع سابق ذكره، ص 26.

- الوقت اللازم لاتخاذه، فكلما ازدادت أهمية القرار احتاج الإداري إلى وقت أطول ليكتسب الخبرة والمعرفة بالعوامل المختلفة المؤثرة على القرار.

ثانيا: المشاكل التي تعيق القرار:

تلعب القرارات دوراً كبيراً في مهام المدير الإجمالية، ولهذا ينبغي أن تعمل المؤسسة على تقييم هذه المقدرة لدى المديرين الحاليين والمستقبليين، هذا بالإضافة إلى ضرورة تنمية قدراتهم في هذا المجال مع ضرورة تصميم هيكل تنظيمي يسهل و ينتج قرارات سليمة ويحد من تأثير العوامل التي تعوق اتخاذ قرارات إدارية جيدة، ولكن هناك بعض المشاكل التي تعوق عملية اتخاذ القرارات أهمها: [1]

- صعوبة تفهم الإدارة للموقف الإداري.
- صعوبة تحديد عناصر المشكلة أو العلاقة بينها.
- من النادر أن نجد حلا واحدا سليما أو صحيحا للمشكلة المعروضة.
- يجب أن يوفق متخذ القرار بين الفروض الرئيسية للمشكلة المعروضة، وبين ما يفرضه الإطار العام الذي يعمل فيه من قيود.
- ينبغي أن يتم توصيل القرارات المتخذة للمسؤولين عن تنفيذها في الوقت المناسب وبالطريقة المناسبة.
- من الضروري أن يتحقق قدر من المشاركة في عملية اتخاذ القرارات.
- ضعف الاستنتاجات والتوصيات.

[1]- إيناس شيخ سليمان، **دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات في ظل ظروف عدم التأكد**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، تخصص المحاسبة، قسم محاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا، 2010، ص 40.

المبحث الثالث: مساهمة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار التمويلي.

تسعى الإدارة المالية للمؤسسة عن المفاضلة بين بدائل التمويل المتاحة بهدف تحديد وصياغة هيكل التمويل للشركة لتعظيم ثروة الملاك من خلال زيادة عائد السهم في السوق، لذلك سنحاول التطرق ضمن هذا المبحث إلى أساس تحليل القرار في المؤسسة وكيفية ترشيد القرار التمويلي من خلال التحليل هيكل تمويل المؤسسة.

المطلب الأول: تحليل البيانات والمعلومات كأساس لترشيد القرار.

تعتبر المعلومة المحاسبية ركيزة أساسية لاتخاذ القرارات، حيث تساعدها على اتخاذ القرارات بصورة سليمة فمتخذوا القرارات يعتمدون على ما ينتجه النظام المعلومات المحاسبي لاتخاذ مختلف القرارات.

أولا: تحليل نظري عن العلاقة بين البيانات المحاسبية وعملية اتخاذ القرارات في المؤسسة.

يقوم التحليل المذكور على تمييز عملية اتخاذ القرارات بثلاثة عوامل رئيسية هي: [1]

1- **مدخلات القرارات:** هي العوامل التي يستند إليها متخذ القرار بصدد اتخاذ القرار الإداري.

2- **مخرجات القرارات:** هي القرار الذي يقوم باتخاذه مدير المؤسسة.

3- **نماذج اتخاذ القرارات:** فهي تمثل العلاقة بين القرار ومجموعة من مدخلات القرار.

وتجدر الإشارة إلى أن أحد الأغراض الرئيسية لإعداد وتوزيع البيانات المحاسبية هو مساعدة متخذ القرارات في عملية التنبؤ بقيمة المتغيرات يعتبر ركنا أساسيا في عملية اتخاذ القرارات، لذلك يمكن القول بأن مساهمة نظام المعلومات المحاسبي تنحصر في توليد البيانات ذات الطابع الاقتصادي التي يستند إليها متخذ القرارات في التنبؤ بقيمة المتغيرات في نماذج اتخاذ القرارات التي يقوم بإتباعها في الاختبار من بين استعمالات الموارد الاقتصادية المحدودة لإدارة المؤسسة.

يستنتج أن متخذ القرار يعتمد على ما يطرحه نظام المعلومات المحاسبي في عملية اتخاذ القرار، فهذا الأخير تكمن مهمته في إنتاج معلومات محاسبية ذات قيمة ومنفعة للأطراف المعنية.

ثانيا: المعلومات التي يقدمها نظام المعلومات المحاسبي لمتخذ القرار:

يعتبر نظام المعلومات المحاسبي أهم مصدر للمعلومات في المؤسسة، وتعتبر المحاسبة في الوقت الحاضر بصفة أساسية كنظام للمعلومات تطبيقا للنظرية العامة للمعلومات، وتشكل المحاسبة جزءا كبيرا من النظم العامة للمعلومات، والتي توفر معلومات كمية لأغراض اتخاذ القرارات، حيث يوفر هذا النظام ما يتجاوز 90% من المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات، لذلك يجب على الكادر المحاسبي التركيز على هذه المهمة وذلك بغية تحديد نوعية المعلومات التي تحتاج إليها مستويات الإدارية المختلفة للقيام بهذه الوظيفة، مما يفرض على المحاسب أن

[1]- رحيمة العيفة، مرجع سبق ذكره، ص ص 55-56.

يلم الماما تاما بعملية اتخاذ القرارات، أهدافها وطرق التنبؤ ونماذج اتخاذ القرار والنتائج المتوقعة من استخدام تلك النماذج التي حتى يستطيع أن يكون قادرا على أداء المهام التالية في هذا المجال: [1]

- التنبؤ بالمؤشرات المختلفة التي تنتج عن نظم المعلومات المختلفة.
- التنبؤ بالخطوات التي ينبغي القيام بها نتيجة لكل مجموعة من المؤشرات السابقة.
- اختيار نظام المعلومات الذي يحقق أقصى ربح صاف متوقعا، وذلك بعد الأخذ بعين الاعتبار التكاليف المتوقعة للحصول على البيانات.

وعموما يوجد ثلاث أنواع من البيانات التي يوفرها نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة، والتي يخدم كل منها غرضا معينا، وغالبا في مستويات إدارية عديدة، وهذه البيانات هي:[2]

1- بيانات تقرير الأداء: وهذه المعلومات تمكن جميع الأطراف والجهات الداخلية والخارجية من تقييم الأداء الوظيفي في المؤسسة.

2- بيانات توجيه النظر: وتساعد هذه المعلومات المستويات الإدارية المختلفة على التركيز على المشاكل التشغيلية ونواحي القصور وعدم الكفاءة، وهذه الناحية من النظام المحاسبي تساعد على تهيئة المديرين على التركيز على النواحي الهامة من العمليات بدرجة تمكن من اتخاذ القرارات بشكل أكثر فعالية، سواء عن طريق التخطيط الجيد أو الإشراف اليومي الكفوء .

3- بيانات حل المشاكل: وتساعد هذه المعلومات على التلخيص الكمي للمزايا النسبية للبدائل المختلفة للعمل أو القرارات المختلفة، وغالبا مع توصيات بالنسبة لأفضل الإجراءات. وترتبط هذه المعلومات بحل المشاكل غير روتينية أي المواقف التي تتطلب تحليلا خاصا أو تقارير محاسبية خاصة.

ثالثا: المعلومات الملائمة لقرار التمويل:

كما أشرنا سابقا يتوقف النجاح في اتخاذ القرارات التمويل على مدى توفر المعلومات الملائمة لهذا القرار، ومن ثم على قدرة المدير المالي في استخدام هذه المعلومات. وتلجأ المؤسسة في تمويل احتياجاتها المالية قصيرة الأجل أي راسمالها العامل عادة إلى التسهيلات التجارية من الموردين، أو التسهيلات المصرفية قصيرة الأجل من البنوك. والمعلومات الملائمة لهذا النوع من القرارات هي مثل: نسب الخصم التجاري والخصم النقدي الذي يمنحه الموردين، وطول فترة الائتمان، ومعدل الفائدة على القروض أو التسهيلات المصرفية التي تقدمها البنوك.

[1]- إيناس شيخ سليمان، مرجع سبق ذكره، ص ص49-51.

[2]- المرجع نفسه، ص 50-51.

أما استثماراتها طويلة الأجل فتمولها عادة إما من مصادر تمويل خارجية أي بالقروض المباشرة أو غير المباشرة (سندات الدين) كما يمكن الاستفادة هنا مما يعرف بعقود الإيجار الرأسمالية. كما يمكنها إذا ما وجدت ذلك مناسبا أن تمول هذه الاستثمارات داخليا من الملاك إما بإصدار الأسهم أو باستخدام ما لديها من احتياطات أو أرباح محتجزة.[1]

عموما يمكن حصر المعلومات الأساسية الملائمة لقرار التمويل طويل الأجل حسب مصادر التمويل فيما يلي: [2]

1. **في حالة التمويل الخارجي:** تشمل المعلومات الملائمة ما يلي:

- معدل الفائدة.
- شروط السداد.
- القيمة الاسمية للسند، والقيمة السوقية، شروط الإصدار والقابلية للتحويل أو الاستدعاء.
- نوع الضمانات والقيود الأخرى التي يفرضها المقرض على المؤسسة المقترضة.
- القيمة المعادلة للأصل المستأجر بعقد إيجار رأسمالي، وكذلك القيمة المتبقاة Residual Value أو غير المضمونة الأصل المستأجر.
- مخاطر الرفع المالي.

2. **في حالة التمويل الداخلي من الملاك:** تشمل المعلومات الملائمة ما يلي:

- القيمة الاسمية للسهم العادي أو الممتاز.
- القيمة السوقية للسهم العادي أو الممتاز.
- معدل الفائدة المدفوع للسهم الممتاز بالمقارنة مع كوبون السند ومعدل الفائدة السوقي.
- تكلفة الفرصة البديلة أي العائد على الاستثمار المتوقع في مجالات أخرى خارج المؤسسة.
- السياسات الإدارية المطبقة بشأن توزيع الأرباح.

المطلب الثاني: المعلومات المحاسبية أساس لترشيد القرار التمويلي.

اولا: مفهوم التحليل المالي:

يعرف التحليل المالي بأنه: " الأسلوب الذي يستخدم النسب المالية أو الأساليب الكمية أو الرسوم البيانية قي تحليل الظواهر والنشاطات التي تمارسها المنشآت وإيجاد علاقات بين المتغيرات التي تتحكم في توجيه أنشطة المؤسسات واتخاذ القرارات المناسبة لتنظيم فعالياتها."[3]

---

[1]–محمد مطر، **التحليل المالي الائتماني**، دار وائل للنشر، الأردن، 2000، ص ص 258–259 .

[2]– المرجع نفسه، ص ص.259–260.

[3]–عدنان تايه النعيمي، وآخرون، **الإدارة المالية النظرية والتطبيقية**، ط5، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2014، ص99.

ثانيا: أهمية التحليل المالي:

إن توسع المنظمات وتباعد مراكز وفروع هذه المنشات الجغرافية بالإضافة إلى توسع وتعقد العمليات الاقتصادية في العالم، وظهور حيل وأدوات جديدة من الغش والخداع والاختلاس، أدى إلى ضرورة وجود أداة رقابية فعالة هي التحليل المالي، وبصورة عامة فإن أهمية التحليل المالي تتمثل بالأتي:[1]

- التحليل المالي أداة من أدوات الرقابة الفعالة وهي أشبه بجهاز الإنذار المبكر للمنشأة سيما إذا استخدم بفعالية في المنشات.
- يمكن استخدام التحليل المالي في تقييم الجدوى الاقتصادية لإقامة المشاريع و تقييم الأداء.
- التحليل المالي أداة من أدوات التخطيط حيث أنه يساعد في توقع المستقبل للوحدات المستقبلية.
- التحليل المالي أداة من أدوات اتخاذ القرارات المصيرية سيما ما يخص قرارات الاندماج و التوسع و التحديد و التجديد.

أنواع التحليل المالي:

هناك نوعين من التحليل المالي وهما مايلي:[2]

1- التحليل الرأسي: يتمثل في استخدام النسب المالية والذي يركز على دراسة العلاقة الإجمالية بين بنود القوائم المالية أي تحديد العلاقة بين كل بنود من الميزانية من مجموع الأصول و العلاقة بين كل بند من بنود جدول حساب النتيجة برقم الأعمال (المبيعات)، حيث يهدف هذا التحليل إلى تقييم الكفاءة الاقتصادية للمؤسسة لنشاطها وقدرتها على تحقيق الربحية ومواجهة الالتزامات (طويلة الأجل أو قصيرة الأجل) كما تمثل النسب المالية العلاقة بين بندين من نفس القائمة المالية (الميزانية أو جدول حسابات النتائج أو قائمة التدفقات النقدية)، علاقة بندين محاسبيين بين قائمتين مختلفتين، و النتائج في النسب المالية ليمكن أن يكون له معنى إلا إذا تم مقارنتها بنسب نموذجية أو معيارية لمعرفة الموقف ووضع مالية المؤسسة وأدائها الاقتصادي.

2- التحليل الأفقي: يقصد بالتحليل الأفقي مقارنة الأرقام الواردة بالقوائم المالية لعدة فترات محاسبية متتالية، حيث أن المقارنة ستتم بين قيمة البند ذاته ولكن على مدار سنتين ماليتين متتاليتين أو أكثر، وكلما زادت عدد سنوات المقارنة كلما أصبحت الأرقام أكثر دلالة ويطلق على هذا التحليل بتحليل الاتجاهات.

ثانيا: مقاييس التحليل المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي:

1- مفهوم التوازن المالي:

---

[1]- ليث أكرم مفلح القضاة، أيمن محمد نمر الشنطي، **أثر أدوات التحليل المالي للنسب المالية المرتبطة بالاستثمار على القيمة السوقية للسهم**، مجلة الأبحاث الاقتصادية لجامعة البليدة، العدد 11، جامعة البليدة، 2014، ص 37.

[2]- يزيد تقرارت، **استخدام أدوات التحليل المالي في تشخيص الوضع المالي للمؤسسات الاقتصادية في ظل الإصلاح المحاسبي**، مجلة بحوث، الجزء 02، العدد 11، جامعة الجزائر 3، الجزائر، بدون سنة نشر، ص 126.

يعد التوازن المالي من المؤشرات الهامة لتقييم الوضع المالي للمؤسسة، ويعرف التوازن المالي بأنه: "الحالة التي يظل معها رصيد النقدية في كل لحظة موجبا بعد سداد كافة الديون قصيرة الأجل، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى يمثل التوازن المالي في لحظة معينة التوازن بين الأصول الثابتة والأموال الدائمة، التي تسمح بالاحتفاظ به عبر الفترة المالية، يستوجب ذلك التعادل بين المدفوعات والمتحصلات أي استخدام الأموال ومصادرها."[1]

2- رأس المال العامل:

يعتبر رأس المال العامل من الأفكار المهمة في التحليل المالي. إذ يوضح هامش الأمان الذي تتمتع به المؤسسة خلال دورة الاستغلال وتوجد عدة تعاريف لرأس المال العامل من أهمها:

رأس المال العامل على أنه " الفرق بين الموارد الدائمة (المتمثلة في الأموال الخاصة و الديون متوسطة الأجل) وبين الأصول الثابتة." [2]

كما يعرف على أنه " ذلك الجزء من الأموال الدائمة الذي يوجه لتمويل الأصول المتداولة، أي هو ذلك الجزء من الأموال الدائمة الذي يتميز بدرجة استحقاقية ضعيفة الذي يستعمل من أجل تغطية الاستعمالات التي تتميز بدرجة سيولة كبيرة."[3]

يحسب رأس المال العامل انطلاقا من تحويل الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية، لان الميزانية المحاسبية لا تأخذ بعين الاعتبار القيمة الحقيقية لعناصر الميزانية (التكلفة التاريخية)، وكذلك لأنها لا تستجيب للأهداف المالية ولذلك يجب تحويلها إلى شكل تتحقق فيه الشرط المالي، مع الأخذ بعين الاعتبار مبدأ سيولة الأصول ودرجة استحقاق الخصوم ومراعاة المقاييس المستعملة من طرف المحللين الماليين، حيث تصبح الميزانية على شكل كتل مختلفة يتم الانطلاق منها للقيام بعمليات تحليل الوضع المالي للمؤسسة.

بعد التحويل من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية يمكننا حساب رأس المال العامل من خلال أعلى الميزانية أو من أسفلها كما يلي: [4]

من أعلى الميزانية:

رأس المال العامل = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

[1]- محمد بوشوشة، **مصادر التمويل وأثرها على الوضع المالي للمؤسسة**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، تخصص: اقتصاد وتسيير المؤسسة، قسم علوم الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2006-2007، ص 73.

[2]- الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 147.

[3]- محمد بوشوشة، مرجع سبق ذكره، ص73.

[4]- المرجع نفسه، ص ص 73-74.

من أسفل الميزانية:

رأس المال العامل = الأصول المتداولة – ديون قصيرة الأجل

وبناءا عليه يمكن أن يعتبر رأس المال العامل هامش للامان إذ يسمح للمؤسسة بمواجهة الاستحقاقات القصيرة المتمثلة في وصول آجال الديون قصيرة الأجل في حالة تأخر بيع المخزون أو تأخر تحصيل الحقوق ...الخ، ولذلك يلعب رأس المال العامل دور صمام الأمان. [1]

من خلال العلاقة التي يحسب بها رأس المال العامل نجد ثلاث حالات يمكن أن يكون عليها: [2]

أ- **رأس مال عامل موجب:**

يشير أن (الأموال الدائمة أكبر من الأصول الثابتة): في هذه الحالة يعبر رأس المال العمل عن فائض الأموال الدائمة المتبقي بعد تمويل كل الأصول الثابتة، أي أن المؤسسة استطاعة تمويل جميع استثماراتها بواسطة مواردها المالية الدائمة، وحققت فائض تمثل في رأس المال العامل.

ب- **رأس المال العامل سالب:**

يعني أن (الأموال الدائمة أقل من الأصول الثابتة): في هذه الحالة الأموال الدائمة غير كافية لتمويل جميع الاحتياجات المالية الثابتة حيث يلبي جزء من هذه الاحتياجات فقط، مما يستدعي البحث عن موارد مالية أخرى لتغطية العجز في التمويل.

ج- **رأس المال العامل معدوم:**

ويشير إلى أن (الأموال الدائمة تساوي الأصول الثابتة): وهي حالة نادرة الحدوث أي تمثل حالة التوافق التام في هيكل الموارد والاستخدامات و تمثل الوضع الأمثل لتسيير عملية تمويل الاحتياجات المالية للمؤسسة

3- احتياجات رأس المال العامل:

ينتج عن الأنشطة المباشرة للمؤسسة مجموعة من الاحتياجات المالية بسبب التفاعل مع مجموعة من العناصر أهمها المخزونات، حقوق العملاء، حقوق الموردين، الرسم على القيمة المضافة، الديون الاجتماعية والجبائية، ويتولد الاحتياج المالي للاستغلال عندما لا تستطيع المؤسسة مواجهة ديونها المترتبة عن النشاط بواسطة حقوقها لدى المتعاملين ومخزوناتها، وبالتالي يتوجب البحث عن مصادر أخرى لتمويل هذا العجز، وهو ما يصطلح عليه بالاحتياج في رأس المال العامل. [3]

---

[1]-الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 147.

[2]-يوسف قريشي، الياس بن ساسي، **التسيير المالي الإدارة المالية**، دار وائل للنشر، الأردن، عمان، 2006، ص ص 68-69.

[3]- المرجع نفسه، ص 84.

ويمكن تعريف احتياجات رأس المال العامل على أنها " الفرق بين الاحتياجات الدورية للمؤسسة (الأصول المتداولة ما عدا القيم الجاهزة) وبين الموارد الدورية (الديون القصيرة الأجل ما عدا القروض البنكية)".[1]

وتمثل احتياجات رأس المال العامل " إجمالي الأموال التي تحتاجها المؤسسة خلال دورة الاستغلال، وهي عبارة عن الفرق بين إجمالي المخزونات والقيم القابلة للتحقق من جهة والالتزامات قصيرة الأجل (باستثناء التسبيقات البنكية) من جهة ثانية".[2]

ويعبر احتياج رأس المال العامل في تاريخ معين عن رأس المال العامل الذي تحتاجه المؤسسة لمواجهة ديونها المستحقة في هذا التاريخ، ويمكن حساب الاحتياج في رأس المال العامل بمعرفة ما إذا كانت المؤسسة بحاجة إلى موارد إضافية، أي إذا كان الفرق موجبا فهذا يعني المؤسسة لم تغطى كل احتياجات دورة الاستغلال بواسطة موارد الدورة بل تحتاج إلى موارد أخرى و العكس إذا كانت النتيجة سلبية.

ويمكن حساب الاحتياج في رأس المال العامل من خلال العلاقتين التاليتين:[3]

الاحتياج في رأس المال العامل = (الأصول المتداولة- قيم جاهزة)-(الديون قصيرة الأجل- تسبيقات بنكية)

أو

الاحتياج في رأس المال العامل = (قيم الاستغلال+ قيم محققة)-(ديون قصيرة الأجل- تسبيقات بنكية)

من خلال العلاقة التي يحسب بها احتياجات رأس المال العامل نجد ثلاث حالات يمكن أن يكون عليها:[4]

أ- **احتياج رأس المال العامل موجب:**

يدل على أن موارد الدورة لم تكفي لتغطية احتياجات الدورة، أي أن المؤسسة بحاجة الى مصادر أخرى للتمويل لتغطية احتياجاتها.

ب-**احتياج رأس المال العامل سالب:**

يدل على أن المؤسسة قد غطت احتياجات دورتها ما يوحي بوضعية مالية مريحة للمؤسسة.

ج- **احتياج رأس المال العامل معدوم:**

يدل على أن موارد الدورة تغطي احتياجاتها، ما يوحي بالاستغلال الأمثل لموارد المؤسسة.

---

[1]-الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 148.

[2]- عبد الحكيم سليماني، **دور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات المالية**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، تخصص: محاسبة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013، ص 131.

[3]- المرجع نفسه، ص 131.

[4]- ريمة يونس، **مقارنة نتائج التحليل المالي بين تطبيق الأساليب التقليدية و الأساليب الحديثة**، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 20، العدد 02، الجزائر، 2016، ص 53.

4- الخزينة:

هي عبارة عن إجمالي النقديات الموجودة (باستثناء السلفيات المصرفية)، كما يمكن معرفتها عن طريق الفرق بين رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل، كما تعرف بين أصول الخزينة وخصومها. [1]

ويمكن حساب الخزينة بالطرق التالية:

الخزينة = القيم الجاهزة- السلفيات المصرفية

أو

الخزينة = رأس المال العامل- احتياجات رأس المال العامل

ترتبط الخزينة برأس المال العامل واحتياجاته بحيث يمكن أن تظهر ثلاث حالات:

أ- **خزينة موجبة:** يكون رأس المال العامل أكبر من احتياج رأس المال العامل في هذه الحالة المؤسسة قامت بتجميد جزء من أموالها الثابتة لتغطية رأس المال العامل مما يطرح عليها مشكلة الربحية، لهذا وجب عليها معالجة الوضعية عن طريق شراء مواد أولية أو تقديم تسهيلات للزبائن .

ب- **خزينة السالبة:** يكون رأس المال العامل أقل من احتياج رأس المال العامل، المؤسسة في حالة عجز أي غير قادرة على تسديد ديونها في آجالها، وهذا يطرح مشكل متمثل في وجود تكاليف إضافية مما يجعل المؤسسة في هذه الحالة أما تطالب بحقوقها الموجودة لدى الغير، أو تقترض من البنوك .

ج- **خزينة معدومة:** يكون رأس المال العامل يساوي احتياجات رأس المال العامل، في الخزينة تساوي الصفر بمعنى أننا أمام الحزينة المثلى، إن الوصول إلى هذه الحالة يتم بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة وفق الإمكانيات المتاحة عن طريق تفادي مشاكل عدم التسديد .

المطلب الثالث: مقاييس التحليل المالي باستخدام النسب المالية:

هناك العديد من النسب المالية التي تعتبر من بين الأدوات المهمة و الشائعة في تحليل القوائم المالية، بحيث تمكن نتائجها من الإجابة عن الكثير من التساؤلات المتعلقة بالمركز المالي للمؤسسة ومدى فعالية السياسات التشغيلية والتمويلية للمؤسسة.

أ) مفهوم النسب المالية:

تعرف النسبة المالية بأنها "علاقة تربط بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية، وقد تتواجد البنود التي تدخل في اشتقاق النسبة المالية على القائمة المالية نفسها كما قد تتواجد هذه البنود على قائمتين ماليتين".[2]

[1]-شعيب شنوف، **التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي**، دار زهرات للنشر والتوزيع، الأردن،،2012، ص 121-122.

[2]-محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص 41.

يمكن تقسيم النسب المالية إلى ما يلي: [1]

1- نسب الهيكل المالي:

إن مكونات نسب الهيكل المالي تقيس مستوى المديونية و قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها ومن أهم هذه النسب:

أ- نسب التمويل الدائم:

تشير هذه النسبة إلى مدى تغطية القيم الثابتة الصافية بالأموال الدائمة، وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{القيم الثابتة الصافية}}$$

فإذا كانت النسبة أكبر من 1 فهذا يعني وجود رأس مال عامل وتحقيق هامش أمان، أما إذا كانت النسبة اقل من 1 دل ذلك على تغطية جزء من الأصول الثابتة بقروض قصيرة الأجل وهو ما يخل بشرط الملائمة بين استحقاقية الخصوم وسيولة الأصول.

ب- نسب التمويل الخاص:

وتعني هذه النسبة مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة، أي قدرة أموال المساهمين على تغطية الأموال الثابتة، ويبين النسبة التي تحتاجها المؤسسة من القروض الطويلة الأجل لتوفير الحد الأدنى من رأس المال العامل، وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة الصافية}}$$

ج- نسبة الاستقلالية المالية:

تبين هذه النسبة مدى استقلالية المؤسسة عن الأموال الخارجية، حيث أن الحجم الكبير للديون ينقص من استقلالية المؤسسة، ويعبر عنها بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الديون}}$$

[1]-محمد بوشوشة، مرجع سبق ذكره، ص 101.

فكلما كانت النسبة كبيرة استطاعت أن تتعامل مع الدائنين بمرونة في شكل اقتراض وتسديد الديون، أما إذا كانت النسبة صغيرة فهذا يعني أنها في وضعية مثقلة بالديون، وسوف تواجه صعوبات في الحصول على أموال إضافية وذلك من خلال فرص ضمانات قد تكون مرهقة للمؤسسة ماليا.

د- نسبة قابلية السداد:

وهي تبين قدرة المؤسسة على تسديد ديونها في حالة وقوعها في وضعية مالية صعبة خطيرة أو وصولها إلى الإفلاس ويكون الحل الوحيد هو حلها، أي بيع موجوداتها لتسديد الديون، و بالتالي فانه تفيد المقرض أكثر الذي يهدف إلى ضمان استرجاع أمواله وبالتالي سوف يستعمل هذه النسبة ليقيس مدى ضمان أمواله، ويعبر عليها بالعلاقة التالية:[1]

$$\text{نسبة قابلية السداد} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الأصول}}$$

2- نسب السيولة:

وتهدف هذه المجموعة من النسب إلى تقييم القدرة المالية للشركة على المدى القصير، ذلك من خلال قياس قدرة الشركة على مقابلة التزاماتها القصيرة الأجل بتدفقاتها النقدية العادية الناتجة عن عمليات التشغيل في مواعيد استحقاقها، وتحتوي على النسب التالية: [2]

أ- نسبة التداول (السيولة العامة):

تستخدم نسبة التداول كمعيار أولي وجوهري للتعرف على قدرة الشركة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل من إجمالي رأس مالها العامل، وذلك لأنها تقدم أفضل مؤشر مفرد عن مدى تغطية الخصوم قصيرة الأجل بأصولها المتداولة التي يتوقع أن يتم تحويلها إلى نقد في موعد يتزامن وموعد سدادها، ويعبر عليها وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

إن الانخفاض يشير إلى وجود مشاكل في التدفق النقدي على المدى القصير و قد يؤدي إلى إفلاس الشركة، أما ارتفاعها فانه يشير إلى زيادة الأصول المتداولة على الخصوم قصيرة الأجل، الأمر الذي يعني وضعا أكثر أمانا بالنسبة للدائنين قصيري الأجل.

[1]- محمد بوشوشة، مرجع سبق ذكره، ص 102.

[2]- فيصل محمود الشواورة، **مبادئ الإدارة المالية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2013، ص 303.

ب- **نسبة سيولة الأصول:**

بمقارنة سيولة الأصول المتداولة مع مجموع سيولة أصول المؤسسة وتحسب بالعلاقة التالية:[1]

$$\text{نسبة السيولة} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{مجموع الأصول}}$$

وتتمثل الحالات المتعلقة بنسبة السيولة:

- اذا كانت أكبر من 0.5 يعني أن قيمة الأصول المتداولة أكبر من قيمة الأصول الثابتة و تبين لنا سرعة حركة الأصول المتداولة وتحقيقها للأرباح وهذا ما يدل بأن نوعية المؤسسة تجارية.
- اذا كانت أصغر من 0.5 يعني أن قيمة الأصول الثابتة أكبر من قيمة الأصول الكلية ويعني ذلك أن الاستثمارات مرتفعة خاصة عند حداثتها و بالتالي تعطي امكانية تحسين مردودية المؤسسة، فالمؤسسة في هذه الحالة هي مؤسسة صناعية.

ج- **نسبة السيولة المختصرة:**

وتوضح مدى قدرة الأصول المتداولة على تغطية الالتزامات القصيرة الأجل دون الاعتماد على عنصر المخزون لصعوبة تصريفه وبطئ تحويله إلى سيولة، ويعبر عنها وفق العلاقة التالية: [2]

$$\text{نسبة السيولة المختصرة} = \frac{\text{الأصول المتداولة- المخزون}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

حيث تبين مدى إمكانية الأصول المتداولة ما عدا قيم الاستغلال، ولكي تكون مثالية لا بد لها وان تكون محصورة في المجال التالي:[3]

0.3 < نسبة السيولة المختصرة< 0.5

د-نسبة السيولة الجاهزة (الآنية):

تبين هذه النسبة قدرة المؤسسة على تسديد ديونها قصيرة الأجل بواسطة السيولة المتوفرة لديها دون اللجوء الى القيم المحققة أو قيم الاستغلال لأنها لا تستطيع ضمان تحويل القيم الأخرى إلى سيولة بسرعة، وتحسب وفق العلاقة الآتية:

---

[1]-نجلاء نوبلي، **استخدام أدوات المحاسبة الإدارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، تخصص: محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015، ص 139.

[2]- عبد الحكيم سليماني، مرجع سبق ذكره، ص ص 133- 134.

[3]-نوبلي نجلاء، مرجع سبق ذكره، ص140

القيم الجاهزة

نسبة السيولة الجاهزة = ——————————

الخصوم المتداولة

وتقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على مدى تغطية الديون قصيرة الاجل بالسيولة التي تتوفر لديها، وحسب الدراسات التي اقيمت بهذا الصدد فان القيمة المثلى لها لا بد وأن تكون محصورة في المجال:[1]

0.25< نسبة السيولة المختصرة < 0.33

3- نسب المردودية:

تعتبر المردودية أو الربحية من أهم الموضوعات التي تهتم بها المؤسسة، فتحقيقها يعني التحسن في الأداء المالي، ويعكس كفاءة السياسات والإجراءات والقرارات المتخذة، وتظهر هذه النسب الآثار المشتركة للسيولة والمديونية وإدارة الأصول على نتائج المؤسسة، ومن أهم هذه النسب:[2]

أ- المردودية الاقتصادية:

وهي تبين مدى فعالية المؤسسة في استغلال أصولها، وبالتالي فهي تقيس كفاءة الإدارة في استخدام الأصول في توليد الأرباح، وتعبر عن العلاقة بين النتيجة الاقتصادية التي تحققها المؤسسة ومجموع الأموال التي استعملتها". وتحسب وفق العلاقة الآتية:

النتيجة الصافية

المردودية الاقتصادية = ——————————

مجموع الأصول

ب- المردودية المالية:

وتسمى أيضا معدل العائد على الأموال الخاصة، وتقيس هذه النسبة مقدار العائد المحقق من استخدام أموال الملاك ومدى نجاح الإدارة في زيادة ثروتهم، وبالتالي كلما ارتفعت هذه النسبة زادت أهمية وجاذبية أسهم المؤسسة. والحكم على مدى كفاية هذه النسبة يتم بالمقارنة مع مؤسسات نفس القطاع أو المقارنة مع أسعار الفائدة. وتحسب العلاقة الآتية:

النتيجة الصافية

المردودية المالية = ——————————

الأموال الخاصة

[1]-نوبلي نجلاء، مرجع سبق ذكره، ص 141.

[2]- عبد الحكيم سليماني، مرجع سبق ذكره، ص ص 134-135.

والفرق بين المردودية الاقتصادية والمردودية المالية يسمى أثر الرفع المالي الذي يسمح بمعرفة أثر المديونية على المردودية المالية ونميز ثلاث حالات:[1]

- للرفع المالي أثر ايجابي عندما تكون المردودية الاقتصادية أكبر من معدل فائدة الديون ترتفع المردودية المالية.
- للرفع المالي أثر حيادي عندما تساوي المردودية الاقتصادية مع معدل فائدة الديون أي ثبات المردودية المالية.
- للرفع المالي أثر سلبي عندما تكون المردودية الاقتصادية أقل من معدل فائدة الديون هنا الرفع من الديون يؤدي إلى انخفاض المردودية المالية.

[1]- حياة بزقراري، مرجع سبق ذكره، ص ص40-41.

خلاصة:

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى الدور الذي تلعبه المعلومات المحاسبية، حيث يعتبرها المستخدمين أساس الذي من خلاله يتخذ القرار فهي تعتبر مخرجات النظام المحاسبي الذي يوفر للجهات التي يمكن أن تستفاد منها بالصيغة التي تساعدهم في اتخاذ القرارات المختلفة، وتتنوع مصادر وخصائص المعلومات المحاسبية التي من خلالها تستند إليها، وان تنوعت فتبقى القوائم المالية المصدر الأساسي للمعلومة والتي تكون على درجة من الملائمة والموثوقية وهذا راجع إلى الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية إضافة إلى خصائص ثانوية إذ لا تقل أهمية عنها كالثبات والقابلية للمقارنة والقابلية للفهم.

ان عملية اتخاذ القرار هي عملية مفاضلة بين بديلين فأكثر مرورا بمراحل اتخاذ القرار، وحتى يتمكن متخذ القرار من اتخاذ القرارات الفعالة يكون بحاجة إلى معلومات محاسبية الخاصة بالقرارات المالية، وقرار التمويل الذي يعني اختيار الهيكل المالي الأمثل ومصادر التمويل المناسبة خلال فترة زمنية معينة، كما تلعب أدوات التحليل المالي الدور الأساسي في المساعدة في اتخاذ القرار التمويلي وذلك من خلال مجموعة من المؤشرات التوازن المالي و النسب المالية وذلك لأجل اتخاذ قرارات صائبة في المؤسسة الاقتصادية.

الفصل الثاني

دراسة حالة

مطاحن الزيبان

تمهيد:

بعد أن تم التطرق للإطار النظري للمعلومات المحاسبية ودورها في اتخاذ القرار التمويلي، قمنا بدراسة ميدانية بمؤسسة مطاحن الزيبان –القنطرة– وهذا لما تحتله من مكانة في السوق، حيث تم في هذا الفصل إسقاط الدراسة النظرية على المؤسسة من أجل دراسة الدور الذي تلعبه المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار التمويلي حيث قسمنا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: عرض عام حول مؤسسة مطاحن الزيبان –القنطرة–

المبحث الثاني: استخدام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار التمويلي في مؤسسة مطاحن الزيبان.

المبحث الأول: عرض عام حول مؤسسة مطاحن الزيبان –القنطرة–

سنحاول من خلال هذا المبحث التعرف على المؤسسة الأم الرياض وعلى مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة وذلك من خلال طبيعة نشاطها وموقعها الجغرافي وكذلك بعض التفاصيل الأخرى المهمة الخاصة بالمؤسسة.

المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة الأم الرياض سطيف.

تعتبر مؤسسة مطاحن الزيبان إحدى المنشآت التابعة للشركة الأم مجمع الرياض سطيف، وهذه الأخيرة هي مؤسسة الصناعات الغذائية من الحبوب ومشتقاتها، فان كل التغيرات والتطورات التي تحدث للمجمع تؤثر على المؤسسات التابعة، وللتعرف أكثر على مؤسسة الرياض سطيف سيتم التطرق إلى ما يلي:

1- لمحة تاريخية[1]:

أنشأت الرياض سطيف 25 نوفمبر1982 اثر إعادة هيكلة الشركة الوطنية للمسامد و المطاحن والمعاجن الغذائية و الكسكسي (سمباك) وفي 02 أفريل 1990 تحولت إلى شركة مساهمة برأس مال قدره 1.000.000.000 دج، مقسم على 1000 سهم اسمي و موزعة على النحو التالي:

- 350 سهم لصندوق المساهمة للصناعة الزراعية الغذائية.
- 250 سهم لصندوق المساهمة للصناعات المتنوعة.
- 200 سهم لصندوق المساهمة للخدمات.

بعد التحول الذي جرى سنة 1990 إلى شركة مساهمة تحت سلة صناديق المساهمة للدولة، وفي 28 نوفمبر 1997 تم تحويل رأس المال الاجتماعي من صندوق المساهمة للصناعات الغذائية إلى الشركة القابضة العمومية الزراعية الغذائية الأساسية، وذلك بموجب الأمر 25/95 المتعلق بتسيير رؤوس الأموال المنقولة للدولة كما تمت إعادة هيكلة الشركة سنة 1997 إلى وحدات فرعية تابعة، والمجمع هو الذي يمتلك رأس مال كل الوحدات التابعة له وهو الذي يراقبها في تطبيق الخطوط العريضة لسياسته، غير أن لتلك الوحدات الحرية في تحديد سياستها التجارية في حدود السياسة العامة للمجمع.

وانطلقت الرياض سطيف في انجاز برنامج هام للتنمية وتوسيع لقدراتها الإنتاجية، الذي دخلت أولاها حيز الاستغلال، بتاريخ 1990/1998 بفضل هذا البرنامج فان القدرات الإنتاجية للرياض سطيف قد ارتفعت من 19500 قنطار/يوم من القمح الصلب و 530 ق/ي من العجائن الغذائية في سنة 1983، إلى 42000 ق/ي من القمح الصلب و اللين و 800 ق/ي من العجائن الغذائية والكسكسي في نهاية 1997، ومن جهة أخرى وبعد مغادرة الموردين الجزائر في 1992 توجهت الرياض سطيف نحو تركيب التجهيزات للمطاحن، واستطاعت

[1]-البطاقة التقنية للمؤسسة.

منذ 1995 تدشين أول مطحنة مركبة كليا تحت إشراف إطاراتها، منذ ذلك التاريخ تم انجاز حوالي 10 مشاريع توسيع أو إعادة تأهيل في نفس الظروف، كل هذا سمح لها بتطوير ورسملة خبرة جديدة كانت مصدر قرار إنشاء منشأة "صورمي" شركة تابعة مختصة في الانجاز والصيانة الصناعية، وجاء هذا المشروع ليوطد مهارة المؤسسة.

2- التعريف بالمنشأة:

رياض سطيف هي اختصار لمؤسسة الصناعات الغذائية من الحبوب ومشتقاتها يتركز نشاط هذه المؤسسة في تحويل الحبوب بنوعيه قمح صلب وقمح لين، وإنتاج وتسويق المواد الغذائية المشتقة (سميد، فرينة، عجائن غذائية بأنواعها، كسكسي) وكذا إنتاج فرينة غذائية للأطفال الرضع، هي شركة مساهمة رأسمالها يتكون من 80% من طرف صندوق تسيير مساهمات الحبوب و20% من طرف أشخاص طبيعيين ومعنويين. وتعد الرياض سطيف أول شركة تقوم باللجوء للادخار العلني، وقد نتج عن ذلك رفع رأسمالها الاجتماعي، وتسعيرة سهمها في البورصة يوم 13 سبتمبر 1999 وبذلك فهي أول شركة جزائرية تدخل البورصة.

يشتغل النشاط التحويلي للرياض باستغلال 12 موقع متكون من 16 مطحنة و 4 خطوط لصناعة العجائن الغذائية وخط لصناعة الكسكسي، وهذا النشاط مدعوم بأسطول نقل ممثل ب 207 وحدة متحركة بحمولة إجمالية تقدر ب2360 طن وأسند تسييرها للشركة التابعة " نقل الفوارة "، ومن خلال شركته التابعة "صورمي " ينشط مجمع الرياض سطيف في مجال الهندسة، الدراسة، الصناعة، صيانة تجهيزات المطاحن والتركيب الصناعي. [1]

3- توزيع الأرباح :

طبقا للقانون الأساسي للشركة يتم توزيع الأرباح على النحو التالي :

- اقتطاع 1/20 على الأقل يوجه لتكوين صندوق الأحتياطات المسماة الاحتياطات القانونية.
- قسط من الأرباح يعود للعمال.
- قسط يوزع على المشاركين تحت شكل أرباح أسهم.
- كل الاقتطاعات المقررة من قبل الجمعية العامة يتم تحويلها إلى تكوين صندوق الاحتياطات الاختيارية أو إلى التحويل من جديد.

تمس أهم فروع نشاط الرياض سطيف طحن الحبوب وإنتاج وتسويق السميد و العجائن الغذائية و الكسكسي والمواد الفرعية للطحين، هناك أنشطة أخرى لا تقل أهمية هي نقل البضائع، "نقل الفوارة"، "الصيانة"، "صورمي" والفلاحية الجنوبية.

[1]–البطاقة التقنية للمؤسسة محل الدراسة.

4- الوحدات الفرعية لمجمع الرياض سطيف :

تشغل شركة " الرياض" سطيف إمكانيات صناعية عقارية تتكون أساسا من:

- أرض فلاحية بالجنوب (ورقلة) تم استغلالها عن طريق الاستفادة من 150 هكتار قابلة للتوسيع إلى 1000 هكتار.
- أملاك أخرى تحتوي على أراضي (محاذية وغير محاذية للمطاحن) ومنشآت إدارية واجتماعية.
- إن مطاحن شركة الرياض متمركزة في الجهة الشرقية تمتد من الشمال إلى الجنوب وهي مستغلة كليا، من بينها خمسة مطاحن قديمة تم امتلاكها عن طريق التأميم سنة 1964 وقد تم تجديدها مؤخرا.

ويحتوي مجمع الرياض سطيف على المؤسسات التابعة وهي كالآتي :

- مطاحن الهضاب العليا بولاية سطيف
- مطاحن الزيبان بولاية بسكرة
- مطاحن الواحات بولاية تقرت
- مطاحن الحضنة بولاية مسيلة
- مطاحن الصومام بولاية بجاية
- مطاحن البيبان بولاية برج بوعريريج
- الشركة الحبوبية الفلاحية بولاية ورقلة

المطلب الثاني : التعريف بمؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة وخصائصها وأهدافها .

1- التعريف بالمؤسسة [1]:

مطاحن الزيبان القنطرة مؤسسة عمومية اقتصادية على شكل شركة مساهمة SPA ذات رأس مال يقدر ب.235.000.000 دج، وقد تم رفعه في 2007 إلى 896.260.000 دج، وهي تابعة للشركة الأم الرياض سطيف (مؤسسة الصناعات الغذائية من الحبوب و مشتقاتها)، وهي من بين 8 وحدات تابعة لها تتوزع في شرق و وسط وجنوب التراب الوطني، والوحدة تتمتع بالاستقلالية في إدارة شؤونها ونشاطها، والشركة الأم تعتبر كوسيط بين شركة تسيير SGP وبين مطاحن الزيبان وتعود لها القرارات المركزية والحساسة.

وشرعة مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة في الإنتاج في 02 ماي 1983، كانت الوحدة تسمى SEMPAK وفي 1994 بدأ توسع الوحدة وفي 01 جانفي 1995 دخول المطحنة الجديدة مرحلة الإنتاج وفي أكتوبر 1995 تم تجديد المطحنة القديمة، أما في 02 أكتوبر 1997 تم إنشاء الشركة التابعة مطاحن الزيبان القنطرة على شكل شركة مساهمة تابعة لمجمع الرياض سطيف.

[1]-البطاقة التقنية للمؤسسة محل الدراسة.

2- خصائص مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة :

2-1 طبيعة النشاط : يتمثل النشاط الرئيسي للشركة في تحويل الحبوب وإنتاج وتسويق المنتجات التي تم الحصول عليها (سميد، الفرينة)، أما نشاطها الثانوي يتمثل في إنتاج وتسويق المنتجات الثانوية (النخالة و الأعلاف) بيعها كأغذية للمواشي.

2-2 الموقع : تقع في الجنوب الشرقي لمدينة القنطرة على الطريق الوطني رقم 3 الرابط بين القنطرة و ولاية بسكرة وهي تبعد عن الولاية بـ 55 كلم.

2-3 المساحة : تقدر مساحتها الإجمالية بـ 315647م^2 وهي تنقسم إلى قطعتين :

- **القطعة الأولى :** مساحتها 53000051م^2 خاصة بالمطاحن والإدارة ومنها 11158م^2 مبينة والباقي غير مبني.
- **القطعة الثانية :** تقدر مساحتها 15642 م^2 تتكون من السكنات الوظيفية.

2-**4 الطاقة الإنتاجية :** للشركة طاقة إنتاجية تقدر ب:[1]

- 1500 قنطار في اليوم من القمح اللين.
- 5900 قنطار في اليوم من القمح الصلب

2-5 سعة التخزين : تقدر سعة التخزين للشركة ب:

- 39000 قنطار من المنتوج النهائي.
- 125000 قنطار من القمح.

2-6 احتياجات المؤسسة من الماء و الكهرباء:

- 3000 لتر من الماء يوميا.
- أما الكهرباء فتستهلك حسب عمل الآلات.

2-7 أهم نقاط البيع: يتم تسويق هذه المنتجات عن طريق مجموعة من نقاط البيع وهي كالآتي: [2]

- **ولاية بسكرة:** واحدة في القنطرة، واحدة في سيدي عقبة، واحدة في أولاد جلال.
- **ولايات أخرى:** واحدة في ولاية باتنة، واحدة في ولاية جيجل، واحدة في ولاية خنشلة.

2-8 الطاقة التشغيلية: يقدر عدد عمال الوحدة حاليا ب 146 عامل.[3]

2-9 تشكيلة المنتجات: سميد ممتاز، سميد عادي، دقيق ممتاز، دقيق الخبازة، نخالة، القمح اللين، نخالة القمح الصلب، النخالة المكعبة، السميد الثانوي.

[1]- المعلومات المستقات من مصلحة الإنتاج.

[2]- معلومات المستقات من مصلحة التجارة.

[3]- معلومات المستقات من مصلحة الموارد البشرية.

3- أهداف و سياسات المؤسسة: [1]

أولا: أهداف المؤسسة.

إن المؤسسة أمام منافسة قوية من المنتجات الوطنية الخاصة والعمومية وحتى الأجنبية وحتى يتسنى لها جذب المستهلك لطلب منتجاتها سطرت مجموعة من الأهداف التي تحاول تحقيقها وتتمثل فيما يلي:

- الوصول إلى اكبر جمهور من المتعاملين الاقتصاديين للفت انتباههم وجلب اهتمامهم لعلامتها التجارية في النوعية أولا ودائما.
- تغطية رغبات المستهلكين والأسر الصغيرة والمجموعات المحلية عموما وذلك لن يتأتى إلا بتضافر كل الجهود لإدماج الشركة التابعة – الرياض سطيف مطاحن الزيبان– القنطرة في محيطها الاجتماعي وتثمين مفهوم الخدمة المؤداة إلى الزبون وذلك تحت شعار ترقية ثقافة الإصغاء إلى الزبون بكم ومعكم.
- العمل على ضمان البقاء والاستمرارية وتطوير المكانة في السوق، حيث أن الطلب المتزايد والنوعية الموافقة للمعايير العالمية وعلامة رياض سطيف تكون عوامل لضمان ذلك.
- البحث عن أسواق جديدة للحصول على أكبر جمهور من المتعاملين وجلب اهتمامهم ونيل ثقتهم في علامتها التجارية من ناحية الجودة والنوعية والسعر.

ثانيا: سياسات المؤسسة.

إن القدرات الإنتاجية والوضعية المالية المريحة للشركة التابعة الرياض سطيف مطاحن الزيبان القنطرة هما عاملان مشجعان على انتعاش السياسة التجارية ولن تدخر أي جهد في ترجمة هذه السياسة بالأفعال.

- التوضيح في الشفافية للممارسات والخدمات التجارية مع الشركاء (الزبائن، المساهمين، والمحيط...).
- ترقية ثقافة الإصغاء إلى الزبون والتكفل النظامي لكل الشكاوي.
- تكوين العمال وتدريبهم وبث روح التعاون بينهم.
- تفعيل الاتصال الداخلي بين كل العمال والوحدات والمصالح لضمان السير الحسن، والاتصال الخارجي مع المتعاملين لضمان جودة الخدمة.

المطلب الثالث: تقديم الهيكل التنظيمي.

أولا : الهيكل التنظيمي:

الشكل رقم (05) الموالي يمثل الهيكل التنظيمي للمؤسسة محل الدراسة:

[1]- البطاقة التقنية للمؤسسة محل الدراسة.

الشكل رقم(05): الهيكل التنظيمي لمؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة

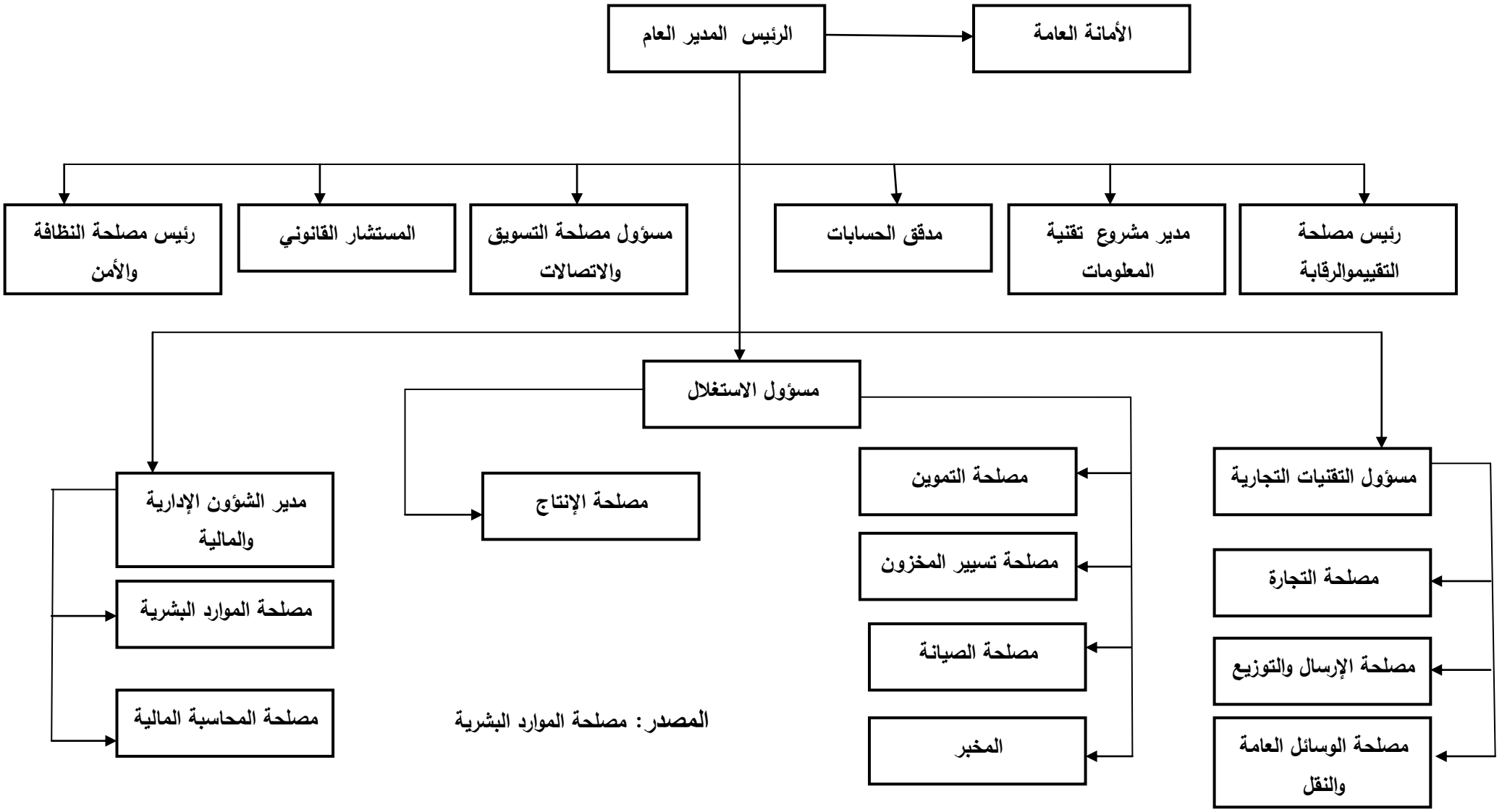

المصدر: مصلحة الموارد البشرية

ثانيا : التعريف بالمصالح:[1]

1- **الرئيس المدير العام:** يعد المسؤول الأول عن كل رؤساء الهياكل والمصالح ويشرف على تسيير المؤسسة من كل النواحي، بالإضافة إلى انه:

- يمثل المؤسسة خارجيا (الناطق الرسمي للمؤسسة).
- يعقد اجتماعات دورية مع مختلف الإطارات (مجلس المديرية العامة).
- يترأس مجلس الإدارة.
- رئيس لجنة حفظ الصحة والأمن.

2- **أمانة الرئيس المدير العام:** تعد أمانة الرئيس المدير العام همزة الوصل بين المدير العام وباقي مصالح المؤسسة، من مهامها (كل هذه المهام مرتبطة بالرئيس المدير العام):

- استقبال، تسجيل وتوزيع البريد الوارد وإرسال البريد الصادر.
- استقبال المكالمات الهاتفية الداخلية والخارجية وكذلك الفاكس.
- كتابة المراسلات وتوزيعها على مخلف المصالح.
- تحرير اجتماعات مجلس الإدارة.
- استقبال الضيوف (زبائن، الإدارة العامة للرياض، الزوار...).
- توصيل تعليمات المدير العام لمختلف رؤساء المصالح.

3- **هيئة إعادة الهيكلة، دراسة السوق والاتصال:** تعمل على:

- دراسة إعادة الهيكلة للمؤسسة.
- دراسة السوق.
- تنظيم المشاركة في المعارض الاقتصادية، الإشهار.
- تمثل المؤسسة من ناحية الإعلام.

4- **المستشار القانوني:** يتلخص دور المستشار القانوني في إبداء الاستشارة القانونية لمختلف المصالح، أما مهامه فتتمثل في:

- التكفل بقضايا الشركة محل نزاع سواء مع الأشخاص الطبيعية أو المعنوية (اغلب المنازعات التجارية مع مجموع الزبائن الذين ترتب في ذمتهم ديون تجارية غير مسددة).
- متابعة ملفات الصكوك بدون رصيد أمام القسم الجزئي على مستوى مختلف الجهات القضائية المختصة.
- متابعة إجراءات التنفيذ الجبري على العقارات المرهونة بمعية المحضرين القانونيين قصد تحصيل الديون المترتبة في ذمة المدين الراهن.

[1]–المعلومات المستقات من مصلحة الموارد البشرية.

- متابعة ملفات التأمين على ممتلكات الشركة ضد جميع الأخطار بمعية شركة التأمين CAAT–وكالة بسكرة– وتحصيل جميع التعويضات في هذا الشأن..

هذا فضلا عن العمل الإداري الاعتيادي على مستوى الشركة:

- تحرير المراسلات الإدارية الداخلية والخارجية.
- تمثيل الشركة كعضو في اللجان المختلفة كلجنة حفظ الصحة والأمن، لجنة التأديب، لجنة الصفقات، لجنة تحديد ومراجعة السعر، لجنة إثبات ملفات الزبائن.
- تمثيل الشركة أمام الجهات القضائية المختصة بموجب تفويض من المديرية العامة.

5- مشروع الإعلام الآلي: تم إدماج الإعلام الآلي في المؤسسة من اجل تسهيل التعاملات بين جميع المصالح والتسريع في وصول المعلومة بالإضافة إلى النتائج السريعة والموثقة مقارنة بالعملية اليدوية من المهام:

- إنشاء برامج أو أحداث التغيرات التطورات اللازمة على البرامج التابعة لمختلف المصالح، من بين البرامج الموجودة في المؤسسة (حساب الأجور– الفوترة– المحاسبة– تسيير المخزون– الاستثمارات– الإهتلاكات...).
- برمجة وصيانة حواسيب المؤسسة.
- ادراة شبكة الإعلام الآلي.
- مراقبة البرامج وتطبيقها بالإضافة إلى تقديم المعلومات اللازمة على مختلف البرامج.
- المساهمة في الجرد السنوي.

6- مصلحة النظافة والأمن:

الشكل رقم(06):هيكلة مصلحة النظافة والأمن

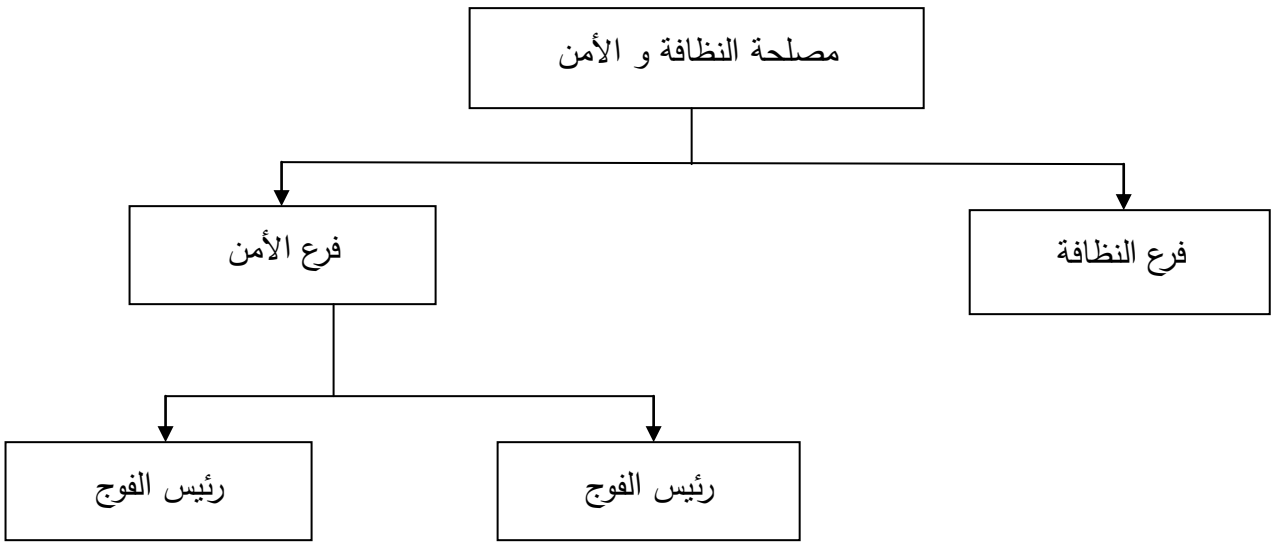

المصدر: وثائق داخلية من طرف المؤسسة.

تقوم هذه المصلحة بالحفاظ على أمن المؤسسة بمختلف أنواعه ونظافتها، وتنقسم إلى فرعين:

ا- **فرع الأمن:** يشرف عليه رئيس فرع مسؤول عن رؤساء أفواج يشرفون على مجموعة من أعوان الأمن، يمكن تقسيم مهامهم إلى قسمين:

✓ **مهام خاصة بالأمن العام:**

- حراسة المؤسسة ووسائلها والآلات من كل سرقة أو تعدي.
- مراقبة كل من يدخل أو يخرج من مؤسسة.
- إعطاء تأشيرة دخول الشاحنات من اجل رفع المنتوج.

✓ **مهام خاصة بالأمن الصناعي:**

- المحافظة على امن الآلات من الأخطار.
- رش الأدوية على المواد الأولية والآلات لإزالة بعض الأخطار كإزالة السوس مثلا.
- الحفاظ على صحة العمال من أخطار الآلات.
- إتقان استعمال وسائل الدفاع عن الحريق.

ب- فرع النظافة: يوجد تحت إمرة رئيس الفرع مجموعة من العمال والعاملات المسؤولين عن:

- التنظيف الدوري. – مراقبة مستوى مخزون المياه وتعقيمه.

7- مصلحة مراقبة التسيير وإعادة التقييم:

- تعد من أهم المصالح، كون أن هذه المصلحة مسؤولة عن مراقبة التسيير داخل المؤسسة، من أهم مهامه:
- إعداد الميزانية التقديرية للمؤسسة: يتم إعدادها بإتباع خطوط التوجيه التي تقدمها المديرية العامة، وتشمل كل من الميزانية التقديرية للتموين، تسيير المخزون، الإنتاج، المبيعات، الاتصالات(الإشهار...)، الموارد البشرية.
- تقوم كل مصلحة بإعداد الميزانية الخاصة بها فمثلا مصلحة المبيعات تقوم بإعداد الميزانية التقديرية.
- إعداد اللوح البياني للمؤسسة (التسويق، الإنتاج، المبيعات، الموارد البشرية...) ومقارنتها مع التقديرات وتحليل النتائج.
- إعداد التقارير الثلاثية والسداسية: تمثل تراكم نتائج الأشهر السابقة.
- إعداد التقرير السنوي للتسيير: وهو تقرير مفصل عن نشاط المؤسسة خلال السنة.
- تقديم إحصائية ثلاثية للديوان الوطني للإحصائيات ردا على مراسلاتهم.

أي أن دور رئيس المصلحة يكمن في:

- جمع المعلومات من مختلف المصالح. – تحليل المعلومات.
- إعداد التقارير الشهرية، الثلاثية، السداسية والسنوية.

8- هيئة الاحتساب:

تعد وظيفة الاحتساب وظيفة مستقلة، وهي تقييم مراقبة العمليات على مستوى مصالح المؤسسة، وهدف المراقبة في هذا المجال تقدير وتقييم نجاعة مختلف المراقبات الأخرى أي متابعة أعضاء المؤسسة في أداء مسؤولياتهم، وفي هذا الهدف الاحتساب الداخلي يقدم التحليلات، التقييمات، التوصيات، الآراء والمعلومات التي تخص الوظائف التي تمت فيها عملية الاحتساب.

من جهة أخرى الاحتساب الداخلي يختلف عن المراقبة الداخلية، فالمراقبة الداخلية هي مجموع التدابير الموجودة داخل التنظيم والمناهج وهدفها هو تأمين حماية الممتلكات، صحة العمليات، تطبيق العمليات، جودة ونوعية المعلومة ونجاعة عمال المؤسسة.

ا- مراحل مهمة المحتسب:

بعدما تتم المصادقة على البرنامج السنوي تبدأ مهمة المحتسب بالاعتماد على الرسالة الموجهة من طرف المديرية العامة للانطلاق في تجسيد مهامه على المصلحة التي سيتم احتسابها، بالتوازي تتلقى المصلحة المستقبلة رسالة من المديرية العامة تعلمها باليوم الذي ستبدأ فيه العملية.

- **مرحلة الدراسة والتحضير:** يقوم المحتسب بجمع الوثائق، المراجع والمناهج وهذا لتكوين مصادر رسمية للاعتماد عليها لتحضير القيام بمهمة.
- مرحلة تحضير الوسائل المادية وتحديد تاريخ إجراء المهمة مع المصلحة المعنية.
- **مرحلة التنفيذ:** يعتمد المحتسب في هذه المرحلة على الخبرة المكتسبة وتقنيات الاتصال مع الأفراد من اجل الإجابة على الإشكاليات المطروحة والمحددة عنده مسبقا، فمثلا عند الاتصال مع الأفراد يركز على الاستماع أكثر من توجيهه للحوار ويعتمد كذلك في الحوار على الأسلوب القمعي كأن يطرح أسئلة عامة ويترك الأفراد يجيبون بحرية، ثم يطرح مركزه جزئيا وهكذا حتى يحصل على الإجابات الحقيقية للأسئلة المحددة، كما يمكن للمحتسب الاستعانة بالمختصين للاستشارة.
- **إعداد تقرير الاحتساب:** يأخذ شكل من مؤسسة إلى أخرى ولكن يشتركون في العناصر التالية:

–اسم المحتسب – رقم الرسالة – تاريخ المهمة – عدد التوصيات – الأهداف – قائمة – المرسل إليهم التقرير – اسم رئيس المصلحة.

بالإضافة إلى: – مقدمة –أهداف المهمة – تطورات المهمة التوصيات.

- **مرحلة المتابعة:** ما إذا تم تطبيق التوصيات السابقة الذكر.

9- دائرة الاستغلال:

الشكل رقم (07): هيكلة دائرة الاستغلال.

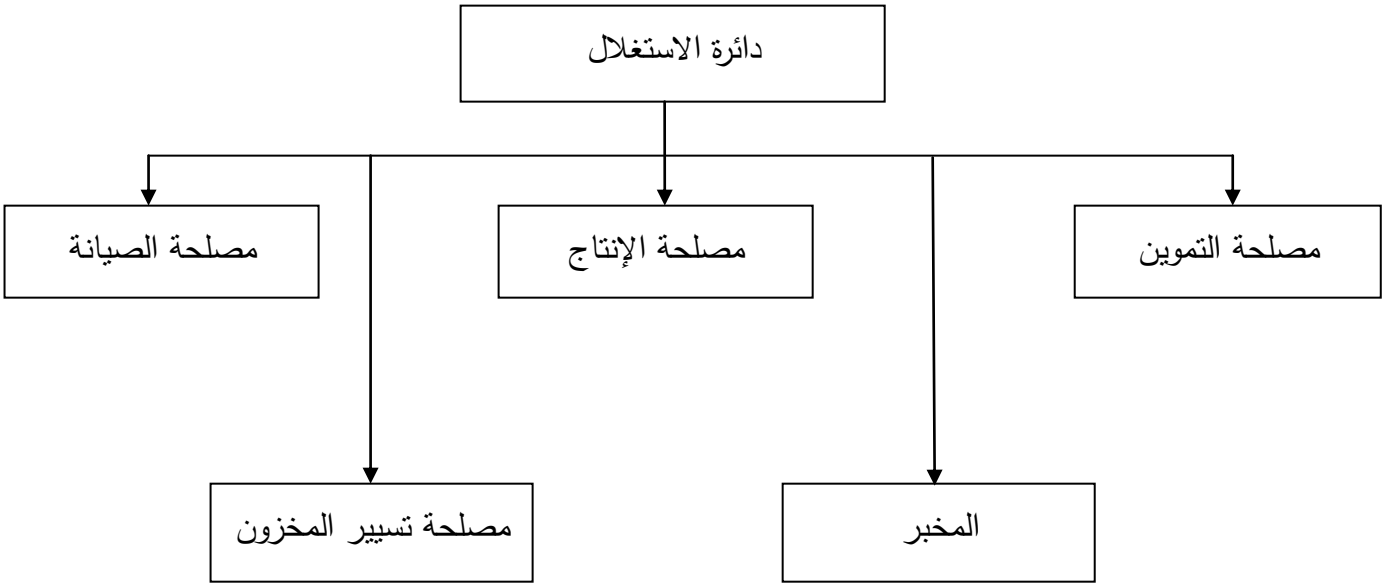

المصدر: وثائق داخلية من طرف المؤسسة.

تعد دائرة الاستغلال دائرة تقنية بحتة نظرا للمصالح المكونة لها، أساس هذه الدائرة الإنتاج، ومهمتها تحويل القمح إلى مادة منتهية، لذا تعد مصلحة الإنتاج أهم مصلحة في الدائرة أما باقي المصالح فهي مصالح دعم من اجل تحقيق أهداف المصلحة.

مهام مسؤول الاستغلال:

- الربط بين مصلحة الإنتاج وباقي المصالح التابعة للإدارة
- الربط بين مصالح دائرة الاستغلال مع باقي المصالح (مصلحة الموارد البشرية، الدائرة التقنية...)
- البحث عن الكفاءات من خارج المؤسسة عند وجود نقص.

ا- مصلحة الإنتاج:

تتكون مطاحن الزيبان القنطرة من مطحنتين، يشرف على كل واحدة رئيس مطحنة وتتمثل مهامه في:

- متابعة المادة الأولية (النوعية، الكمية...)
- متابعة اليد العاملة (توفر الكفاءة المهنية...)
- متابعة مراحل الإنتاج
- متابعة الوسائل المسخرة للعمل
- متابعة محيط العمل

إذا فيما يخص الجانب الميداني، أما فيما يخص الجانب الإداري، يقوم رئيس المطحنة بـ:

- تحديد كمية المادة الأولية المطحونة.

- تحديد كمية المواد المستخرجة (مواد منتهية).
- تحديد نسبة الاستخراج ومقارنتها بالمقاييس المعمول بها.

أما مهام كل من:

- **رئيس مطحني:** مسؤول عن متابعة سير المطحنة مع مراعاة النوعية
- **رئيس وردية:** يشرف على متابعة المطحنة
- **مسير الدرفيل:** مسؤول عن آلات الطحن
- **مسير التنظيف:** مسؤول عن تسيير آلات التنظيف

الشكل رقم(08): مراحل عملية الإنتاج:

مرحلة التصنيف	تصنف المواد الناتجة لعدة أنواع بالنسبة للمسمدة والمدققة
مرحلة التغليف	يتم وضع المنتوج في أكياس خاصة مختلفة المقاييس والسعات

المصدر: وثائق داخلية من طرف المؤسسة.

ب–**مصلحة التموين:**

تهتم هذه المصلحة بجلب المادة الأولية المتمثلة في القمح الصلب واللين، بالإضافة إلى شراء بقية الأشياء كقطع الغيار، أدوات مكتب...

– فرع المشتريات:

يتكون من رئيس فرع ومصفي وهو الذي يقوم بعمليات الشراء، وتتم عملية الشراء على النحو التالي:

الشكل رقم(09): مراحل عملية الشراء.

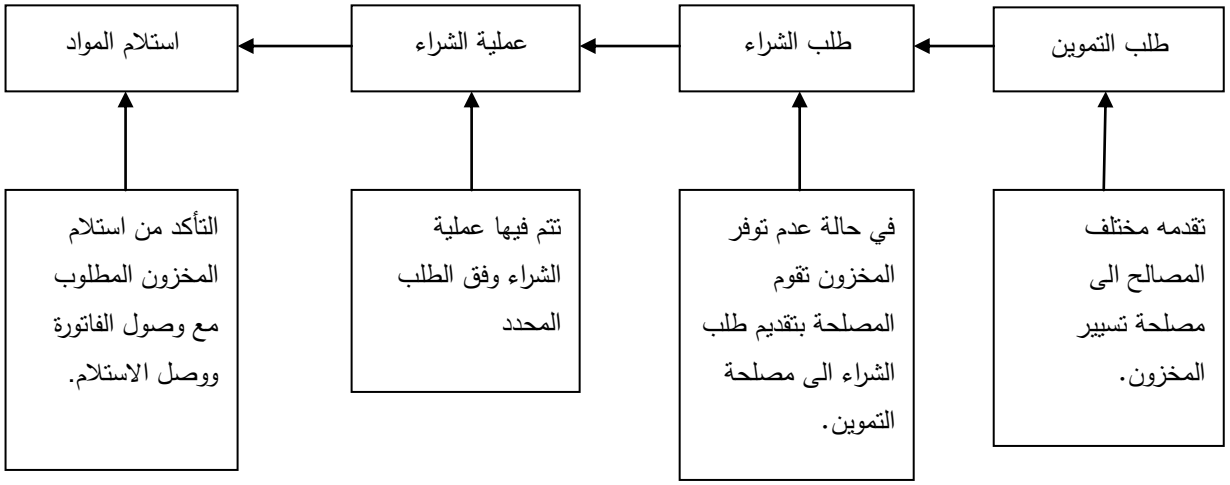

المصدر: وثائق داخلية من طرف المؤسسة.

– فرع تعيير الحبوب:

يتكون من معير الحبوب، تكمن مهمته في تعيير المادة الأولية (قمح صلب، قمح لين) قبل أن تتم عملية الشراء، فهو الذي يقدم الإذن بشراء المادة الأولية من عدمها، كما انه يصل إلى اتفاق في سعر الشراء مع المورد (**OAIC**) على حساب المعايير المنصوص عليها في الجريدة الرسمية رقم 80 المؤرخة في 2007/12/26.

ج– **مصلحة تسيير المخزون:**

شكل رقم (10): هيكل مصلحة تسيير المخزون

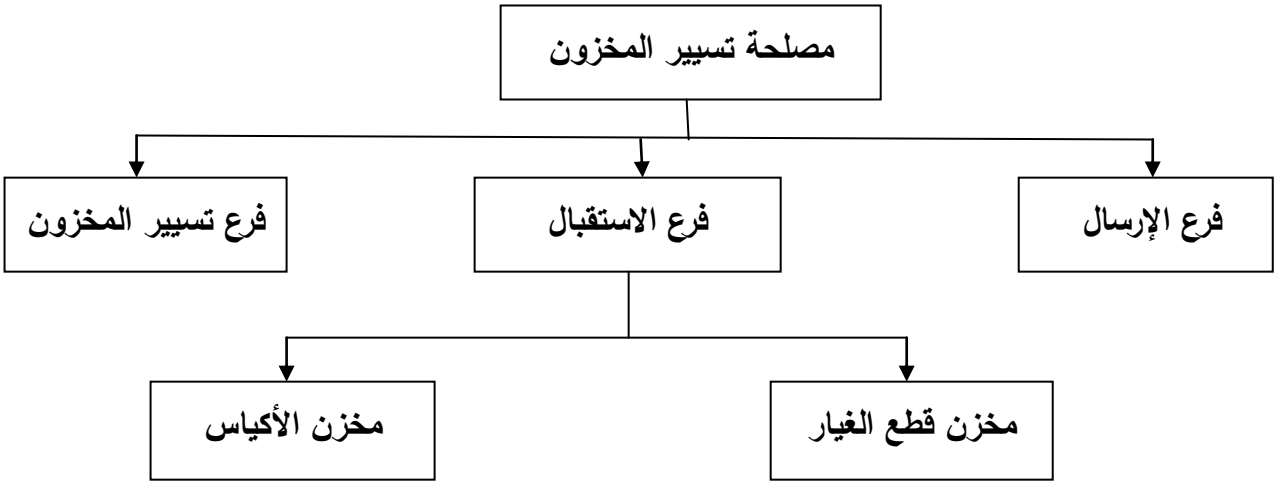

المصدر: وثائق داخلية من طرف المؤسسة.

– **فرع الاستقبال:** وهذا الفرع مخصص لتسيير المادة الأولية، يتكون من رئيس فرع يشرف على مسيري الصومعات الذين بدورهم يشرفون على أعوان رفع المنتوج.

يتم فيه استقبال القمح بنوعية وتحديد الكمية المستقلة وذلك باستعمال الجسر الوازن، ووضع القمح في الصومعات.

الكمية المستقبلة = وزن الشاحنة مملوءة – وزن الشاحنة فارغة.

تتبع هذه المصلحة في طرقة طلب القمح **طريقة الكمية الثابتة والمدة الزمنية المتغيرة** ، فهي بذلك غير مطالبة بتحديد الكمية الاقتصادية، لأن الكمية تتغير بحسب التوقع (الميزانية التقديرية للمشتريات التي حددت سابقا) بالإضافة إلى كمية المخزون المتبقية، أما المدة الزمنية فهي محددة مسبقا بـ 10 أيام للطلبية.

أما فينا يخص تقديم القمح إلى المطاحن فهذه المصلحة على طريقة **LIFO (First In First Out)**أي أن القمح الذي يدخل للمخازن أو لا يذهب إلى المطاحن أولا (وهذا لأن القمح يفسد بمرور الزمن)، إلا في حالات استثنائية كأن يكون في المخازن قمح محلي ثم يدخل للمخازن قمح مستورد فتتم عملية دمجهما معا.

– **فرع تسيير المخزون:** وهذا الفرع مخصص لتسيير مخزن قطع الغيار ومخزن الأكياس، يشرف على كل مخزن أمين مخزن، وهو موجود تحت مسؤولية رئيس الفرع، وتتمثل مهام هذا الفرع في:

- بعد استقبال طلب التموين من مختلف المصالح وإذا توفر المخزون يتم تقديم المخزون وتسجيل ذلك.
- شاما في حالة عدم توفر المخزون يتم إعداد طلب الشراء وتقديمه الى مصالح التموين.
- وعند استلام المخزون بعد شراءه، يتم التأكد من مطابقة المخزون مع الطلب المقدم، ثم يتم تسجيله وإعطاءه رقم تسجيل خاص في بطاقة متابعة المخزون، ثم بعد ذلك يتم ترتيبه.
- متابعة المخزون: تسجيل أي دخول أو خروج في بطاقة متابعة المخزون.

- تقديم شهريا مجموع المدخلات والمخرجات لمختلف المخزونات وتقديمها لمصلحة المحاسبة والمالية.

– **فرع الإرسال:** وهذا الفرع مخصص لتسيير المادة المنتهية، يتكون من رئيس فرع يشرف أعوان رفع المنتوج، وتكمن مهامه في:

- تحديد كمية المواد المنتهية التي نقلت من المطاحن إلى المخازن.
- التأشير على وصل رفع المنتوج وتسجيل الكمية، ثم الطلب من الأعوان رفع المنتوج في وسائل النقل.
- تقديم شهريا مجموع المخرجات لمختلف المنتجات.

د– مصلحة الصيانة: الهدف الرئيسي لهذه المصلحة هو تأمين الخدمات لضمان السير الحسن للآلات المستخدمة في عملية الإنتاج.

يتلقى رئيس المصلحة طلب التدخل من مختلف مصالح خاصة عند حدوث عطب متعلق بالآلات، مع تحديد نوع العطب (ميكانيكي، كهربائي....)، بعد ذلك يقوم بتوزيع المهام على مشرف أعمال ميكانيكي و مشرف أعمال كهربائي اللذان يقومان بدورهما بتوزيع المهام على الكهربائيين و الميكانيكيين، أو يأمر بتدخل اللحامين إن تطلب الأمر.

أما مسؤول الورشة فهو المسؤول عن كل الآلات الموجودة في الورشة، كما انه يشرف على عمال المصلحة عند غياب الرئيس.

علما أن تدخل الأعوان يكون فرديا أو جماعيا عند الضرورة.

هـ– المخبر: يعد المخبر مصلحة لا يمكن الاستغناء عنها في هيكلة المؤسسة حيث يشرف رئيس المصلحة على مجموعة من الأعوان الذين يقومون بإجراء اختبارات وتحليل المادة الأولية والمنتوجات تامة الصنع من بين هذه الاختيارات:

لتحديد الوزن مقارنة مع الحجم من أجل الاتفاق على السعر المناسب للقمح.

- **الرطوبة:** وهي قياس نسبة الماء في القمح وهذا من أجل تحديد نسبة الماء التي يجب إضافتها قبل عملية الطحن.
- **نسبة الرماد:** يجري هذا الاختبار على كل من السميد والدقيق من اجل تحديد كمية الرماد.
- **نسبة الغلو تين:** من أجل تحديد نسبة العلك في كل من السميد والدقيق وهل هي مناسبة أم يجب تعديلها.
- **نسبة الاستخراج:** من أجل استخراج كميات السميد الممتاز والعادي وتحديد نسبهما.
- **نسبة الحموضة:** يجري هذا الاختبار على المنتجات تامة الصنع التي بقيت فترة في المخازن هل يمكن بيعها أم لا.
- **نسبة نشاط αميلاز:** هذا الاختبار يجري على الدقيق هل هو يناسب الخباز أو يجب تغيير النسبة.

10– دائرة التقنية التجارية:

ا– مصلحة المبيعات:

تعد هذه المصلحة هي المتعامل المباشر مع الزبائن, يدرج تحت مهامه رئيس للمصلحة وتكمن مهامه في:

– تقصي السوق.

– الإشهار للمنتوج.

– إرضاء الزبائن.

– متابعة نوعية المنتجات.

– استقبال ملفات الزبائن الجدد, التي تتكون من: السجل التجاري و رقم القيد الجبائي.

ب– مركز الفوترة: تكمن مهامه في:

- إعداد وصل رفع المنتوج بعد استلام طلب الشراء من الزبائن.
- إعداد الفاتورة.
- متابعة أرصدة الزبائن.
- تقييم يومية المبيعات مرفقة بنسخ من الفواتير وتسديدات الزبائن لمصلحة المحاسبة والمالية.

ج– مصلحة النقل والوسائل العامة:

تنقسم هذه المصلحة إلى فرعين يشرف عليهما رئيس المصلحة وتتمثل مهام الفرعين في:

– فرع النقل:

- السهر على الوثائق الإدارية الخاصة بالسائقين.
- إعطاء بطاقات من اجل إعادة تعبئة خزانات الوقود الخاصة بشاحنات وسيارات المؤسسة.
- طلب قطع الغيار الخاصة بشاحنات وسيارات المؤسسة عند الحاجة.
- توزيع المهام على السائقين من اجل نقل السلع إلى الزبائن، أو نقل خاص لصالح المؤسسة كالمهام.
- يقوم بتسيير 7 شاحنات نقل، 4 سيارات، بالإضافة إلى حافلة لنقل العمال.

– فرع الوسائل العامة:

- السهر على إصلاح الوسائل العامة التابعة للإدارة.
- تسديد فواتير الكهرباء, الماء....
- تحضير الوجبات والإقامة للزوار وكذلك لأفراد المؤسسة عند القيام بمهام.

11– مصلحة الموارد البشرية:

الشكل رقم(11): هيكلة مصلحة الموارد البشرية

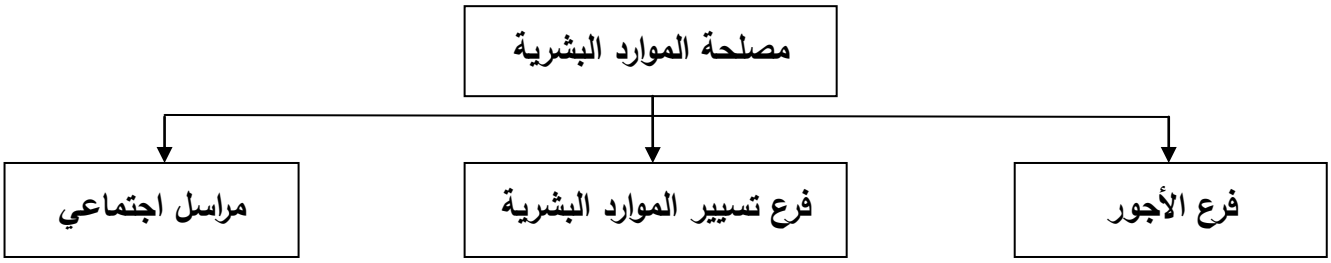

المصدر: وثائق داخلية من طرف المؤسسة.

ا– رئيس المصلحة:

وهو المسؤول الأول في المصلحة، و من مهامه:

- **تطبيق سياسة المؤسسة فيما يخص تسيير الموارد البشرية:**
  - التطبيق الكامل للاتفاقية الجماعية.
  - احترام تطبيق النظام الداخلي للمؤسسة.
  - المتابعة اليومية لملفات المستخدمين.
  - متابعة تطور المسار المهني للمستخدمين.
  - تطبيق منهجيات العمل في الإطار القانوني.
  - المساهمة في إعداد الميزانية التقديرية للمصلحة.
- **متابعة الإحصائية:**
  - إعداد مخطط التكوين والسهر على تطبيقه.
  - المشاركة مع رؤساء المصالح في إعداد مخطط التوظيف.
  - مراقبة كشوف الأجور والرواتب للمستخدمين قبل التخليص.
  - تقييم عملية تكوين المستخدمين.

ب– فرع تسيير الموارد البشرية:

- إعداد، تسجيل وترتيب كل الوثائق الواردة من مختلف المصالح المتمثلة في : أمر بقيام بمهمة، اعذار، قرار، شهادة عمل، رخصة الخروج...
- متابعة مستجدات ملفات الموارد البشرية.
- مراقبة كشف الحضور للعمال و المتمهنين وتقديمها لفرع الأجور نهاية الشهر.

- التكفل بالعطل: السنوية، المرضية، الاستثنائية.
- تحرير المقررات (التقاعد، التعيين، تغيير المنصب...)
- تحرير العقوبات على العمال بعد استجوابهم.

ج- مراسلة اجتماعية:

- إنشاء ترقيم للعمال في صندوق الضمان الاجتماعي.
- دفع ملفات المرض، حوادث العمل لدى صندوق الضمان الاجتماعي.
- استرجاع مصاريف الأدوية من صندوق الضمان الاجتماعي.
- السهر على متابعة ومراقبة ملفات العمال المتواجدة في صندوق الضمان الاجتماعي.

د- دفع الأجور:

- تطبيق العقود الجماعية لإعداد الأجور.
- جمع المعلومات لحساب الأجور(مقدمة من فرع تسيير الموارد البشرية)
- إدخال معطيات الأجور في قاعدة البيانات.
- طبع كشف الأجور.

12- مصلحة المحاسبة و المالية:

شكل رقم (12): هيكلة مصلحة المحاسبة والمالية.

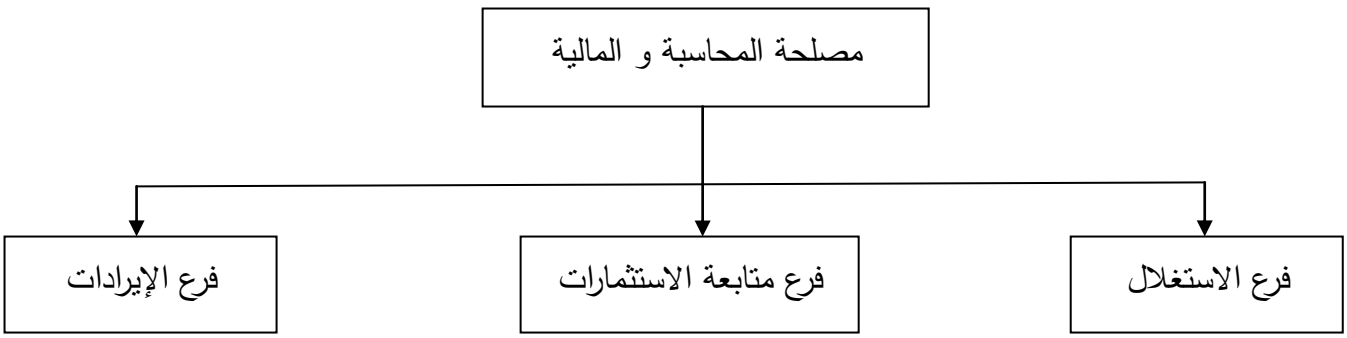

المصدر: وثائق داخلية من طرف المؤسسة.

المحاسبة تقنية متعارف عليها تجري بواسطتها رصد ومسايرة التدفقات المختلفة المتوجهة لنشاط المؤسسة، مهما كانت طبيعتها، ويترجم ذلك في شكل نتائج مكرسة لمردودية هذا النشاط وفعاليته.

وتتمثل تقنية المحاسبة في مجموعة من الإجراءات والطرق الفنية الموجهة لمتابعة نشاط المؤسسة، ومدى تأثيره على هيكلة أموالها أو ذمتها المالية خلال مدة معينة والتي هي السنة المالية، وعليه فيمكن القول أن المحاسبة عبارة عن أداة لكشف وتصوير المركز المالي للمؤسسة.

ا- فرع الاستغلال:

يختص هذا الفرع بجانب النفقات التي تقوم بها المؤسسة، فيتم استقبال فيه الملفات من مختلف المصالح والهياكل الخاصة من المشتريات والخدمات، وتتمثل مهامه في:

- مسك مسودة البنك: تقيد به كل العمليات البنكية(إصدار صكوك وكذا التحويلات).
- مسك مسودة الصندوق: تقيد به كل العمليات التي تتم نقدا.
- استقبال والتأكد من صحة ملفات المشتريات و الخدمات المؤداة المتكونة من ملف المشتريات:
  - طلب الشراء.
  - الفاتورة.
  - وصل استلام.
  - طلب تلخيص.
- ملقاة الخدمات: نفس الوثائق باستثناء وصل استلام يقابله إقرار بالخدمة المؤداة.
- التأشير على طلب التخليص.
- تحرير الشيك أو إصدار التحويلات لصالح الموردين.
- التسجيلات المحاسبية في اليومية المناسبة.

إضافة إلى ذلك هناك مهام شهرية تتمثل في:

- إعداد التقارب البنكي: بالأخذ بعين الاعتبار مسودة البنك (الخاصة بالمؤسسة) والجدول البنكي الخاص بالحسابات (الخاصة بالبنك).
- تقييد حركة المخزون الخاصة بالمادة الأولية.
- استخراج اليوميات المساعدة ودفتر الأستاذ لكل حساب للتأكد من صحة العمليات المحاسبية.
- إعداد الميزانية.
- إعداد جدول حسابات النتائج.
- التنسيق مع المديرية العامة الكائنة بسطيف حول تسيير المؤسسة بإرسال مختلف الوثائق المحاسبية (الميزانية، جدول حسابات النتائج...).

ب- فرع الإيرادات:

يختص هذا الفرع بجانب الإيرادات الناتجة عن عملية البيع التي تقوم بها المؤسسة، فيتم استقبال فيه الملفات من مصالحة المبيعات مرفقة بالفواتير ووثائق التخليص، تتمثل مهامه في:

- التأكد من صحة اليوميات ومطابقته للفواتير وقيمة التحويل.

- فوترة التحويلات أو الصكوك المؤشر عليها.
- فوترة يوميات المبيعات(الفوترة، كيفية التسديد).
- متابعة المبيعات بالآجال.

كما أن للفرع مهام شهرية متمثلة في:

- إيقاف رقم الأعمال الشهري ومقارنته مع اليوميات المحاسبية و اليوميات المرسلة من طرف مصلحة المبيعات.
- يقوم المكلف بالتحصيل الجبائي رصد قيمة الضريبة على القيمة المضافة, حقوق الطابع وكذا الضريبة على رقم الأعمال ويصرح بها قبل 20 من الشهر الموالي.
- استخراج جدول حساب خاص بالإيرادات من أجل إعداد التقارب البنكي.

ج- فرع متابعة الاستثمارات:

هذا الفرع مسؤول عن التحركات الخاصة بالاستثمارات من:

- الشراء لأول مرة مع إعطائه رمز خاص.
- تغيير مكان الاستثمار.
- القيام بعملية الجرد والإهلاك الخاص بالاستثمار.

يكون هذا بتسجيل كل من التحركات في الحاسوب والمتابعة اليومية.

ثالثا: المجال البشري للمؤسسة:

تحتوي كل مؤسسة على مجموعة من العمال الذين بدورهم يساهمون على نشأة وتطور هذه المؤسسة والرفع من إنتاجها وتحسين مردودها فمن خلال تمهيدنا هذا وجدنا أن العدد الإجمالي لعمال مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة بـ : 134 عامل يتوزعون حسب التسلسل المهني للفئات.

والجدول التالي يضع توزيعهم حسب الفئات:

الجدول رقم (02): يمثل توزيع أفراد العينة حسب فئات المؤسسة.

الفئات	العدد	النسبة المئوية
الإطارات	24	%16
أعوان التحكم	62	%33
المنفذين	30	%48
المجموع	116	%100

المصدر: وثائق داخلية من طرف المؤسسة.

وهذه الفئات تتوزع على مصالح المنشأة وأقسامها وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (03): يمثل توزيع العمال على مصالح المؤسسة

المستوى المهني القسم و المصلحة	الإطارات	التحكم	التدقيق	المجموع
المديرية العامة	04	01	00	05
الموارد البشرية	03	02	01	06
المالية والمحاسبة	04	00	/	04
التجارة والنقل	03	12	02	17
إعلام ألي	01	/	/	01
الاتصال	01	/	/	01
المخبر	01	/	/	01
الأمن والنظافة	01	04	21	26
تموين	/	02	/	02
تسيير المخزون	01	09	02	12
الصيانة	01	09	/	10
الإنتاج	03	23	04	30
شؤون قانونية	01	/	/	01
المجموع	24	62	30	116

المصدر: وثائق داخلية من طرف المؤسسة.

المبحث الثاني: استخدام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار التمويلي في مؤسسة مطاحن الزيبان.

في هذا المبحث سنحاول ومن خلال المعلومات المحاسبية المتضمنة في القوائم المالية المتحصل عليها من المؤسسة محل الدراسة لثلاث سنوات متتالية من 2013-2014 تحليلها من خلال أداتين للتحليل المالي المؤشرات التوازن والنسب المالية لتحديد وضعية المالية للمؤسسة ومن اجل محاولة اتخاذ القرار المالي المناسب.

المطلب الأول: عرض الميزانية المحاسبية والمالية والمختصرة للمؤسسة.

اولا: الميزانية المحاسبية للمؤسسة محل الدراسة.

الجدول رقم(04): أصول المؤسسة للفترة من 2013-2015 **الوحدة: دج**

الأصول	2013	2014	2015
الأصول المثبتة (غير الجارية)			
فارق الشراء (goodwill ou)	00	0,00	0,00
التثبيتات المعنوية	93 396,79	47 973,57	9 594,71
التثبيتات العينية			
الأراضي	16 478 991,99	16 478 991.99	16 478 991,99
البناءات	804 706 347,20	794 262 028,03	781 614 828,54
التثبيتات العينية الأخرى	15 023 079,72	49 237 796,44	400 537 630,67
التثبيتات الجاري إنجازها	00	76 599 480,20	303 040 431,13
الثبيتات المالية			
السندات الموضوعة موضع المعادلة – المؤسسات المشاركة	00	0,00	0,00
المساهمات الأخرى و الحسابات الدائنة الملحقة	00	0,00	0,00
السندات الأخرى المثبتة	00	0,00	0,00
القروض و الأصول المالية الأخرى غير الجارية	87 600,00	87 600,00	87 600,00
الضرائب المؤجلة على الأصول	15 359 344,36	13 520 537,16	13 128 230,70
حسابات الإرتباط	00	0,00	0,00
مجموع الأصول غير الجارية	851 748 760,06	950 234 407,39	1 514 897 307,74
الأصول الجارية		0,00	0,00
المخزونات و المنتجات قيد الصنع	52 626 341,65	79 803 426,48	77 697 251,21
الحسابات الدائنة – الإستخدامات المماثلة			
الزبائن	156 628 403,58	144 932 673,18	74 602 384,16
المدينون الأخرون	18 153 726,83	17 833 311,97	20 134 279,75
الضرائب	6 213 716,63	0,00	0,00
الأصول الأخرى الجارية	0,00	0,00	0,00
الموجودات و ما يماثلها			
توظيفات و أصول مالية جارية	600 000 000,00	600 000 000,00	200 000 000,00
أموال الخزينة	230 386 483,43	275 748 859,23	443 972 000,71
مجموع الأصول الجارية	1 064 008 672,12	1 118 348 270,86	816 405 915,83
المجموع العام للأصول	1 915 757 432,18	2 068 582 678,25	2 331 303 223,57

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملاحق رقم (01)، (04)، (07)

الجدول رقم(05): خصوم المؤسسة للفترة من 2013-2015 **الوحدة: دج**

خصوم	2013	2014	2015
رؤوس الأموال الخاصة			
رأس المال الصادر(أو حساب المستغل)	896 260 000,00	896 260 000,00	896 260 000,00
رأس المال غير المطلوب	0,00	0,00	0,00
العلاوات و الاحتياطات (الاحتياطات المدمجة)	267 064 606,62	196 351 519,07	224 293 433,13
فارق إعادة التقييم	0,00	0,00	0,00
فارق المعادلة	0,00	0,00	0,00
النتيجة الصافية (النتيجة الصافية حصة المجمع)	69 444 358,75	43 903 597,61	50 595 722,94
رؤوس الأموال الخاصة الأخرى،ترحيل من جديد	-140 157 446,30	0,00	0,00
حصة الشركة المدمجة	0,00	0,00	0,00
حصة ذوي الأقلية	0,00	0,00	0,00
المجموع I	**1 092 611 519,07**	**1 136 515 116,68**	**1 171 149 156,07**
الخصوم غير الجارية			
القروض و الديون المالية	0,00	109 087 268,26	313 820 000,00
الضرائب (المؤجلة و المرصود لها)	0,00	0,00	2 749 130,11
الديون الأخرى غير الجارية	0,00	0,00	0,00
المؤونات والمنتوجات المدرجة في الحسابات سلفا	52 950 223,78	41 445 015,51	39 033 115,56
مجموع الخصوم غير الجارية II	**52 950 223,78**	**150 532 283,77**	**355 602 245,67**
الخصوم الجارية			
الموردون و الحسابات الملحقة	15 860 672,04	29 286 883,38	122 375 923,78
الضرائب	3 503 005,88	6 452 345,61	22 401 516,05
الديون الأخرى	750 832 011,41	745 796 048,81	659 774 382,00
خزينة الخصوم	0,00	0,00	0,00
مجموع الخصوم الجارية III	**770 195 689,33**	**781 535 277,80**	**804 551 821,83**
المجموع العام للخصوم	**1 915 757 432,18**	**2 068 582 678,25**	**2 331 303 223,57**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملاحق رقم (02)، (05)، (08).

ثانيا: جدول حسابات المؤسسة محل الدراسة.

الجدول رقم (06): جدول حسابات نتائج المؤسسة للفترة من 2013-2015 الوحدة: دج

	2013	2014	2015
المبيعات و المنتوجات الملحقة	1210664748.86	1101999494.38	1185428084.17
تغيرات المخزونات و المنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع	-9338450.40	-77439.60	284868.63
الإنتاج المثبت			
إعانات الإستغلال	1981266.67	1619900.39	1319700.44
1- إنتاج السنة المالية	**1203307565.13**	**1103541955.17**	**1178032653.24**
المشتريات المستهلكة	-1004107316.42	-910897538.26	-994526836.92
الخدمات الخارجية و الإستهلاكات الأخرى	-22618367.88	-24490583.56	-21612813.79
2- استهلاك السنة المالية	**-1026725684.30**	**-935388121.82**	**-1016139650.71**
3- القيمة المضافة للإستغلال (1-2)	**176581880.83**	**168153833.35**	**170893002.53**
أعباء المستخدمين	-107062588.70	-108797390.29	-118701082.09
الضرائب و الرسوم و المدفوعات المماثلة	-4160690.02	-4190773.79	-3488523.43
4- إجمالي فائض الإستغلال	**65358602.11**	**55165669.27**	**48703397.01**
المنتجات العملياتية الأخرى	9262611.21	1197523.48	495309.36
الأعباء العملياتية الأخرى	-1041759.79	-2325200.84	-1053476.94
المخصصات للاهتلاكات و المؤونات و خسارة القيمة	475360212.79-	-476550281.23	-498103653.36
استرجاع على خسائر القيمة و المؤونات	476430728.19	472398092.78	506127910.04
5- النتيجة العملياتية	**74649968.93**	**49885803.46**	**56169486.11**
المنتوجات المالية	13603561.65	13800000.01	25503302.18
الأعباء المالية	0,00	-103571.33	-126324.28
6- النتيجة المالية	**13603561.65**	**13696428.68**	**25376977.90**
7 - النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)	**88253530.58**	**63582232.14**	**81546464.01**
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	19006666.93-	-17839827.33	-17570800.01
الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية	197495.10	1838807.20	-13397711.06
مجموع منتجات الأنشطة العادية	**1702604466.18**	**1590937571.44**	**1719159174.82**
مجموع أعباء الأنشطة العادية	**-1633160107.43**	**-1547033973.83**	**-1668581221.88**
8 - النتيجة الصافية للأنشطة العادية	**69444358.75**	**43903597.61**	**50577952.94**
عناصر غير عادية (منتجات) (يجب تبيانها)	0,00		
عناصر غير عادية (أعباء) (يجب تبيانها)	0,00		
9- النتيجة غير العادية	**0,00**		
10- صافي نتيجة السنة المالية	**69444358.75**	**43903597.61**	**50577952.94**
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية (1)			
11- صافي نتيجةالمجموع المدمج (1)			
و منها حصة ذوي الأقلية (1)			
حصة المجمع (1)			

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على الملاحق رقم (03)، (06)، (09)

ثالثا: عرض الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة محل الدراسة.

بالاعتماد على الميزانية المحاسبية المقدمة من طرف مصلحة المحاسبة للمؤسسة للفترة الممتدة من 2013-2015 يمكن إعداد الميزانية المالية لنفس الفترة كما يلي:

الجدول رقم (07): الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة (جانب الأصول) خلال الفترة 2013-2015

البيان	2013	2014	2015
1-الأصول الثابتة	851 748 760,06	950 234 407,39	1 514 897 307,74
مجموع الأصول الثابتة	851 748 760,06	950 234 407,39	1 514 897 307,74
2-**الأصول المتداولة**			
قيم الاستغلال	52 626 341,65	79 803 426,48	77 697 251,21
قيم محققة	180 995 847,04	162 795 985,15	94 736 663 ,91
قيم جاهزة	230 386 483,43	275 748 859,23	443 972 000,71
مجموع الأصول متداولة	1 064 008 672,12	1 118 348 270,86	816 405 915,83
مجموع الأصول	1 915 757 432,18	2 068 582 678,25	2 331 303 223,57

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم ().

الجدول رقم (08): الميزانية المالية المختصرة (جانب الخصوم) خلال الفترة 2013-2015.

البيان	2013	2014	2015
1-الأموال الدائمة			
الأموال الخاصة	1 092 611 519,07	1 136 515 116,68	1 171 149 156,07
ديون طويلة الأجل	52 950 223,78	150 532 283,77	355 602 245,67
مجموع الأموال الدائمة	1 145 561 742,85	1 287 047 400,45	1 526 751 401,74
2-ديون القصيرة الأجل	770 195 689,33	781 535 277,80	804 551 821,83
مجموع الخصوم متداولة	770 195 689,33	781 535 277,80	804 551 821,83
مجموع الأصول	1 915 757 432,18	2 068 582 678,25	2 331 303 223,57

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على الميزانيات المحاسبية للفترة 2013-2015.

المطلب الثاني: تحليل هيكل التمويل باستخدام مؤشرات التوازن المالي:

قبل الشروع في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة لاستخدام مختلف المؤشرات و النسب المالية لا بد من عرض الميزانية المالية التي تعتبر أساس التحليل والتي يتم إعدادها انطلاقا من الميزانية المحاسبية.

اولا: حساب مؤشرات التوازن المالي:

بعد تحويل الميزانيات المحاسبية إلى ميزانيات مالية يمكننا بذلك حساب أهم مؤشرات التوازن المالي وهي:

- مؤشر رأس المال العامل.
- مؤشر احتياجات رأس المال العامل.
- مؤشر الخزينة.

1- مؤشر رأس المال العامل:

يحسب رأس المال العامل انطلاقا من العلاقة التالية:

رأس المال العامل = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

الجدول رقم (09): قيمة رأس المال العامل للمؤسسة خلال الفترة 2013-2015

البيان	2013	2014	2015
الأموال الدائمة (1)	1145561742.85	1287047400.45	1526751401.74
الأصول الثابتة (2)	851748760.06	950234407.39	1514897307.74
رأس المال العامل (1)-(2)	293812982.79	336812993.06	11854094

المصدر: من إعداد الطالب

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن رأس المال العامل موجب خلال الفترة المدروسة حيث كان في 2013: (293 812 982,79) وأرتفع في 2014 إلى 336 812 993,06 وهذا الارتفاع ناتج عن زيادة في قيمة الأموال الدائمة المتمثلة في الديون طويلة الأجل بنسبة (97 582 059.99) أما في سنة 2015 انخفض ليصل إلى (11 854 094)، وهذا راجع إلى زيادة قيمة الأصول الثابتة من خلال اقتناء تثبيتات أخرى وقيمة تثبيتات قيد الانجاز، حيث أن هذه الأخير قد تم تغطيتها بالأموال الدائمة ، ما يفسر أن المؤسسة استطاعت تمويل جميع استثماراتها بواسطة مواردها المالية الدائمة مع تحقيق فائض مالي يمكنها من تمويل احتياجاتها المالية لدورات الاستغلال المقبلة.

2- مؤشر احتياجات رأس المال العامل

يتم حساب احتياجات رأس المال العامل من خلال العلاقة التالية:

احتياجات رأس المال العامل = (الأصول المتداولة – القيم الجاهزة)-(الديون قصيرة الأجل- تسبيقات بنكية)

الاحتياجات الدورية = الأصول المتداولة – القيم الجاهزة

الموارد الدورية = الديون قصيرة الأجل – تسبيقات بنكية

الجدول رقم (10): قيمة احتياجات رأس المال العامل للمؤسسة خلال الفترة 2013-2014

البيان	2013	2014	2015
الاحتياجات الدورية (1)	233622188.69	242599411.63	172433915.12
الموارد الدورية (2)	770195689.33	781535277.80	804551821.83
احتياجات رأس المال العامل (1)- (2)	63 426 499.36	61 064 133.83	-432 117 906.71

المصدر: من إعداد الطالب

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الاحتياجات من رأس المال العامل كان موجبا خلال السنين2013-2014 وهذا ما يدل أن الموارد الدورية لا تغطي إجمالي الاحتياجات الدورية فبالتالي هذه الوضعية ليست في صالح المؤسسة، أما في سنة 2015 كان احتياجات من رأس المال سالبا وهذا معناه وجود موارد مالية قصيرة الأجل قادرة على تغطية جميع الأصول المتداولة وهنا يمكن القول أن المؤسسة في وضعية مالية مريحة أي تمكنت من تغطية احتياجات دورة الاستغلال بموارد الدورة.

3- مؤشر الخزينة

يحسب هذا المؤشر انطلاقا من العلاقة التالية:

الخزينة = رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل

الجدول رقم (11): الخزينة الصافية للمؤسسة خلال السنوات المالية 2013-2014-2015.

البيان	2013	2014	2015
رأس المال العامل (1)	293812982.79	336812993.06	11854094
احتياجات رأس المال العامل (2)	-536573500.64	-538935866.17	-632117906.71
الخزينة (1) – (2)	230 386 483.43	275 748 859.23	443 972 000.71

المصدر: من إعداد الطالب

من الجدول أعلاه نلاحظ أن خزينة المؤسسة موجبة متزايدة في السنوات الثلاثة أي أن المصادر الدائمة تغطي أصولها جيدا، وهذا يدل على الوضعية الجيدة للمؤسسة بمعنى رأس المال العامل يغطي كافة احتياجات الدورة وبالتالي هناك توازن مالي للنشاط.

المطلب الثالث: تحليل هيكل التمويل باستخدام النسب المالية.

سنقوم من خلال الجداول التالي بحساب مختلف نسب الهيكل المالي للمؤسسة، والتي تأتي على النحو التالي:

اولا: نسب الهيكل المالي (نسب التمويل):

تعبر هذه النسب عن الهيكل التمويلي للمؤسسة ومكوناته، كما تقيس مستوى المديونية وقدرة المؤسسة على سداد التزاماتها، والجدول التالي يوضح مختلف نسب التمويل للمؤسسة محل الدراسة:

الجدول رقم(12): نسب الهيكل المالي الخاص بالمؤسسة خلال السنوات 2013-2014-2015.

النسب	2013	2014	2015
نسبة التمويل الدائم= الأموال الدائمة/القيم الثابتة الصافية	1.43	1.35	1
نسبة التمويل الخاص= الأموال الخاصة/الأصول الثابتة الصافية	1.28	1.19	0.77
نسبة الاستقلالية المالية= الأموال الخاصة/مجموع الديون	1.32	1.21	1
نسبة قابلية السداد= مجموع الديون/مجموع الأصول	0.42	0.45	0.49

المصدر: من اعداد الطالب

1- تحليل نسبة التمويل الدائم:

تقيس هذه النسبة مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة، ونلاحظ من الجدول أعلاه أن هذه النسب في سنوات 2013 و2014 أكبر من الواحد مما يدل على أن رأس المال العامل موجب أي أن الأموال الدائمة قامت بتغطية جميع الأصول الثابتة ويبقى جزء يغطي الأصول المتداولة الأمر الذي يعني وضعا أكثر أمانا بالنسبة للدائنين قصيري الأجل، وفي السنة الأخيرة انخفضت هذه النسبة للواحد الصحيح وهذا راجع عن الزيادة في القيم الثابتة الصافية الا انه تبقى نسبة معقولة ما دام أن الأموال الدائمة تغطي الأصول الثابتة.

2- تحليل نسبة التمويل الخاص:

توضح هذه النسبة مدى تغطية الأموال الخاصة للأصول الثابتة، نلاحظ من الجدول أن النسب كانت تقدر في السنتين 2013 و2014 على التوالي، 1.28 و1.19 فهي تعتبر نسب جيدة للمؤسسة ما دام أن الاموال

الخاصة تغطي الأصول الثابتة ويبقى فائضا يغطي الاصول المتداولة، أما في 2015 تراجعت هذه النسبة إلى 0,77 بسبب انخفاض في قيمة الاحتياطات فيعني ذلك أن كل الأصول الثابتة ليست ممولة كليا عن طريق الأموال الخاصة ووجود جزء منها ممول عن طريق الديون طويلة الأجل.

3- تحليل نسبة الاستقلالية المالية:

بالنسبة للاستقلالية المالية نلاحظ خلال السنوات 2013 و2014 و2015 كانت على التوالي 1.32 و1.21 و1 حيث أن النسب مرتفعة أي أن المؤسسة قادرة تستطيع أن تتعامل مع الدائنين بمرونة في شكل اقتراض وتسديد الديون.

4-تحليل نسبة قابلية السداد:

تبين هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل أصولها، ويستحسن أن تقل هذه النسبة عن 0.5 ونلاحظ في الجدول أعلاه أن النسب الثلاثة للسنوات 2013 و2014 و2015 لا تفوق 0.5 أي أن المؤسسة لا تواجه صعوبة في سداد قيمة الديون والفوائد حين يصل موعد استحقاقها.

ثانيا: نسبة السيولة:

نقوم بحساب نسبة السيولة للمؤسسة على الوفاء بديونها في آجالها المحددة، وسوف يتم التعرف على نسب السيولة للمؤسسة محل الدراسة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(13): نسب السيولة بالمؤسسة خلال السنوات 2013-2014-2015.

النسب	2013	2014	2015
نسبة التداول= الأصول المتداولة/الخصوم المتداولة	1.38	1.43	1.01
نسبة سيولة الأصول= الأصول المتداولة/مجموع الأصول	0.55	0.54	0.35
نسبة السيولة المختصرة= (الأصول المتداولة-المخزون) / الخصوم المتداولة	1.31	1.32	0.91
نسبة السيولة الجاهزة= القيم الجاهزة/الخصوم المتداولة	0.29	0.35	0.55

المصدر: من إعداد الطالب

1- تحليل نسبة التداول:

من خلال الجدول نلاحظ أن النسب أكبر من الواحد حيث تتراوح بين 1,38 و1,43 و1,01 هذا يعني وجود فائض من الأموال المتداولة بعد تغطية كل الديون قصيرة الأجل هذا يعني أن المؤسسة قادرة على الوفاء بالتزاماتها على المدى القصير.

2-تحليل نسبة سيولة الأصول:

نلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة السيولة في 2013 كانت تساوي 0,55 و2014 كانت تقدر ب 0.54 أي أن النسب اكبر من 0.5 هذا يعني أن قيمة الأصول المتداولة أكبر من قيمة الأصول الثابتة إذ تبين لنا سرعة حركة الأصول المتداولة، وفي سنة 2015 كانت النسبة تساوي 0,35 أي اقل من 0.5 وفي هذه الحالة نجد قيمة الأصول الثابتة أكبر من قيمة الأصول المتداولة وعليه من الصعب الحصول على السيولة في الأجل القصير.

3-تحليل نسبة السيولة المختصرة:

نسبة السيولة المختصرة مبينة في الجدول أعلاه للفترات السنوية المتتالية، ففي سنة2013 كانت النسبة تساوي 1,31 وفي 2014 كانت 1,32 أما في السنة الأخيرة كانت تساوي 1,91 وهذه النسب أكبر من الواحد هذا ما يدل على أن المؤسسة لها القدرة على تغطية التزاماتها القصيرة الأجل اعتمادا على الأصول المتداولة ما عدا المخزون، لكن هناك فائض من السيولة غير مستغل كما يجب.

4- تحليل نسبة السيولة الجاهزة:

تعد السيولة الجاهزة أكثر صرامة في قياس سيولة المؤسسة لأنها تعتمد على القيم الجاهزة المتوفرة لدى المؤسسة للوفاء بالالتزامات القصيرة الأجل حيث تتراوح القيمة النموذجية لهذه النسبة بين 0,25 و0,33 من الجدول نلاحظ أن هذه النسب محصورة بين (0,29 و0,35و0,55) حيث أن النسبتين الأولى و الثانية تعتبر نسب جيدة وتدل على أن المؤسسة تتمتع بالسيولة الكافية دون اللجوء إلى بيع جزء من مخزونها أو تحصيل دينها، أما النسبة الثالثة تعتبر مرتفعة نسبيا وهذا ما يدل وجود جزء من السيولة الجاهزة غير مستغلة.

ثالثا: نسبة المردودية:

إن تحقيق نسب المردودية يعني التحسن في الأداء المالي، والجدول الموالي يوضح مختلف نسب المردودية:

الجدول رقم(14): نسب المردودية خلال السنوات 2013-2014-2015.

البيان/النسب	2013	2014	2015
النتيجة الصافية	69 444 385,75	43 903 597,61	50 577 952,94
الأموال الخاصة	1 092 611 519,07	1 136 515 116,68	1 171 149 156,07
المردودية المالية	0,06	0,03	0,04
مجموع الأصول	1 915 757 432,18	2 068 582 678,25	2 331 303 223,57
المردودية الاقتصادية	0,03	0,0212	0,0216

المصدر: من إعداد الطالب

1- تحليل نسبة المردودية المالية:

تشير المردودية المالية إلى ما تقدمه الوحدة النقدية الواحدة المستثمرة للمساهمين من النتيجة الصافية، ومن خلال الجدول نرى ضعف في المردودية المالية خلال السنوات 2013 و 2014 و2015 هذا بسبب انخفاض النتيجة الصافية مقارنة بارتفاع الأموال الخاصة، عموما نلاحظ أن المردودية المالية في المؤسسة لم تتجاوز 0,06 أي كل 1 دينار من الأموال الخاصة يولد 0,06 دينار من النتيجة الصافية، ويرجع هذا التناقص إلى عدم كفاءة المؤسسة في استغلال الأموال الخاصة.

2- تحليل نسبة المردودية الاقتصادية:

تسمح هذه النسبة بقياس كفاءة وفعالية المؤسسة في استغلال أصولها وإدارة كل الأموال المتاحة لديها، ونلاحظ خلال النتائج المحصل عليها أن هذه النسب لم تتجاوز 0,03 وهي نسب ضعيفة، ويرجع هذا التناقص إلى عدم كفاءة المؤسسة في استغلال الأمثل لأصول المؤسسة أي أن الأرباح التي حققتها المؤسسة من خلال عملياتها غير كافية ولا تسمح بالحصول على معدل عائد مناسب على الأصول.

خلاصة:

إن التحليل المالي يعمل على إبراز حالة المؤسسة المالية ليقوم المحلل المالي باتخاذ القرارات التمويلية بالاستناد على مجموعة من المؤشرات والنسب المالية التي تعتبر أكثر استخداما في التحليل المالي، من خلال الاعتماد على القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة والتي تعمل على مساعدة الأطراف المعنية باتخاذ جميع القرارات وخاصة التمويلي منها.

ومن خلال النتائج المسجلة خلال سنوات الدراسة، عملنا في هذا الفصل على تحليل رأس المال العامل واحتياجاته بالإضافة إلى تحليل الخزينة حتى نعطي قراءة صحيحة للوضعية المالية للمؤسسة، وبدراسة نسب التوازن المالي ستسهل على متخذ القرار عملية ترشيد القرار التمويلي والوضعيات التي ستؤول إليها المؤسسة مما سيساهم بدرجة كبيرة في صحة القرار المتخذ.

الخاتمة

لقد كان لتطور المؤسسات الاقتصادية وكبر حجمها والتطورات التي صار عليها الواقع الاقتصادي، تأثير كبير على المؤسسة حيث ادركت هذه الأخيرة على العديد من المواقف التي تحتاج إليها الادارة الى اتخاذ القرارات بغية البقاء والاستمرار في النشاط وأي خطأ في اتخاذها سيقود إلى حتمية الإفلاس والزوال.

أما عملية اتخاذ القرارات المالية فإنها تبنى على التفكير الموضوعي والدراسة العملية للوصول إلى البدائل الأنسب، إذ تنقسم هذه القرارات إلى قرارات الاستثمار، التمويل، توزيع الأرباح، وتمر عملية اتخاذ القرارات بعدة مراحل بدءا بمرحلة البحوث والدراسات، بعدها تأتي مرحلة التحليل، وأخيرا مرحلة التخطيط والرقابة، إذ تهدف هذه العملية إلى زيادة الأرباح بأكبر قدر ممكن وكذا تعظيم ثروة الملاك، ولعل من أهم القرارات المالية المتخذة من طرف المؤسسة القرار التمويلي المتخذ من خلال توفر مصادر موثوق منها للمعلومات المحاسبية والتي تعتبر مدخلات هذا القرار، ولصنع هذا النوع من القرارات لابد من الاستعانة ببعض أدوات التحليل المالي كمؤشرات التوازن والنسب المالية، وعليه فالقرار التمويلي المناسب يحافظ على استمرارية المؤسسة وتطورها.

أولا: اختبار صحة الفرضيات:

من خلال الجمع بين الجانب النظري والجانب التطبيقي توصلنا إلى نتائج صحة فرضيات الدراسة كالتالي:

- بالنسبة **للفرضية الأولى** التي نصت على: " إن بتوفر بعض من الخصائص النوعية في المعلومات المحاسبية يستطيع مستخدميها من اتخاذ جميع القرارات المالية بأكثر دقة وفعالية."

تعتبر المعلومات المحاسبية مهمة جدا في تحقيق كل أهداف المؤسسة، في تعتبر الزكيزة الاساسية في اتخاذ القرارات المالية المناسبة من طرف مستخذميها بشكل يسمح للمؤسسة البقاء والنمو، وحتى تؤدي المعلومات المحاسبية هذه المهمة لابد من تتوفر فيها جملة من الخصائص في نفس الوقت والمتمثلة في (الملائمة، الموثوقية، قابلة للمقارنة، والثبات)، بمعنى اذا لم تتحقق خاصية من هذه الخصائص في المعلومات فقد يتم اختيار قرار مالي خاطئ يؤثر سلبا على الوضع المالي للمؤسسة، وهذا ما ينفي صحة الفرضية الاولى.

- بالنسبة **للفرضية الثانية** التي نصت على: " يعبر اتخاذ القرار التمويلي عن تفضيل حل أو بديل من البدائل المتاحة."

اتخاذ القرار التمويلي عملية اختيار حل أو حلين أو أكثر من الحلول المتاحة، أي أنها تنتهي الى تفضيل حل أو بديل مناسب من البدائل المتاحة من خلال سلسلة من الخطوات التي تتضمن تحديد وتشخيص المشكلة وطرح الحلول، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

- بالنسبة **للفرضية الثالثة** التي نصت على "اهتمام المؤسسة محل الدراسة بإنتاج معلومات محاسبية ذات جودة لأنها تعتبرها الركيزة الأساسية لاتخاذ قراراتها المالية خاصة القرارات التمويلية منها".

تولي المؤسسة محل الدراسة إهتماما بالغا بمخرجات نظام المعلومات المحاسبي حيث تسعى جاهدة للإفصاح الشامل على المعلومات المحاسبية في شكل قوائم وتقارير مالية وفقا للمبادئ المتعارف عليها، حيث تعتمد على هذه المخرجات بدرجة كبيرة من خلال تحليلها باستخدام بعض ادوات التحليل المالي كمؤشرات التوازن والنسب المالية، من أجل اتخاذ جميع القرارات المالية بأكثر دقة وفعالية خاصة القرارات التمويلية منها، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

ثانيا: نتائج البحث:

بعد انجاز الدراسة النظرية والتطبيقية توصلنا إلى مجموعة من النتائج تمثلت فيما يلي:

❖ **النتائج النظرية:**

1- المعلومات المحاسبية أصبحت تلقى اهتمام كبير من طرف المستخدمين، لذلك توجب على الإدارة توفير نظام معلومات محاسبي فعال مواكب مع التطور الاقتصادي.

2- كلما توفرت الخصائص النوعية في المعلومات المحاسبية، كانت ذات جودة عالية للاستخدام بالنسبة للإطراف المعنية.

3- إن مخرجات النظام المعلومات المحاسبي تقدم نظرة شاملة عن الوضعية المالية وتعكس الوضع الفعلي للمؤسسة، وذلك من خلال القوائم المالية التي يعتمد عليها من أجل ترشيد القرارات المالية المتخذة.

4- لمتخذ القرار دور هام في اتخاذ القرارات المالية عندما يكون له القدرة على فهم واستخدام المعلومات المحاسبية بالشكل الصحيح

5- تعتبر ادوات التحليل المالي اداة فعالة لاتخاذ القرارات المالية وترشيدها، لانها تساعد المسير المالي على تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة والكشف عن سياستها والظروف التي تمر بها المؤسسة.

6- أن المعلومات المحاسبية تحقق فاعلية أكبر وتكلفة ووقت أقل وجودة في الأداء وتحقيق درجة أعلى من التكامل والترابط بين قرارات التمويل.

7- أن توفير المعلومات المحاسبية تعمل على زيادة قدرة ومهارات متخذي القرارات لتحقيق الغايات المنشودة من التمويل بالشكل الأمثل، وإنشاء نظم متكاملة للمعلومات والاستفادة منها في ترشيد عمليات اتخاذ القرارات، ويوفر مجموعة من الإجراءات الرقابية لضمان سلامة القرارات المتخذة وكشف الأخطاء في حالة حدوثها.

النتائج التطبيقية:

1- ان استخدام التحليل المالي في المؤسسة محل الدراسة ساهم بشكل كبير في قياس مؤشرات التوازن المالي بالإضافة الى النسب المالية.

2- استطاعت المؤسسة محل دراسة تمويل جميع استثماراتها بواسطة مواردها المالية الدائمة مع تحقيق فائض مالي يمكنها من تمويل احتياجاتها المالية لدورات الاستغلال المقبلة.

3- استطاعت المؤسسة محل الدراسة أن تحقق توازن مالي للنشاط مع وجود فائض من السيولة غير مستغل كما يجب.

4- الوضعية المالية للمؤسسة جيدة خاصة سنة 2014 وإن كانت نسب السيولة الفورية منخفضة ما يفسر أن المؤسسة تقوم بتسديد التزاماتها بانتظام وأنها لم تلجأ إلى السلفات المصرفية خلال 2013-2015 إلا أنه عليها أن تخفض من قيمة القيم المحققة في سنة 2015.

5- من خلال نسب المديونية: المؤسسة حققت استقلالية مالية خلال سنوات الدراسة، كم أنها لا تعتمد على القروض بنسبة كبيرة في التمويل، كما أنها حققت نسب جيدة في تغطية فوائدها مما يبين أنها تقوم بتسديد قروضها بصفة منتظمة مما يعطيها فرصة أكبر للحصول على القروض مرة أخرى.

6- المؤسسة حققت مردودية مالية خلال سنوات الدراسة بشكل متناقص، ويرجع هذا التناقص إلى عدم كفاءة المؤسسة في استغلال الأموال الخاصة.

7- المؤسسة حققت مردودية إقتصادية خلال سنوات الدراسة بشكل متناقص، ويرجع هذا التناقص إلى عدم كفاءة المؤسسة في استغلال الأمثل لأصول المؤسسة أي أن الأرباح التي حققتها المؤسسة من خلال عملياتها غير كافية ولا تسمح بالحصول على معدل عائد مناسب على الأصول.

ثالثا: الاقتراحات:

1- على مسيري المؤسسة محل المؤسسة الاعتماد على مناهج علمية مدروسة في إتخاذ القرارات المالية عامة والتمويلي خاصة، لان الخبرة مفردة لا تكفي لاتخاذ قرار رشيد.

2- على مسيري المؤسسة محل الدراسة إستخدام ادوات التحليل المالي لتحليل معلوماتها المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية، من أجل تشخيص جيد لوضعيتها المالية حتى يتسنى لمسيريها اتخاذ قرار تمويلي حكيم يساهم في المحافظة على التوازن المالي للمؤسسة.

3- اعادة النظر في طرق استغلال الاموال الخاصة لتمويل استثمارات المؤسسة من أجل الرفع من المردودية المالية والاقتصادية.

4- يجب على المؤسسة التخفيض من قيمة الاصول الثابتة او زيادة في انتاجها ورقم أعمالها حتى يتسنى الحصول على سيولة لتغطية التزاماتها.

5- تحسين سياسة التحصيل من العملاء وتخفيض قيمة ديون المخزونات.

رابعا: افاق البحث:

وفي نهاية هذا البحث نلفت النظر لبعض النقاط التي يمكن أنّ تكون مواضيع لدراسات مستقبلية وهي:

1- مخاطر إستخدام نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية على اتخاذ القرارات المالية.

2- دور اساليب التحليل المالي الحديثة في اتخاذ القرارات التمويلية في المؤسسة الاقتصادية.

3- استخدام المعلومات المحاسبية في التشخيص الاستراتيجي للمؤسسة.

4- أثر مخاطر التجارة الالكترونية على نظم المعلومات المحاسبية.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

❖ الكتب:

1- إبراهيم الجزراوي، عامر الجنابي، **أساسيات نظم المعلومات المحاسبية**، دار اليازوري العلمية، عمان، 2009.

2- إبراهيم سلطان، **نظم المعلومات الإدارية(مدخل النظم)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.

3- احمد حلمي جمعى، **نظم المعلومات المحاسبية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

4- أحمد زكريا زكي عصمي، **نظم المعلومات المحاسبية**، دار المريخ، الرياض، 2011.

5- أحمد ماهر، **اتخاذ القرار**، دار الجامعة، الإسكندرية، 2007-2008.

6- إيمان فاضل السامرائي، هيثم محمد الزعبي، **نظم المعلومات الادارية**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2004.

7- ثناء علي قباني، **نظم المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003-2002.

8- حسين بلعجوز، **نظام المعلومات المحاسبية ودورها في اتخاذ القرارات الانتاجية**، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 2009.

9- رضوان حلوة حنان، نزار فليح البلداوي، **مبادئ المحاسبة المالية**، ط2، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

10- زياد هاشم السقا، **نظام المعلومات المحاسبية**، ط2، دار طارق للنشر و التوزيع، العراق، 2011.

11- السعيد مبروك إبراهيم، **المعلومات ودورها في دعم واتخاذ القرار الاستراتيجين**، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، 2012.

12- سلطان المحمد السلطان، **نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات**، دار المريخ للنشر، الرياض، 2002-2005.

13- سليم بطرس جلدة، **أساليب اتخاذ القرارات الإدارية الفعالة**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

14- شعيب شنوف، **التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي**، دار زهرات للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.

15- الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

16- عامر إبراهيم قندلجي، علاء الدين عبد القادر الجنابي، **نظم المعلومات الإدارية**، دار المسيرة، عمان، 2004.

17- عبد الرزاق محمد قاسم، **تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.

18- عبد الرزاق محمد قاسم، **تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية**، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2004.

19- عبد العال النعيمي، مؤيد الفضل، **الإحصاء المتقدم في دعم القرار (بالتركيز على منظمات الأعمال الإنتاجية)**، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

20- عبد الغفار حنفي، **أساسيات التحليل المالي ودراسات الجدوى**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.

21- عبد الغفار حنفي، **إستراتيجية الإدارة المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2008.

22- عبد الغفار حنفي، **الإدارة المالية مدخل لاتخاذ القرارات**، دار الجامعة، الإسكندرية، 2006.

23- عدنان تايه النعيمي، وآخرون، **الإدارة المالية النظرية والتطبيقية**، ط5، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2014.

24- عماد الصباغ، **نظم المعلومات**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2000.

25- فياض حمزة الرملي، **نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة مدخل معاصر لأغراض ترشيد القرارات الإدارية**، الأباي للنشر والتوزيع، الخرطوم.

26- فيصل محمود الشواورة، **مبادئ الإدارة المالية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2013.

27- قاسم محسن إبراهيم الحبيطي، زياد هاشم يحيا السقا، نظم المعلومات المحاسبية، وحدة الطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق، 2003.

28- كمال الدين مصطفى الدهراوي، **نظم المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.

29- كمال الدين مصطفى الدهراوي، **نظم المعلومات المحاسبية**، دار الجامعة، الإسكندرية، 2005.

30- محمد فخري مكي، **مدخل إلى نظم المعلومات المحاسبية**، بدون دار نشر، مصر، 2000.

31- محمد مطر، **التحليل المالي الائتماني**، دار وائل للنشر، الأردن، 2000.

32- منى عطية، خزام خليل، **الإدارة واتخاذ القرار في عصر المعلوماتية**، جامعة حلوان، القاهرة، 2009.

33- منير شاكر محمد، وآخرون، **التحليل المالي مدخل صناعة القرارات**، ط2، دار وائل للنشر، عمان، 2005.

34- مهدي مأمون الحسن، **نظم المعلومات المحاسبية والإدارية** ، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، 2013.

35- مؤيد الفضل، **الأساليب الكمية والنوعية في دعم قرارات المنظمة**، مؤسسة الوارق للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

36- هاشم أحمد عطية، **نظم المعلومات المحاسبية**، الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1999.

37- هيثم محمد الزغبي، **الادارة والتحليل المالي**، دار الفكر للطباعة والنشر، الأردن، 2000.

38- يحيى مصطفى حلمي، **أساسيات نظم المعلومات**، مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع، القاهرة، 1998.

39- يوسف قريشي، الياس بن ساسي، **التسيير المالي الإدارة المالية**، دار وائل للنشر، الأردن، عمان، 2006.

❖ المقالات في المجلات العلمية:

1- إبراهيم ميدة، **العوامل المؤثرة في نظام المعلومات المحاسبي ودوره في اتخاذ القرارات الإستراتيجية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد 01، جامعة دمشق، سوريا، 2009.

2- خالد عريج عايد ابوريشه، **أثر الإفصاح غير المالي على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية**، المجلة 06، العدد 03، 2017.

3- ريمة يونس، **مقارنة نتائج التحليل المالي بين تطبيق الأساليب التقليدية و الأساليب الحديثة**، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 20، العدد 02، الجزائر، 2016.

4- زينب بن تركي، "**الأساليب الكمية في صناعة القرار –أسلوب شجرة القرار نموذجا–**"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 6، 2009.

5- صباح أنور يعقوب، **أثر مساهمة إدارة المعرفة في التخطيط الإستراتيجي –دراسة استطلاعية–** ، مجلة بحوث مستقبلية، المجلد 3، العدد 40، مركز الدراسات المستقبلية، كلية الحدباء الجامعة، العراق، 2012.

6- فلاح تاية النعمي، محمد صاحب سلمان، **القيم الأخلاقية وعلاقتها في اتخاذ القرارات المالية في القطاع السياحي**، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد 39، العدد 107، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2016.

7- ليث أكرم مفلح القضاة، أيمن محمد نمر الشنطي، **أثر أدوات التحليل المالي للنسب المالية المرتبطة بالاستثمار على القيمة السوقية للسهم**، مجلة الأبحاث الاقتصادية لجامعة البليدة، العدد 11، جامعة البليدة، 2014.

8- محمود جمام، أميرة دباش، "**أثر قائمة التدفقات النقدية على اتخاذ القرارات المالية دراسة حالة البنوك التجارية بولاية جيجل**"، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 04، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، ديسمبر 2015.

9- يزيد تقرارت، **استخدام أدوات التحليل المالي في تشخيص الوضع المالي للمؤسسات الاقتصادية في ظل الإصلاح المحاسبي**، مجلة بحوث الجزء 02، العدد 11، جامعة الجزائر 3، بدون سنة نشر، الجزائر.

❖ **الأطروحات، الرسائل ومذكرات:**

✓ **الاطروحات:**

1- الطيب الوافي، **دور و أهمية نظام المعلومات في اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، تخصص:علوم الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة عباس فرحات، سطيف، 2011-2012.

2- صابر عباسي، **دور التسيير بالقيمة للضرائب في اتخاذ القرارات المالية**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة،) تخصص: محاسبة وجباية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015-2016.

3- نجلاء نوبلي، **استخدام أدوات المحاسبة الإدارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، تخصص: محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015.

✓ **رسائل ماجستير:**

1- إيناس شيخ سليمان، **دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات في ظل ظروف عدم التأكد**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، تخصص: المحاسبة، قسم محاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا، 2010.

2- حياة بزقراري، **دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، تخصص: محاسبة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2010-2011.

3- حياة دايق، **دور التدقيق الخارجي في اتخاذ القرارات المالية**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، تخصص: دراسات محاسبية وجباية معمقة، قسم علوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الصديق بن يحي، جيجل، 2013-2014.

4- عبد الحكيم سليماني، **دور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات المالية**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، تخصص: محاسبة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013.

5- علي حامدي، **أُثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية" – دراسة حالة– مؤسسة مطاحن الأوراس باتنة، الوحدة الإنتاجية التجارية –أريس–**، رسالة ماجستير (غير

منشورة)، تخصص: محاسبة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2010-2011.

6- محمد بوشوشة، **مصادر التمويل وأثرها على الوضع المالي للمؤسسة**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، تخصص: اقتصاد وتسيير المؤسسة، قسم علوم الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2006-2007.

7- هاجر بكاري، **مصداقية المعلومات المحاسبية ودورها في اتخاذ القرارات الإدارية**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، تخصص: تدقيق محاسبي، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمة لخضر، الوادي، 2014-2015.

✓ **مذكرات ماستر:**

1- رحيمة العيفة، **دور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات المالية**، مذكرة ماستر (غير منشورة)، تخصص: فحص محاسبي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016-2017.

2- فوزية هلالي، خديجة عمران، **جودة المعلومات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي scf**، مذكرة ماستر (غير منشورة)، تخصص: محاسبة وجباية، قسم علوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مولاي طاهر، سعيدة، 2015-2016.

ثانيا :المراجع باللغة الفرنسية:

❖ **الكتب بالفرنسية:**

1- Marie Hélène Delmond, Michel Gautier, **Management des systèmes d'information**, Édition Dunod, Paris, 2003.

2- Roland Portait, et Autres, **Les decisions Financières de l'entreprise Méthodes et applications**, Edition entièrement Refondue, France, 2004.

الملاحق

الملحق رقم (01)

CEREALES LES ZIBANS -COMPLEXE
ROUTE NATIONNAL N°03 EL-KANTAR EL KANTARA -W- BISKRA

EDITION_DU:23/04/2018 8:56
EXERCICE:01/01/13 AU 31/12/13

BILAN (ACTIF) -copie provisoire

ACTIF	NOTE	2013			2012
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		276 426,56	183 029,77	93 396,79	148 682,11
Immobilisations corporelles					
Terrains		16 478 991,99		16 478 991,99	16 478 991,99
Bâtiments		1 173 286 891,47	368 580 544,27	804 706 347,20	817 430 288,12
Autres immobilisations corporelles		1 059 911 050,05	1 044 887 970,33	15 023 079,72	18 900 475,57
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours					
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		87 600,00		87 600,00	104 300,00
Impôts différés actif		15 359 344,36		15 359 344,36	15 537 888,30
Laison inter-complexe					
TOTAL ACTIF NON COURANT		**2 265 400 304,43**	**1 413 651 544,37**	**851 748 760,06**	**868 600 626,09**
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		52 626 341,65		52 626 341,65	69 394 044,44
Créances et emplois assimilés					
Clients		599 129 800,72	442 501 397,14	156 628 403,58	161 782 524,45
Autres débiteurs		31 890 878,19	13 737 151,36	18 153 726,83	509 036 971,56
Impôts et assimilés		6 213 716,63		6 213 716,63	
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants		600 000 000,00		600 000 000,00	500 000 000,00
Trésorerie		230 386 483,43		230 386 483,43	284 844 180,41
TOTAL ACTIF COURANT		**1 520 247 220,62**	**456 238 548,50**	**1 064 008 672,12**	**1 525 057 720,86**
TOTAL GENERAL ACTIF		**3 785 647 525,05**	**1 869 890 092,87**	**1 915 757 432,18**	**2 393 658 346,95**

الملحق رقم (02)

CEREALES LES ZIBANS -COMPLEXE EDITION_DU:23/04/2018 8:56

ROUTE NATIONNAL N°03 EL-KANTAR EL KANTARA -W- BISKRA EXERCICE:01/01/13 AU 31/12/13

BILAN (PASSIF) -copie provisoire

	NOTE	2013	2012
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		896 260 000,00	896 260 000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)		267 064 606,62	267 064 606,62
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		69 444 358,75	94 547 433,11
Autres capitaux propores - Report à nouveau		-140 157 446,30	-234 704 879,41
Comptes inter unité			
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		**1 092 611 519,07**	**1 023 167 160,32**
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impôts (différés et provisionnés)			376 039,04
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		52 950 223,78	65 584 903,47
TOTAL II		**52 950 223,78**	**65 960 942,51**
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		15 860 672,04	29 349 156,83
Impôts		3 503 005,88	8 263 348,97
Autres dettes		750 832 011,41	1 266 917 738,32
Trésorerie passif			
TOTAL III		**770 195 689,33**	**1 304 530 244,12**
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		**1 915 757 432,18**	**2 393 658 346,95**

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d''états financiers consolidés

الملحق رقم (03)

CEREALES LES ZIBANS -COMPLEXE
ROUTE NATIONNAL N°03 EL-KANTAR EL KANTARA -W- BISKRA

EDITION_DU:12/04/2018 10: 5
EXERCICE:01/01/13 AU 31/12/13

COMPTE DE RESULTAT/NATURE -copie provisoire

	NOTE	2013	2012
Chffre d'Affaire		1 210 664 748,86	1 096 456 403,55
Ventes de marchandises		1 682 493,28	62 528,11
Ventes de produits finis		1 193 869 015,24	1 079 267 270,49
Ventes autres produits		673 036,69	669 762,35
Autres prestations		14 440 203,65	16 456 842,60
Variation stocks produits finis et en cours		-9 338 450,40	7 456 209,40
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation		1 981 266,67	
Prouduit par nature inter-unité			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		**1 203 307 565,13**	**1 103 912 612,95**
Achats consommés		-1 004 107 316,42	-899 311 320,95
Services extérieurs et autres consommations		-22 618 367,88	-16 013 046,01
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**-1 026 725 684,30**	**-915 324 366,96**
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		**176 581 880,83**	**188 588 245,99**
Charges de personnel		-107 062 588,70	-122 414 098,51
Impôts, taxes et versements assimilés		-4 160 690,02	-4 688 225,69
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		**65 358 602,11**	**61 485 921,79**
Autres produits opérationnels		9 262 611,21	24 817 828,42
Autres charges opérationnelles		-1 041 759,79	-14 302 310,42
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-475 360 212,79	-509 324 476,63
Reprise sur pertes de valeur et provisions		476 430 728,19	548 399 700,54
V- RESULTAT OPERATIONNEL		**74 649 968,93**	**111 076 663,70**
Produits financiers		13 603 561,65	8 809 643,84
Charges financières			
VI-RESULTAT FINANCIER		**13 603 561,65**	**8 809 643,84**
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		**88 253 530,58**	**119 886 307,54**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-19 006 666,93	-28 009 529,36
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		197 495,10	2 670 654,93
participation des travailleurs au bénifice			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		**1 702 604 466,18**	**1 685 939 785,75**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		**-1 633 160 107,43**	**-1 591 392 352,64**
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**69 444 358,75**	**94 547 433,11**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**69 444 358,75**	**94 547 433,11**
Ventes de marchandises			

الملحق رقم (04)

CEREALES LES ZIBANS -COMPLEXE
ROUTE NATIONNAL N°03 EL-KANTAR EL KANTARA -W- BISKRA

EDITION_DU:23/04/2018 10:40
EXERCICE:01/01/14 AU 31/12/14

BILAN (ACTIF) -copie provisoire

ACTIF	NOTE	2014			2013
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		276 426,56	228 452,99	47 973,57	93 396,79
Immobilisations corporelles					
Terrains		16 478 991,99		16 478 991,99	16 478 991,99
Bâtiments		1 175 857 723,09	381 595 695,06	794 262 028,03	804 706 347,20
Autres immobilisations corporelles		1 100 269 022,09	1 051 031 225,65	49 237 796,44	15 023 079,72
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours		76 599 480,20		76 599 480,20	
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		87 600,00		87 600,00	87 600,00
Impôts différés actif		13 520 537,16		13 520 537,16	15 359 344,36
Laison inter-complexe					
TOTAL ACTIF NON COURANT		**2 383 089 781,09**	**1 432 855 373,70**	**950 234 407,39**	**851 748 760,06**
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		79 803 426,48		79 803 426,48	52 626 341,65
Créances et emplois assimilés					
Clients		583 917 637,71	438 954 964,53	144 962 673,18	156 628 403,58
Autres débiteurs		31 570 463,33	13 737 151,36	17 833 311,97	18 153 726,83
Impôts et assimilés					6 213 716,63
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants		600 000 000,00		600 000 000,00	600 000 000,00
Trésorerie		275 748 859,23		275 748 859,23	230 386 483,43
TOTAL ACTIF COURANT		**1 571 040 386,75**	**452 692 115,89**	**1 118 348 270,86**	**1 064 008 672,12**
TOTAL GENERAL ACTIF		**3 954 130 167,84**	**1 885 547 489,59**	**2 068 582 678,25**	**1 915 757 432,18**

الملحق رقم (05)

CEREALES LES ZIBANS -COMPLEXE
ROUTE NATIONNAL N°03 EL-KANTAR EL KANTARA -W- BISKRA

EDITION_DU:23/04/2018 10:40
EXERCICE:01/01/14 AU 31/12/14

BILAN (PASSIF) -copie provisoire

	NOTE	2014	2013
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		896 260 000,00	896 260 000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)		196 351 519,07	267 064 606,62
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		43 903 597,61	69 444 358,75
Autres capitaux propores - Report à nouveau			-140 157 446,30
Comptes inter unité			
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		**1 136 515 116,68**	**1 092 611 519,07**
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		109 087 268,26	
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		41 445 015,51	52 950 223,78
TOTAL II		**150 532 283,77**	**52 950 223,78**
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		29 286 883,38	15 860 672,04
Impôts		6 452 345,61	3 503 005,88
Autres dettes		745 796 048,81	750 832 011,41
Trésorerie passif			
TOTAL III		**781 535 277,80**	**770 195 689,33**
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		**2 068 582 678,25**	**1 915 757 432,18**

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d''états financiers consolidés

الملحق رقم (06)

CEREALES LES ZIBANS -COMPLEXE
ROUTE NATIONNAL N°03 EL-KANTAR EL KANTARA -W- BISKRA

EDITION_DU:30/05/2018 13:22
EXERCICE:01/01/14 AU 31/12/14

COMPTE DE RESULTAT/NATURE -copie provisoire

	NOTE	2014	2013
Chffre d'Affaire		1 101 999 494,38	1 210 664 748,86
Ventes de marchandises		3 907 176,46	1 682 493,28
Ventes de produits finis		1 083 249 359,60	1 193 869 015,24
Ventes autres produits		1 096 079,92	673 036,69
Autres prestations		13 746 878,40	14 440 203,65
Variation stocks produits finis et en cours		-77 439,60	-9 338 450,40
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation		1 619 900,39	1 981 266,67
Prouduit par nature inter-unité			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		**1 103 541 955,17**	**1 203 307 565,13**
Achats consommés		-910 897 538,26	-1 004 107 316,42
Services extérieurs et autres consommations		-24 490 583,56	-22 618 367,88
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**-935 388 121,82**	**-1 026 725 684,30**
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		**168 153 833,35**	**176 581 880,83**
Charges de personnel		-108 797 390,29	-107 062 588,70
Impôts, taxes et versements assimilés		-4 190 773,79	-4 160 690,02
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		**55 165 669,27**	**65 358 602,11**
Autres produits opérationnels		1 197 523,48	9 262 611,21
Autres charges opérationnelles		-2 325 200,84	-1 041 759,79
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-476 550 281,23	-475 360 212,79
Reprise sur pertes de valeur et provisions		472 398 092,78	476 430 728,19
V- RESULTAT OPERATIONNEL		**49 885 803,46**	**74 649 968,93**
Produits financiers		13 800 000,01	13 603 561,65
Charges financières		-103 571,33	
VI-RESULTAT FINANCIER		**13 696 428,68**	**13 603 561,65**
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		**63 582 232,14**	**88 253 530,58**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-17 839 827,33	-19 006 666,93
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		-1 838 807,20	197 495,10
participation des travailleurs au bénifice			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		**1 590 937 571,44**	**1 702 604 466,18**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		**-1 547 033 973,83**	**-1 633 160 107,43**
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**43 903 597,61**	**69 444 358,75**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**43 903 597,61**	**69 444 358,75**
Ventes de marchandises			

الملحق رقم (07)

CEREALES LES ZIBANS -COMPLEXE
ROUTE NATIONNAL N°03 EL-KANTAR EL KANTARA -W- BISKRA

EDITION_DU:23/04/2018 10:41
EXERCICE:01/01/15 AU 31/12/15

BILAN (ACTIF) -copie provisoire

ACTIF	NOTE	2015			2014
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		276 426,56	266 831,85	9 594,71	47 973,57
Immobilisations corporelles					
Terrains		16 478 991,99		16 478 991,99	16 478 991,99
Bâtiments		1 176 277 723,09	394 662 894,55	781 614 828,54	794 262 028,03
Autres immobilisations corporelles		1 459 446 649,60	1 058 909 018,93	400 537 630,67	49 237 796,44
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours		303 040 431,13		303 040 431,13	76 599 480,20
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		87 600,00		87 600,00	87 600,00
Impôts différés actif		13 128 230,70		13 128 230,70	13 520 537,16
Laison inter-complexe					
TOTAL ACTIF NON COURANT		**2 968 736 053,07**	1 453 838 745,33	**1 514 897 307,74**	**950 234 407,39**
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		77 697 251,21		77 697 251,21	79 803 426,48
Créances et emplois assimilés					
Clients		479 386 825,51	404 784 441,35	74 602 384,16	144 962 673,18
Autres débiteurs		33 871 431,11	13 737 151,36	20 134 279,75	17 833 311,97
Impôts et assimilés					
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants		200 000 000,00		200 000 000,00	600 000 000,00
Trésorerie		443 972 000,71		443 972 000,71	275 748 859,23
TOTAL ACTIF COURANT		**1 234 927 508,54**	418 521 592,71	**816 405 915,83**	**1 118 348 270,86**
TOTAL GENERAL ACTIF		**4 203 663 561,61**	1 872 360 338,04	**2 331 303 223,57**	**2 068 582 678,25**

الملحق رقم (08)

CEREALES LES ZIBANS -COMPLEXE
ROUTE NATIONNAL N°03 EL-KANTAR EL KANTARA -W- BISKRA

EDITION_DU:23/04/2018 10:41
EXERCICE:01/01/15 AU 31/12/15

BILAN (PASSIF) -copie provisoire

	NOTE	2015	2014
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		896 260 000,00	896 260 000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)		224 293 433,13	196 351 519,07
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		50 595 722,94	43 903 597,61
Autres capitaux propores - Report à nouveau			
Comptes inter unité			
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		**1 171 149 156,07**	**1 136 515 116,68**
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		313 820 000,00	109 087 268,26
Impôts (différés et provisionnés)		2 749 130,11	
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		39 033 115,56	41 445 015,51
TOTAL II		**355 602 245,67**	**150 532 283,77**
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		122 375 923,78	29 286 883,38
Impôts		22 401 516,05	6 452 345,61
Autres dettes		659 774 382,00	745 796 048,81
Trésorerie passif			
TOTAL III		**804 551 821,83**	**781 535 277,80**
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		**2 331 303 223,57**	**2 068 582 678,25**

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d''états financiers consolidés

الملحق رقم (09)

CEREALES LES ZIBANS -COMPLEXE
ROUTE NATIONNAL N°03 EL-KANTAR EL KANTARA -W- BISKRA

EDITION_DU:30/05/2018 13:22
EXERCICE:01/01/15 AU 31/12/15

COMPTE DE RESULTAT/NATURE -copie provisoire

	NOTE	2015	2014
Chffre d'Affaire		1 185 428 084,17	1 101 999 494,38
Ventes de marchandises		9 962 471,57	3 907 176,46
Ventes de produits finis		1 159 481 646,85	1 083 249 359,60
Ventes autres produits		1 550 105,41	1 096 079,92
Autres prestations		14 433 860,34	13 746 878,40
Variation stocks produits finis et en cours		284 868,63	-77 439,60
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation		1 319 700,44	1 619 900,39
Prouduit par nature inter-unité			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		**1 187 032 653,24**	**1 103 541 955,17**
Achats consommés		-994 526 836,92	-910 897 538,26
Services extérieurs et autres consommations		-21 612 813,79	-24 490 583,56
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**-1 016 139 650,71**	**-935 388 121,82**
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		**170 893 002,53**	**168 153 833,35**
Charges de personnel		-118 701 082,09	-108 797 390,29
Impôts, taxes et versements assimilés		-3 488 523,43	-4 190 773,79
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		**48 703 397,01**	**55 165 669,27**
Autres produits opérationnels		495 309,36	1 197 523,48
Autres charges opérationnelles		-1 053 476,94	-2 325 200,84
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-498 103 653,36	-476 550 281,23
Reprise sur pertes de valeur et provisions		506 127 910,04	472 398 092,78
V- RESULTAT OPERATIONNEL		**56 169 486,11**	**49 885 803,46**
Produits financiers		25 503 302,18	13 800 000,01
Charges financières		-126 324,28	-103 571,33
VI-RESULTAT FINANCIER		**25 376 977,90**	**13 696 428,68**
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		**81 546 464,01**	**63 582 232,14**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-17 570 800,01	-17 839 827,33
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		-3 141 436,57	-1 838 807,20
participation des travailleurs au bénifice		-10 256 274,49	
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		**1 719 159 174,82**	**1 590 937 571,44**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		**-1 668 581 221,88**	**-1 547 033 973,83**
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**50 577 952,94**	**43 903 597,61**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**50 577 952,94**	**43 903 597,61**
Ventes de marchandises			